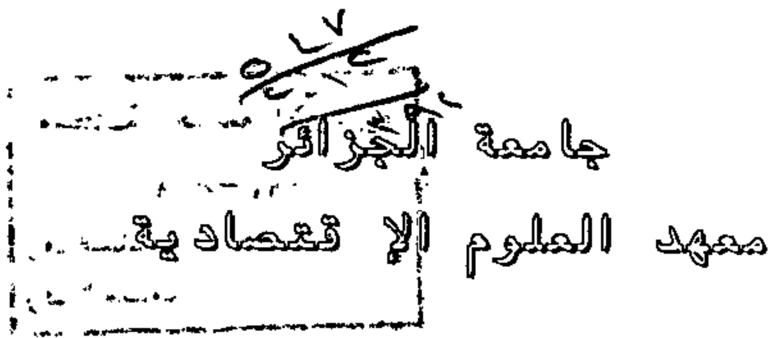


أثر التنظيم الإداري و المالي على الإستثمارات الصناعية في الجزائر.

رسالة لنيل درجة الماجستير في التخطيط

أعداد:

السيدة **داود-بوزادي سلطانة**

إشراف :

الدكتور جاري محمد الصغير

السنة الجامعية : 1991-1992

مقدمة عامة

الجزائر باعتبارها تنتمي لدول العالم الثالث فهي تعيش ازماته بالرغم من كثرة مواردها المعدنية و من المؤكد ان الوضع الخاص و اللا متكافيء الذي تحتله الدول النامية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي هو الذي جعل منها "أنظمة فرعية تابعة" [illegible] هذا النظام . و في الواقع لم تبق هذه الدول مستـ[illegible]ـة الوضع ، و انما حاولت الخروج منه ، حيث حفزتها رتبتها على اللحاق بركب التقدم السائد في الدول المتقدمة الى القيام بعملية التصنيع ، فلم تستلزم هذه الأخيرة مجهودا استثماريا كبيرا فقط نظرا لغياب المرافق الأساسية ، و انما تطلبت أيضا ترتيبا للأولويات و نظاما صارما و بالفعل شملت عملية التصنيع انجاز مشروعات كثيرة كانت مساهمتها في التنمية الاقتصادية قليلة ، و أحيانا انقلبت الى عبء يعوق هذه الأخيرة . و توقف تحسين مستوى معيشة الدول النامية على حسن اختيار المشروعات الاستثمارية ، و على اعدادها باهتمام نظرا لندرة الموارد التي تستهلكها هذه الأخيرة (اليد العاملة المتخصصة - رؤوس الأموال...الخ..). و لكون المشروع الاستثماري الفاشل يشكل عبء على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية يقتضي انجازه القيام بدراسة المردودية الاقتصادية (أي مدى مساهمة المشروع في الاقتصاد القومي) ، و المردودية المالية (أي ربحية المشروع الخاصة). و نجد في زمرة الدول النامية الجزائر التي سمحت لها الظروف التاريخية التي عقبت الاستقلال بأن تسترجع امكانياتها الاقتصادية و تتصرف بنوع من الحرية

ازاء القوى الداخلية و الخارجية على السواء. و بالفعل اختارت نموذج التصنيع المرتكز على مايسمى بالصناعة المصنعة[1] و الذي يعمل في اظار قطاع عام واسع موجها بواسطة التخطيط المركزي. و ساعدها وجود المحروقات على تحقيق هذا القطاع العام الذي لم يتمكن تأمل انشائه خارج الاقتصاد العالمي الرأسمالي و بدون اللجوء المكثف الى الرأسمال الأجنبي على مختلف أشكاله (التصور - التكنولوجيا التكوين - الانتاج - التمويل ..الخ..).

و ارتأينا من خلال دراستنا التركيز على القطاع العام لأنه يشمل أكبر جزء لوسائل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. و بالأخص كرسنا على انجاز الاستثمارات الصناعية لأن الجانب الذي يعتبر محددا في التصور الجزائري ضد التخلف هو مجموع المجهودات المبذولة في ميدان الاستثمار حيث كوّنت اثناء كل مخطط تنموي أهمية الموارد الوطنية المخصصة للتراكم معطاة ثابتة في الجزائر أكثر من الدول الأخرى.

فكوّنت مجموع هذه المسألات هيكل اشكاليتنا، و أخترنا مسعى يرتكز على ثلاثة مستويات للتحليل غير مميزين شكليا في النص : مستوى تجريبي أخذنا منه المعطيات و الأوصاف حيث أدرنناه من خلال تجربتنا المهنية سواء على مستوى المؤسسة العامة أو على مستوى الجهاز المالي و النقدي ، و كذلك من خلال عدة استقصاءات اقتضاها هذا التحليل. و مستوى مجرد يتعلق بمطالعتنا التي تشمل النظريات الاقتصادية. أما المستوى الثالث فهو واقعي يكوّن اعادة بناء الموضوع المدروس على أساس معطيات

و مفاهيم المستويين السالف ذكرهما .

فتضمن هذا العمل قسمين :

القسم الأول يعالج أثر البنية العامة و التنظيم الاداري على الاستثمارات الصناعية : فبدأنا بتبيان الدور الأساسي لتحليل و تقييم المشروعات الاستثمارية في التنمية الاقتصادية ، لأن مشروع الحاضر هو مؤسسة المستقبل، حيث يكمن نموه و استمراره في قدرته على التعامل مع المحيط الذي ينشأ فيه. كما بيّنا الأهداف الأولوية للاستراتيجية الوطنية للتنمية من خلال دراسة تخطيط الاستثمارات و بالتركيز على التجربة الجزائرية للتصنيع جدّدنا منطلقا لتحليل الواقع الذي اندفعت منه العملية التاريخية لانجاز الاستثمارات الصناعية. و حاولنا أن نبين أنه رغما عن سياسة استثمار و تكوين لا مثيلة لما في الوقت الحاضر ، هناك عدة عوامل تحدد و تعرقل التحكم في سيرورة التصنيع نتجت عن الخصائص الجوهرية للمضمون التكنولوجي الذي تمّ من طرف المؤسسات العامة كونها العامل الرئيسي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و الشركات الأجنبية و لا سيما الرأسمالية التي تحتكر الهندسة الصناعية التي تعتبر أحد الشروط الأساسية للتحكم في التكنولوجيا .

أما القسم الثاني من هذا العمل يوضح أثر الأنظمة و الخيارات المالية على الاستثمارات الصناعية ، و ذلك من خلال دراسة مختلف مصادر تمويل الاستثمارات الصناعية و ما تطلبته هذه العملية من اصلاحات سواء على مستوى الجهاز المالي و النقدي أو بالنسبة للمؤسسات العامة. و انطلاقا

من الاعتبارات التي قدّر على أساسها انجاز المشروعات الاستثمارية حاولنا تقدير مردودية هذه الاستثمارات ، ولم يكن هذا بالسهل نظرا لتعايش القطاع العام و القطاع الخاص ، وكذلك تواجد آليات التخطيط و آليات السوق. فبيّنا تقنيات تحليل و تقييم المشروعات المستعملة سواء على مستوى الهيئة المركزية للتخطيط (عند انتقاء المشروعات) أو على مستوى الجهاز المصرفي و المؤسسات العامة (عند انجاز المشروعات). و عرضنا أخيرا مجموع استنتاجاتنا التي ارتأيناها رئيسية في عرقلة انجاز و تشغيل الاستثمارات الصناعية خلال هذين العقدين.

و الملاحظ ان دراسة المشروعات الاستثمارية أحالتنا الى تحليل المؤسسة العامة كونها مقر و أداة للاستثمار المتعلق بالدولة و كونها العامل الأساسي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر.

الفصل الأول

أثر البنية العامة و التنظيم الاداري على الاستثمارات الصناعية .

البـــــــــــــاب الأول

التعريف العام للمشروع الاستثماري.

مقدمة

ان تلهف الدول النامية على اقامة قاعدة صناعية بها يرجع أساسا الى رغبة هذه الدول في اللحاق بركب التقدم السائد في الدول المتقدمة.

و اذا كانت عملية التصنيع تعتبر الحل الأخير لكل مشاكل الدول النامية فان هذا لا يعني أن أي استثمار على شكل مشروع صناعي في حد ذاته له قيمة اذا ما تم انجازه.

فلا يعتبر[2] الاستثمار فقط معدّل قوي للعمالة سلاح ضد البطالة و ما يتبعها من ضعف المعنويات، انه يتماشى مع الاختراع و التنظيم، فهو عامل للنمو الاقتصادي. فالمشروع الحاضر هو مؤسسة المستقبل فلا يمكن أن يعيش في عزلة عن محيطه حيث يتأثر به و يؤثر عليه، كما أن نموه و استمراره يرتكز على قدرته على التعامل مع محيطه و اشباع متطلبات هذا الأخير. فيجب[3] اختيار أحسن الاستثمارات، يعني الاستثمارات التي تستجيب لاشباع الحاجيات بأقل كلفة.

1 - 1. المبحث الأول: مختلف الزوايا التي ينظر بها المشروع الاستثماري

يزخر الاستثمار بالكثير من التعاريف، لأنه يخفي أفكارا يمكن أن تكون مختلفة جدا و ذلك تبعا لأوجه النظر (الاقتصادية المالية - المحاسبية) التي يتبناها متخذي قرار الاستثمار. فهناك تعريف يقول " لاشباع الحاجيات الفورية يستلزم علينا أن ننتج يعني أن ننسق برشادة "الوسائل المحدودة" (عوامل الانتاج) لأجل تلبية الطلب. فالوسيلة الأساسية للتأثير و توجيد

هذا الاشباع الفوري هو التصرف في عوامل الانتاج. و بمعنى آخر هو أن نستثمر . فيمكن تعريف رشادة الاستثمار بأنها قدرته على انتاج أحسن اشباع للحاجيات"[4]. فعلى العموم يعرّف الاستثمار بأنه مجموعة كاملة من الانشطة و العمليات التي تستهلك موارد محدودة . و التي تنتظر منها مداخيل نقدية أو غير نقدية . لكن المشروع قلما يكون منفردا داخل المؤسسة ، فكثيرا ما يأتي لكي يندمج في رأس المال الموجود. فيمكنه بكل بساطة أن ينظم أو يضاف لهذا الرأس مال ، و غالبا ما يدخل بعض التحويلات على المؤسسة و على مستوى مردوديتها . و يظهر الاستثمار حسب الحساب الاقتصادي كأنه كلفة فورية و كأنه سيعطي دخلا في المستقبل ، فالجمع الجبري لهذه النفقات و المداخيل النقدية يسمح بقياس الربح الاجمالي لعملية الاستثمار. و لكن هذه التدفقات النقدية لا تتم مباشرة . فلذا يستوجب أن تعاد قيمة هذه التدفقات الى القيمة المحتملة لها في نفس اللحظة ، حيث تكون هذه الأخيرة هي لحظة أخذ القرار. و يتم هذا باستعمال تقنية : ...

التحيين (القيمة الحالية) :

فكون هذه النفقات يقينية عند أخذ قرار الاستثمار، و المداخيل متوقعة فقط ، يجعل في الحقيقة المشروعات الاستثماريه تتعرض لدرجات مختلفة من الخطر و عدم التأكد خاصة بالنسبة للتدفقات النقدية بسبب عدم قدرة متخذ القرار على القيام بتنبؤات كاملة لأن الحوادث المستقبلية غير مؤكدة.[5] فالصلة الحسابية بين الحاضر و المستقبل هي معدل الفائدة حيث يعتبر السعر ذات الدور

الرئيسي في مجال الاستثمار ، أما العلاقة العينية بين الحاضر و المستقبل هي الرأسمال المستثمر.
و مهما كانت طبيعة المشروع و أهدافه التنموية فانه يتميز بالخصائص التالية.

- **نفقات الاستثمار.**

تتكون هذه النفقات من الرأس مال المستثمر و تدفع مرة واحداة كما يمكن تقسيطها و ذلك حسب طبيعة ومدة حياة المشروع. فعلى هذا الأساس اقترحا FRIEDRICH و VERA . LUTZ أربع حالات و هي كالتالي.[6]

الحالة الأولى

تعين نفقة الاستثمار في وقت واحد ، و كذلك نفس الشيء بالنسبة لمنتوج الاستثمار الا أن حقبة هذا الأخير تعقب حقبة نفقة الاستثمار. و يأخذ كمثال في هذا الصدد الشجرة التي ستعطي حطبا يستعمل للبناء.

الحالة الثانية

تتم نفقات الاستثمار عبر الزمن بينما تتم ايرادات الاستثمار في حقبة واحدة. مثال عملية الحصول على منتوج نهائي تقتضي تحقيق عدد كبير من العمليات المتعاقبة.

الحالة الثالثة

تدفع نفقات الاستثمار في وقت واحد أمّا ايرادات الاستثمار فتتحقق عبر الزمن. مثال أجهزة منتجة استثمرت في وقت محدد و تعطي تدفقات لمدة معينة (10 سنوات)

الحالة الرابعة

تتم نفقات و ايرادات الاستثمار على السواء عبر الزمن يعني عبر مراحل مختلفة. مثال مركب صناعي يتطلب انشاؤه عددا من السنوات و بوسع في مراحل لاحقة.

- الايرادات الصافية

ينتظر من تشغيل المشروع تدفق نقدي يشمل رصيد مجموع الايرادات و مجموع النفقات فيعرف هذا التدفق المالي "بأنه تدفق صافي للايرادات (مع طرح النفقات) أتيح من طرف عملية ما"[7].

- مدة حياة المشروع الاستثماري.

تعرف هذه المدة بالعمر التشغيلي للمشروع، يعني المدة التي ننتظر من خلالها التدفقات النقدية للمشروع. فتقدر هذه المدة تبعا لبلى المشروع (يظهر البلى في الميدان الصناعي بنقصان الانتاجية العينية للأجهزة، نقص في نوعية المنتوج، أو زيادة تكاليف الصيانة و الاصلاح اللازمة لتشغيل الأجهزة) و طبيعته التي تبين هل المشروع سيعرف اهتراء معنوي بسرعة أم لا.

- قيمة الاستثمار كخردة

تظهر قيمة الاستثمار كخردة حينما يصبح هذا الأخير غير صالح للاستعمال. فعموما يتم في نهاية العمر الافتراضي للمشروع تقدير قيمته كخردة، حيث تضاف هذه القيمة لآخر تدفق نقدي يعطيه المشروع. فكلما طالت حياة المشروع الا و تعذر توقع هذه القيمة.

في الواقع لاتتيح دراسة كل المشاريع الاستثمارية قياس هذه المجموعة من الوسائط ، فلذا لا تستطيع معالجة كل الاستثمارات بنفس الطريقة و انما يجب أن تراعي عند أخذ قرار الاستثمار طبيعة المشاريع و الأهداف التي تسعى الى تحقيقها من جراء انجاز هذه المشاريع. فيبدو لنا أنه ليس من الضروري ادراج في هذا الاطار التقنيات و الأساليب المستعملة في التطبيق لحساب هذه الوسائط. لكن القارىء الراغب في المسألة يجد في مراجعنا أهم الأعمال المحققة في هذا الميدان.

1 - 2. المبحث الثاني : المصطلحات العامة للمشروع الاستثماري

يمكن أن يشمل تعريف المشروع عدة بدائل لها بعض الخصائص الخاصة و القاصرة بعضها عن البعض ، لا ينحصر الاختيار على المشاريع المختلفة فقط و انما يكون كذلك بالنسبة لبدائل هذه المشاريع. من الممكن أن يوجد عدد من التوليفات التي يجب أن تأخذ في الحسبان كون بدائل مختلف المشاريع تكون متكاملة فيما بينها أو قاصرة بعضها عن البعض أو لها علاقات ذات طابع تعاقبي عبر الزمن. لذلك يجب التفريق بين مختلف عمليات الاستثمار.

1 - 2 - 1. : عمليات الاستثمار

هناك ثلاثة أنواع و هي كالتالي :

- الاستثمارات القابلة للاحلال : تشمل هذه الاستثمارات المشاريع التي لها تقنيات مختلفة و لكن تسمح باشباع نفس الحاجات الا أن نوعية هذا الاشباع تختلف : مثلا انشاء

سكة حديدية أو طريق معبد (فهنا يطرح الاختيار عندما لا يقتضي الأمر انشاء الطريق و السكة الحديدية معا ، يعني عندما تكون حركة المرور ضعيفة).

- الاستثمارات المتكاملة : عبر المكان و الزمان قد يتطلب مثلا انشاء مصنع بناء مدارس و مساكن ...الخ فيتأتى هذا الربط بين المشاريع من جراء النتائج التي يفرضها انشاء مشروع على آخر.

- الاستثمارات المستقلة : لا يقتضي تحقيق أي مشروع انجاز مشاريع أخرى يعني أن ليس هناك أي حلقة ربط بين المشاريع. فهذا التنوع للمشاريع الممكن انجازها ، و التنوع لمختلف بدائلها حفز المختصين في تحليل المشاريع الى وضع قواعد عامة لحصر دراسة المشاريع الاستثمارية في مجموعة من المشاريع دون غيرها . فمن بين القواعد العامة الخاصة بهذا المجال مايلي :

- القاعدة الأولى :

فرز المشاريع على أساس القطاعات مثلا : تعطي الاولوية لمشاريع القطاع الصناعي عن غيره .

- القاعدة الثانية

يكون للبلد خطة التنمية أو برنامج انمائي فيتم انتقاء المشاريع على هذا الأساس.

- القاعدة الثالثة

اختيار المشاريع على أساس دراسات السوق حيث أن هذه الأخيرة تصل بنا الى عدة مؤثرات أهمها :

- المشاريع الخاصة بالتصدير : تصدير مادة أو أكثر تكون

البلاد قادرة على انتاجها .

- المشاريع التي يمكن أن تعوض الاستيراد: هذا النوع من المشاريع خاص لا سيما بالدولة النامية .

- المشاريع الخاصة باحلال الآلة محل العمل اليدوي: هذا يتم اذا كانت البلاد لا تعاني من البطالة ، أو كانت قادرة على خلق فرص عمل.

- القاعدة الرابعة

المشاريع التي ترتكز على اكتشاف هام و اختراع معين. مثلا : تشجيع انجاز مشروع في منطقة تم فيها اكتشاف مورد من الموارد.

1 - 2 - 2 : تصنيف الاستثمارات:

اقترحت عدة تقسيمات للاستثمارات من طرف عدد كبير من المؤلفين و ذلك حسب طبيعة الاستثمارات وحسب الأهداف التي تسعى اليها فنفضل التمييز التالي :

- الاستثمارات الخاصة بالمرافق الأساسية (الطرق ، الخطوط،الهاتفية ..الخ)
- الاستثمارات المنتجة (الآلات ، المعدات .....الخ)
- الاستثمارات الاجتماعية (المدارس ، المستشفيات....الخ)
- الاستثمارات القاعدية (البحث العلمي - التعليم).

"و الفائدة من هذا التمييز هو أننا نغيّر المقتضيات التي يمكن ان تكون لنا بخصوص استثمار ما. فلا يمكن أن نأخذ قرار استثمار في نفس الأحوال بالنسبة لاستثمار اجتماعي و استثمار تحديث"[3].

1 - 2 - 3: علاقة الاستثمار بالخطة التنموية :

يعتبر الاستثمار المتغيرة الاستراتيجية التي تتوقف عليها كل جوانب الحياة الاقتصادية حيث يتوقف التطور الاقتصادي على قدرة الدولة على التخطيط و التسيير و لا سيما على الاستثمار. و يقتضي الأمر تحديد الأولويات التي على أساسها يتم اختيار المشاريع الاستثمارية على المستوى الوطني. و يجب أن نوضح الفرص الاستثمارية الممكنة التي تمنح أعلى منفعة فردية أو اجتماعية للمشاريع الاستثمارية. فتنظم هذه الفرص الاستثمارية حسب الأولويات حيث يسعى تحديد الأولويات الى حل المشكلة العامة لندرة الموارد و تخصيصها لأمثل استخدام ممكن. فيعبّر عن هذا على الصعيد الاقتصادي بتخطيط كلي. "فان أهم مرحلة في عملية التخطيط هي تحديد استراتيجية التنمية . فهذه الأخيرة هي التعبير العملي للخيارات السياسية الأساسية : علاقات الطبقات في البلاد ، العلاقات مع الخارج ، علاقات مدن - ارياف.. و اختيارات أخرى أساسية يجب أن توضّح بجلاء. كما تحدد الاستراتيجية الوسائل التي تستخدم لتحقيق البرامج : درجة و شكل تدخل الدولة في الاقتصاد...الخ فبقية اجراءات التخطيط ما هي الا تجزئة تدريجية للأهداف التي تؤول الى التعرف عن المشاريع التي هي الأدوات الملموسة (الواقعية) لتحقيق الأهداف"[9].

و يستهدف اعداد البرامج الاستثمارية معالجة المشاكل الـ[illegible] الاقتصاد القومي ، حيث يشترط أن [illegible] هذه

البرامج واضحة و محددة و مرتبطة باجراء تغيير هيكلي لقطاع معين مع مراعاة القطاعات الاقتصادية الأخرى. و هكذا نتمكن من التنسيق بين مختلف أنشطة القطاع المعين التي تشكل خطته ، و كذلك التنسيق بين هذه الأخيرة و مختلف مخططات القطاعات الاقتصادية الأخرى. و نعاين أن اثبات هذه البرامج يجب أن يرتكز على الخطة التنموية التي تعتبر انعكاسا للقرار الاقتصادي و السياسي المتخذ حيث تصبو الى تحقيق الأهداف المرسومة ، مبينة أحسن طريق لتنفيذ مختلف القرارات. ففي الواقع يتجلى تبرير هذه البرامج الاستثمارية في ايجاد الدليل القاطع الذي يبرهن على أنها تساير أهداف التنمية و تلبي حاجيات المجتمع.

خاتمة

كون الاستثمار عامل للنمو الاقتصادي ، يجب أن نراعي عند انتقاء المشروعات الاستثمارية طبيعة هذه الأخيرة و الأهداف التي نريد تحقيقها من جراء انجاز هذه المشروعات.

و يشكل اشباع متطلبات محيط المشروع العنصر الرئيسي لدراسة جدوى المشروع (الجدوى الاقتصادية و المالية). و تعتبر هذه الأخيرة من بين القضايا الأساسية حيث يتوقف نجاح المشروع على جديتها. و سنرى خلال الباب القادم ما تتضمنه هذه الدراسات و مدى إسهامها بكل مرحلة من المراحل المكونة للمشروع.

1- DE BERNIS .G.D. "Les industries Industrialisantes et options Algériennes" - in revue Tiers Monde N°47 Juillet-Sept,1971.

2- MASSE. .P. "Choix des investissements" DUNOD,196 2ème Edition - Page:VII.

3- Même source que 2 .

4- HMIN SAMIR - MARC FRONCO SAMBA SAW. "Planification du sous développement (Critique de l'Analyse des Projets) Anthropos idep , 1975 - Page 74.

5- Même source que 2. - P: 8.

6- Même source que 2 - P: 4

x GREMILLET.A. "Selection et contrôle des investisse Editions Organisation 1977 - (3ème Ed P: 49.

x Point in.put out put — الحالــة الأولـــى -

x Continuous in.put - point out put — الحالــة الثانيــة -

x Point in.put - Continuous out put — الحالــة الثالثــة -

x Continuous in. put - Continuous out put — الحالــة الرابعة -

7- Pierre Conso "La gestion financière de l'Entrepris DUNOD , 1975 - P:25.

8- Même source que 7 - P: 359.

9- Même source que 4 - P:88 - 89.

الباب الثاني

سيرورة القرار الاستثماري

لدى المؤسسة.

مقدمة

ان التعريف الذي حاولنا أن نعطيه للمشروع الاستثماري لعلّه قابل للنقد و لكن يتيح لنا بأن نبرز الجانب المتغاير (الغير متجانس) للمشروع ، و التفريق الذي تتميز به العناصر المكونة له. فيظهر هذا الجانب حين نعاين مختلف المراحل المكونة للمشروع. في الواقع يختلف الباحثون في تحديد مراحل تحضير و تقييم المشاريع الاستثمارية و تقتصر في هذا الصدد على ذكر ما قامت به بعض المنظمات أو الهيئات العالمية.

- حسب البنك العالمي هناك ستة مراحل* للسيرورة القرارية لاختيار المشاريع [1] ، و هذه المراحل متميزة بعضها عن البعض : مرحلة تحديد معالم المشروع - تحضير المشروع - تقييم المشروع (الجانب المالي ، التقني ، الاقتصادي) - المفاوضات (الخاصة بتمويل المشروع) - تنفيد المشروع - التقييم الاستبعادي للمشروع.

- حسب تقسيم منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية المراحل هي كالتالي : مرحلة التعرف على المشروع - مرحلة الدراسة الفنية للمشروع - مرحلة تقدير المردودية المالية و الاقتصادية للمشروع - مرحلة تنفيد المشروع.

- و تقسم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تقييم المشروع الى دراسة السوق - الدراسة الفنية - التقييم المالي و الاقتصادي للمشروع.

- أمّا البنك الدولي للانشاء و التعمير فيميز بين المراحل التالية لتحضير المشروع : مرحلة التعرف على المشروع - مرحلة اعداد المشروع - مرحلة التقييم الاقتصادي و المالي للمشروع مرحلة الاشراف على تنفيذ المشروع.

رغما عن هذا الاختلاف لتقسيم دورة المشروع تبتدأ هذه الأخيرة استداء من التعرف على دراسات الفرص الاستثمارية الى أن يصبح المشروع وحدة انتاجية . و يمكن اجمال خطوات عملية تقييم المشاريع الاستثمارية في ثلاثة مراحل : المرحلة ما قبل الاستثمار - مرحلة الاستثمار و مرحلة التشغيل.

2 - 1 المبحث الأول : مرحلة ما قبل الاستثمار :

تشتمل هذه المرحلة على مراحل فرعية :

2 - 1 - 1 : مرحلة تحديد معالم المشروع :

ان هذه المرحلة تكون تحت مسؤولية المؤسسة ، حيث يحاول المحلل أن يظهر الفرص الاستثمارية من خلال دراسة مبدئية للسوق ، فيبين المشاكل المهيمنة و العوامل المحددة . و على العموم يمكن التعرف على امكانية انشاء مشروع جديد من جانب الطلب مثلا مصنع لانتاج أجهزة التلفزيون يحتاج الى مقاومات فقد يتطلب انجاز مشروع ينتج نفس المقاومات.

و كذلك من جانب العرض يعني انشاء مشروع رغبة في استغلال الموارد الموجودة . و أخيرا قد يبرر انشاء المشروع من خلال دراسة جانب الربط سواء الربط للأمام أو الربط للخلف :

* الربط للأمام يعني أن المنتوجات النهائية للمشروع الأول تستعمل كمواد وسيطة للمشروع الثاني. ولما ينجز المشروع الأول يمكن التعرف على فرصة انشاء المشروع الثاني.

* الربط للخلف يعني أن القيام بمشروع مبني على استيراد مستلزمات الانتاج و ذلك لمدة معينة يسمح بالتعرف على امكانية انشاء مشروع جديد ينتج هذه المستلزمات.

2 - 1 - 2 : مرحلة تحضير المشروع :

على أساس التعريف الذي أعطي للمشروع في المرحلة السالفة ، تعتبر هذه المرحلة خاصة بدراسة قابلية المشروع للتحقيق ، حيث تضم مجموعة من الشروط التقنية و التأسيسية ، و الاقتصادية و المالية اللازمة للوصول الى الأهداف التي يسعى اليها المشروع من خلال انشائه .

2 - 1 - 3 : مرحلة تقييم المشروع :

تشمل هذه المرحلة الجوانب التالية : دراسة السوق الدراسة الفنية و التقييم المالي و الاقتصادي للمشروع.

2 - 1 - 3 - 1 : دراسة السوق :

تكون هذه المرحلة تحت مسؤولية المؤسسة المعنية بالمشروع. فيحاول المحلل ان يدرس السوق حيث يبين المشاكل المهيمنة و العوامل المحددة ، خلال هذه المرحلة يتم تحديد معالم المشروع. و تلخص خطوات دراسة المحلل فيما يلي :

- دراسة حجم الطلب : تتضمن دراسة السوق عدة جوانب على قدر كبير من الأهمية اذ يستلزم الأمر معرفة قدرة السوق على الاستيعاب و مدى قدرة المشروع على الاستقطاب منه حتى يمكن انجاز

المشروع و تشغيله . و يتم في هذا الصدد تحديد حجم الطلب في الفترة القادمة يعني حجم السوق المرتقبة ، و تحديد نصيب المشروع الممكن تحقيقه من هذا الحجم و هو يمثل الرقم الذي يتطلع المشروع الى تحقيقه و يصبح بمثابة غرض أمامه . فيجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي تؤثر على حجم الطلب : انماط الاستهلاك - مستويات الدخل - عادات المستهلك - زيادة السكان - تطور الاسعار في المستقبل - العرض المحلي و المرتقب من المشاريع القائمة المنافسة ... الخ.

كما يمكن ان تمتد هذه الدراسة الى دراسة نصيب المشروع من السوق الاقليمية أو الدولية . و تختلف طرق تقدير الطلب على منتوجات أو خدمات مشروع معين طبقا لطبيعة السلعة أو الخدمة المقترح تقديمها في السوق .

- الانتاج : ترمي هذه الدراسة الى تحديد حجم الانتاج الذي يتم على ضوء دراسة السوق السالف ذكرها . كما نوضح نوع الانتاج ، المنتوجات الثانوية و الى آخره من المتغيرات التي تساعدنا على ضبط حجم الانتاج. و تأخذ دراسة السوق في الحسبان الشروط القانونية و الجبائية التي يمكن أن يتمتع بها المشروع خلال انجازه و تشغيله .

2 - 1 - 3 - 2 : الدراسة الفنية :

يقتضي التقييم الفني للمشروع دراسة العناصر التالية :

- الموقع : يلعب هذا العنصر دورا هاما في نجاح و فشل المشروع لذلك يستوجب دراسة مختلف المواقع المحتملة للمشروع و ذلك للمقارنة بين هذه المواقع و اختيار أنسبها .

- المواد الخام : يجب معرفة هذه المواد و تحديدها لأنها أساس الانتاج.
- طريقة الانتاج : نتعرف في هذا الشأن على مختلف التكنولوجيات الشائعة و نختار ما يناسبنا يعني التكنولوجيا التي يمكن أن نستوعبها و نتحكم فيها.
- تحقيق رزنامة تنفيذ المشروع .
- الأساليب المتبعة لأداء الخدمات و ما يتبع ذلك من تعليمات و أنظمة داخلية.
- خطة و موقع الأجهزة.
- عمالة المشروع.

يحتاج المشروع الى نوعين من اليد العاملة عمال مؤقتين يعملون فقط في فترة انشاء و تأسيس المشروع.. و عمال دائمين يعملون مدة انشاء المشروع و تشغيله . بالفعل تعتبر هذه المرحلة حاسمة في تحضير و تقييم المشروع لأنها تستلزم سر الصنعة و الخبرة لتكييف التكنولوجيا مع الواقع المعاش. و قد يقتضي الأمر احتمال تدخل متعامل أجنبي (لا سيما بالنسبة للدول النامية) فيما يتعلق بالهندسة الصناعية سواء المجزئة أو القاعدية حسب تعقيد المشروع. تستلزم دراسة كل عنصر من هذه العناصر التطرق الى عدة نقاط لا نرى سردها ضروري في هذا المجال. و الجدير بالذكر أن الجانب المهم في دراسة التقييم الفني للمشروع هو مراجعة توقعات التكاليف و المعطيات التقنية التي سمحت بانشائها ، و مراعاة التأثير المحتمل للمشروع على الوسط الاجتماعي و الطبيعي لكي تمحى الانعكاسات السيئة أو ينقص منها. (المخلفات التي تنتج عن

العملية الصناعية : مقدراها و التخلص منها ، و التفاعلات الكيمياوية و كيفية التخلص منها بطريقة اقتصادية تعود بالنفع على المشروع و محيطه).

2 - 1 - 3 - 3 : التقييم المالي و الاقتصادي للمشاريع الاستثمارية : تتمثل أهمية دراسات الجدوى و تقييم المشاريع الاستثمارية في اقامة الدليل العلمي على صلاحية المشروع من عدمه. فتبين هذه الدراسات بطريقة علمية قابلية المشروع للتحقيق. فتقييم المشروع يرجع بالخصوص الى تمييز فعالية المشروع، و هذا المصطلح هو نسبي لأن المشروع يحكم على فعاليته بالنسبة لبعض الأهداف الاقتصادية المحددة كمعايير ، و استجابة المشروع لهذه المعايير تجعله مقبولا ، حيث أن هذا القبول يترجم اقتصاديا أن المشروع تمكن من اعطاء قيمة اقتصادية صافية أكبر من الصفر. يعني أنه قدم مردودية مالية. الا أن احيانا تفوق القيمة المستهلكة القيمة الناتجة و لكن انجاز المشروع ، يظهر اجباري من ناحية الاقتصاد ككل ، يعني أن المهم هو أن يكون المشروع اقتصاديا مرض بالنسبة للجماعة و التوازن المالي "الواجب" يمكن أن يحصل عليه فيما بعد عن طريق الاعانات أو قروض بمعدلات تفضيلية أو أسعار مضمونة. من ثمه نلاحظ أن هناك مستويين لتحليل المشاريع :

* مستوى المشروع بمعنى الكلمة.
* مستوى الاقتصاد الوطني.

أ - التقييم المالي للمشروع بالنسبة للمؤسسة : أن هذا التحليل حاسم لأنه يبين قدرة المشروع على اعطاء القيمة الكافية لتكفله و مقاومته و تطوره ، و لكن "مما لاشك فيه أنه من

الافراط أن تنسب كل عناصر أخذ القرار بشأن الاستثمار الى الوسائط المالية وحدها . كما يصبح بالمقابل غير مقبول أن لا نذكر هذه الوسائط و بدون نقاش أن للمتغيرات المالية دور في أخذ القرار ، اذ تساعد خاصة في تحديد مخاطرة و مردودية المشروع"[2].

و تقاس القيمة التي يبينها التحليل بالأسعار الجارية و تصحح لأخذ بعين الاعتبار عنصر الوقت ، اذن غرض التقييم المالي هو الحرص على مردودية رؤوس الأموال المستثمرة من طرف المؤسسة . كما تتعرض المشاريع الاستثمارية لدرجات مختلفة من الخطر و عدم التأكد ، و لذا يجب ادخال عنصر الخطر و اللايقين عند تقييم المردودية المالية . و نشير الى أن هناك عدة أساليب (علمية - احصائية - تقليدية) لمعالجة المخاطرة و عدم التأكد . و كذلك تكون بعض المشاريع شديدة الحساسية لتقلب بعض المتغيرات مثل أسعار مواد الخام ، سعر بيع المنتوج ، التأخر في تنفيد المشروع...الخ ، في هذه الحالة يجب توضيح خلال التقييم مدى تأثر ربحية المشروع بتقلب هذه المتغيرات.

توجد على المستوى الجزئي عدة تقنيات للتقييم المالي حيث تسمح بانارة و تسهيل أخذ القرار و المفاضلة بين المشاريع ، من بينها معايير تأخذ في الحسبان القيمة الزمنية للنقود ، و معايير أخرى لا تبالي بالقيمة الزمنية للنقود. و يعتمد استعمال هذه المعايير على شروط التحليل الحقيقية و على المعطيات المتاحة ، فيمكن استخدامها منفصلة بعضها

عن البعض ، كما يمكن استعمالها مع بعضها ، الا أن النتائج التي تقدمها هذه المعايير تختلف عن بعضها البعض.

"تتكون سياسة المؤسسة من مجموعة من القرارات و لا يعرض الحساب الاقتصادي الا أداة قياس للفعالية الاقتصادية للاختيارات المنوطة بنمو الأصل الاجمالي و بتكوينه"[3]، و يضطر المحلل على وضع و تحديد بطريقة واضحة أهداف فعالية المشروع : يعني الى أي مصلحة يستجيب انجاز المشروع. و هذا ليس بالسهل لأن على مستوى المشروع هناك عدة مجموعات اجتماعية يعنيها انجاز المشروع. و لكن مصالح هذه الجماعات تكون أحيانا متناقضة ، و نلاحظ هنا أن اختيار احدى تقنيات التحليل يسجل اختيار لصالح فئة اجتماعية - اقتصادية معينة.

و يشير [4]MARC FRONCO أن بالنسبة للدول النامية هذه الفئة الاجتماعية تبقى دائما تابعة للدول الرأسمالية المتقدمة ، لأنه بالنسبة لهذه الأخيرة اجتذاب الفائض لا يشكل المصلحة الوحيدة الخاصة بها. و انما تكمن مصلحتها في أن تبقى الدول النامية مفتوحة للاختراق ، و أن تصاغ وفقا لحاجياتها من جراء تدخلها المباشر و غير المباشر في عملية تخصيص الموارد. كما يؤكد الكاتب على أن هذا الاجتذاب للفائض لا يمكن أن يتحقق الا بوجود طبقة محلية مسيطرة تقوم بارساء التبعية.

ب - التقييم الاقتصادي للمشروع بالنسبة للمجتمع : يتضح أن تقييم الربحية المالية ليس كافيا للمفاضلة بين الاستثمارات لأن "أي مشروع تنموي يمثل بأكمله مع مختلف مكوناته

استخدامات بديلة. و بالنسبة للمشروع التكاليف هي أفضل الاستخدامات البديلة للموارد التي تستعمل بواسطة هذا المشروع. أما فيما يخص المنتوج النهائي فسعره المرجعي محدد بكلفة الاشباع البديل للطلب (يكون مستوى الطلب معروفا). فلذا يجب أن تحدد السلع و الخدمات التي يمكن أن يحدث انشاء المشروع انخفاض في توافرها، مثلا اذا تم توظيف بطالين عن العمل من طرف المشروع فالتكلفة بالنسبة للاقتصاد الكلي تكون أقل بكثير لو كان هؤلاء العمال يعملون بالفعل. "فهذا التعيين لحدود مجال الخيارات الممكنة هو العنصر المهم في طرح الكلفة الضائعة حيث ينطوي على اختيار سياسي يكشف طبيعة بنية الأسعار المصادق عليها. و عموما يخضع هذا التعيين لحدود الخيارات الممكنة لاستراتيجية التنمية و لأهمية تدخل الدولة في الاقتصاد"[8].

و نشير الى أن هناك عدة عوامل يستلزم مراعاتها عندما نستخدم أسعار الظل لمشروع معين. فمن بين هذه العوامل مايلي :

- تكلفة الفرصة البديلة للعمل و لرأس المال و للارض ، مراعاة أسعار الصرف ، الاعانات ، الضرائب و الرسوم الجمركية.

- يجب الاهتمام بالمواد التي تكون أثمانها السوقية قابلة أكثر للتغيرات مثلا الأجهزة المستوردة ، مواد البناء...الخ.

و عندما يكون المورد نادرا يكون سعر الظل أكبر من السعر المدفوع. أما عندما يكون المورد متوفرا فان سعر الظل يكون عادة أقل من سعر السوق.

ولعله يتضح أن أسعار الظل هي الأدوات الفنية لتحقيق الاستخدام الامثل لما يوجد من عوامل انتاج نادرة. ولكن هناك من لا يشاطر هذا الرأي ويرى "بأن هذه الأسعار يتم اختيارها بالاسناد الى النظام الذي يراد التشبيه به. وهكذا تدخل استراتيجية التنمية خلسة في منهج يدعى "حيادي" "موضوعي". فأكيدا ان تكاليف الفرصة الضائعة هي تكاليف السوق الدولية (الأسعار الوحيدة الموجودة)، ومن هنا تصبح استراتيجية الاندماج للنظام العالمي مقترحة آليا. والتخلف ما هو الا نتيجة هذا الاندماج"[9].

بما[10] أن هدف التحليل الاقتصادي هو تقدير مردودية المشاريع الاستثمارية على مستوى الاقتصاد الوطني، فالقيام بهذا التقدير يكون أكثر تعقيدا من تقدير المردودية على مستوى المؤسسة، فاذا كان بالنسبة لهذا الأخير يصعب توقع الايرادات والنفقات وتقييم مختلف المؤشرات الفنية والاقتصادية التي يتطلبها التحليل، قد تتفاقم المشاكل على مستوى الاقتصاد ككل، أو على مستوى قطاع من القطاعات الاقتصادية، لأنه يصعب أن نميز ونقدر مفعول المشروع على الجماعة الوطنية أو على القطاع الذي ينتمي له. وكما يتعذر غالبا في الدول النامية الحصول على الاحصائيات الصحيحة فانه يتوعر أكثر تقييم بشكل اجمالي على المدى الطويل التعديلات التي من جراء انجاز المشروع تتدخل في قدرة الانتاج الموجودة وفي الطلب النهائي. وفي توزيع المداخيل، وشراء السلع والخدمات بين الأعوان الاقتصادية والتبادل مع الخارج.

زيادة على العراقيل التي تصطدم بها عندما نقيم بعض المؤشرات الفنية أو الاقتصادية تطرح المشكلة الأساسية فيما يخص التوجيهات التي نريد أن يتبناها الاقتصاد وكذلك الأهداف المتبعة من طرف الدولة في ميدان السياسة الاقتصادية التي تبتغيها. اذا اقتصر الحكم على المشروع من الناحية الاقتصادية فقط : يعني مساهمة المشروع في الدخل الوطني فانه من المستطاع ان تصل بطريقة تقريبا مرضية الى تقييم مردودية المشاريع نقديا وذلك على الأقل بالنسبة للمشاريع المنتجة للمواد والخدمات . ففي الواقع لا يحكم على المشاريع من الجانب الاقتصادي بحصر المعنى ، ولكن يحكم كذلك على مساهمة المشاريع في عدد من الأهداف الأخرى المتبعة من طرف الدولة والجماعة الوطنية : على سبيل المثال : البحث عن أكثر استقلالية اقتصادية ، وكذلك البحث عن أحسن توزيع للمداخيل داخل البلد. فهذه الأهداف التي ليست اقتصادية بحصر المعنى تتدخل اذن في اختيار المشاريع وقرار تحقيقها أم لا . فارادة تحديد كمية هذه الأهداف للمقارنة بين المشاريع وعرة ، لأن الاقتصادي يوجد حينئذ في الحدود بين السياسة والاقتصاد قائدا حساباته بفرضيات مبسطة . ترمي الى اخفاء جزء من الحقيقة وعلاقات القوى الموجودة فعلا في عالم الواقع.

ويرى[11] ANDRE BUSSERY أن حساب المردودية الاقتصادية للمشاريع هو احدى المسألات الصعبة التي تطرح على الاقتصادي في ميدان الممارسة وينجم هذا التعقيد عن ما يلي :

- الاعتبارات العملية : يتعذر عمليا معرفة كافة آثار المشروع المتدرجة عبر مدة من الزمن على الاقتصاد لصعوبة فهم و استيعاب احصائيات عدد من المعلومات مثلا :

- استعمال المداخيل الاضافية الناتجة عن المشروع من طرف العائلات أو الدولة .

- صعوبة وصف حالة الاقتصاد في المستقبل.

- الاعتبارات النظرية : يقتضي ضمنيا الحكم على المشروع الاسناد الى نموذج اجمالي للاقتصاد و الى مبتغي الاقتصاد . زيادة على عسر صياغة هذا النموذج الاجمالي ، الاقتصادي تعرقله مشاكل الاختيار السياسي التي ليست مباشرة من اختصاصه . و الجدير بالذكر أن السياسة تلعب دورا هاما في انتقاء المشاريع الاستثمارية بغض النظر عن درجة الأفضلية الاقتصادية الممنوحة لكل مشروع . و يرجع هذا لعدة أسباب يمكن تقسيمها الى نوعين:

- أسباب تتعلق بالاستراتيجية العسكرية و الدفاع عن الوطن : قد يتم انجاز بعض المنشآت كالطرق مثلا بدافع عسكري قبل كل شيء.

- أسباب أخرى تتعلق بما يطمح اليه السياسيون لضمان نجاح برامجهم السياسية و تلبية مصالحهم.

و مع ذلك القرارات تأخذ كل يوم من طرف الدولة ، أو المنظمات الأجنبية الخاصة بالتمويل، و الخبراء مطلوبون بالحاح و يتطلب منهم اعطاء أجوبة في ميدان المشاريع رغم نقص معرفتهم و الطرق التي لديهم.

ان دراسة مردودية مشروع استثماري ما هي[12] الاجانب من جوانب اجراءات قرارات الاستثمار. و تخصيص موارد نادرة

و باهضة للاستخدامات هو المشكلة الرئيسية للنشاط الاقتصادي• اذن من الصعب
تمييز بين اختيار المشروع و انتقاء وسائل التمويل، يستند القرار المالي الى عنصرين مزدوجين
استخدامات رؤوس الأموال و جمع رؤوس الأموال، فبرنامج الاستثمارات ككل هو الذي له مفهوم
من وجهة نظر السياسة المالية• و يجب لأسباب الملائمة الفرق••••••••••••••••

الفرق بين قرارات التمويل و اجراءات انتقاء الاستثمارات، و يتراقب هذا الانتقاء في
آن واحد على طبيعة الاستثمارات و على بنية السلطة داخل المنظمة، و تمارس على هذه
الاجراءات ضغوط من طرف مختلف الجماعات الموجودة سواء داخل المؤسسة أو في محيطها،
و لا يجب أن ننسى أنه من خلف معايير تقييم المشاريع يتدخل الأفراد، كما يجب أن لا
ننسى أنه تطبيقيا من وراء المردودية الجوهرية لكل مشروع، الاستثمار هو الوسيلة• التي تسمح
بوضع سياسة اقتصادية معينة، و المعايير المتعلقة بذلك يمكنها أن تتدخل في المفاضلة بين
المشاريع، فالقرارات المأخوذة في ميدان اختيار و تمويل المشاريع لها أهمية محددة للتنمية
الحقيقية، و المشاريع الاستثمارية هي التي تعطي شكلا للتنمية، ففي مرحلة تصور المشروع اننا
نقرر درجة الخطر التي نحن مستعدين لأخذها عندما نختار هل نقلد أو نحافظ أو ندعم•

و لكن هناك من يعتبر أن التحليل المشاريع الاستثمارية استعملت كتقنية للتخطيط
على المستوى الكلي، في حين أنها استعملت في البدء من طرف المؤسسات لدراسة المشاريع
الاستثمارية•••••••و أن التطور هو موادف للتغيير الاجمالي للمجتمع

حيث يتطلب هذا التغيير طرح اجمالي يعبر عنه على الصعيد الاقتصادي بتخطيط شامل. فليست تقنيات تحليل المشاريع هي التي تسمح باعداد برنامج تنموي مثيل"[14].

2 - 2 المبحث الثاني : **مرحلة الاستثمار:**

تشتمل هذه المرحلة على الآتي :

2 - 2 - 1 : مرحلة المفاوضات : هذه المرحلة خاصة بالتفاهم و الموافقة على حجم الأموال اللازمة لاقامة المشروع حيث تكون هذه الأموال موزعة حسب نوع النقد المحلي و الأجنبي و طرق تدفقها و توقيتها الزمني.

كما يتم خلال هذه المرحلة اجراء التعاقدات بشأن التكنولوجيا و الأجهزة و المواد اللازمة لتنفيذ و تشغيل المشروع ، و ذلك بعد انطلاق و اصدار المناقصات سواء على المستوى المحلي أو الدولي و اختيار الموردين و كذلك المقاولين من الباطن ، و المساعدة التقنية.

2 - 2 - 2 : مرحلة الانجاز و المراقبة : تنفذ خلال هذه المرحلة مختلف العمليات لانشاء المشروع (انشاء المباني ، تركيب الأجهزة ، تدريب العمال....الخ) ، كما يتم الاشراف على المشروع لضمان تحقيق الأهداف التنموية و لا سيما لمحاولة تفادي العراقيل التي تطرأ أثناء عملية التنفيذ. في الواقع أخذت عملية الاشراف أهمية كبيرة لكونها تتيح باجمال جميع التجارب المتراكمة التي يستفاد من تطبيقها في تصور تحضير المشاريع المستقبلية و تحسين سياسات و أساليب العمل.

2 ـ 3 : المبحث الثالث : مرحلة تشغيل المشروع :

تشكل هذه المرحلة مرحلة تشغيل المشروع حيث يصبح هذا الأخير وحدة انتاجية شغلها الشاغل هو معالجة مشاكل تسييرها و تنظيمها. كما يتم خلال هذه المرحلة التقييم الاستبعادي للمشروع. و ظهرت هذه الدراسة في العشريات الأخيرة من هذا القرن، أنها عبارة عن مصدر غني من المعلومات التي تأتي لكي تثري و تكمل المعلومات الموجودة في التقارير التي أعدت خلال مرحلة الاشراف على المشروع : "يمكن أن تكون بعض الخاتمات عبارة عن دعوى الى الاحتراس و أخرى أكثر منها عددا تكون مطمئنة. اذن التقييم الاستبعادي هو مقارنة النتائج الفعلية للمشروع بالتوقعات التي أجريت خلال مرحلة تقييم المشروع. لذلك فمصلحات المحاسبة تهيأ المعلومات اللازمة لدراسات المردودية في تاريخ لاحق مفرقة الاعباء و الايرادات الخاصة لكل مشروع بطريقة تسمح مراقبة امكانيات الاشتغال لجهاز التقييم و انتقاء المشاريع مع محاولة تحسين تقنيات التوقعات.

خاتمة :

ترتبط الخطوات المكونة لدورة المشروع الاستثماري مع بعضها و تتأثر فيما بينها بشكل واضح، بحيث أن كل مرحلة للمشروع تؤدي الى المرحلة اللاحقة لها. و المراحل الأخيرة بدورهن يفتحن أفاق جديدة على المشاريع القادمة مما يسمح بتحديد مشاريع جدد. و هكذا تستهل دورة بلا نهاية متجددة الا أن "السيرورة السياسية و الادارية التي من خلالها يتم تصور المشاريع الانمائية، و تقييمها و تبنيها، و بدء تنفيذها ليست نفس السيرورة في كل مكان و لكن دائما هذه السيرورة

تخضع لتأثيرات بيروقراطية أكثر أهمية مما يفترضه الوصف النظري . لدورة المشاريع "15" . و لذا تعتبر المفاضلة بين عدة مشاريع ممكن انجازها مسألة دقيقة ، و يستلزم الاختيار مهما اقتضى الأمر لأن الموارد المتاحة و المخصصة لهذه الاستثمارات هي بالضرورة محدودة .

و يتطلب تحديد الافضليات بين المشاريع الاستثمارية الاعتماد على قياس موضوعي لبعض المقادير الناجمة عن دراسة كل مشروع و الربط بين هذه المقادير بطريقة رياضية لكي نحصل على مؤشرات تتيح لنا تقييم المشروع. و لكن قد يحصل في كثير من الأحيان عند القيام بعملية تقييم مشروع ما ان ينحاز الشخص بالنسبة للمشروع الذي يتبناه بدون أن يلجأ الى البحث عن البدائل التي تسمح بتحقيق نفس الهدف. كما قد يختلف الأشخاص حول ما يجب قياسة بالنسبة للمشاريع من مقادير مما يؤدي الى نتائج مختلفة للمشروع الواحد ، مع أن الدراسة الموضوعية لتقييم أي مشروع استثماري و بدائله شرط أساسي لتوفيق المشروع عند تشغيله لأن الدراسة الموضوعية تبين لنا جدوى انشاء المشروع عن عدمه بطريقة علمية . يجب خلال دراسة أي مشروع الالمام على الأقل بالنقاط التالية :

- الأسعار لأنها تلعب دورا جوهريا في حساب نفقات و ايرادات المشروع. لذا يستوجب أن يأخذ بعين الاعتبار اختلاف أسعار المواد المتشابهة بين مشروعين حتى لا تتم مفاضلة أحدهما عن الآخر بدون مبرر موضوعي.

- كما يجب أن تتصف الفرضيات و الحساب الخاص بالمشروع بكامل التجانس : فمثلا عندما نقيم الاستهلاكات الوسيطة للمشروع تستعمل وحدة نقدية فان لم يكن هناك تجانس و استمرار في نوع الوحدات النقدية المستعملة نحصل على نتائج خاطئة .

- و يستلزم أن نراعي الآثار المباشرة و الغير مباشرة للمشروع بعني كل الانعكاسات التي تخلق من جراء انجاز المشروع سواء كانت خلفية أو أمامية .

- يجب مراعاة انتاجية مختلف عوامل الانتاج معا بدون أن نقتصر على انتاجية بعض العوامل و نهمل البعض الآخر . و ذلك للحصول على تقييم صحيح للانتاج .

و سنحاول في الباب القادم معرفة على أي أساس تمت المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية في الجزائر و الدور الذي لعبه التخطيط في انتقائها .

1- WAREN .C. BAUM "Le cycle des projets"finance develo
pement , Décembre 1978 - P:10-11.

2- P.FORGET et GUY GRYMBERG. "Financement et rentabilité des inves
sement" Edition organisation 1977

3- P.CONSO "La gestion Financière de l'Entrepri
DUNOD , 1975 - P:352.

4- AMIN,SAMIR - MARC FRONCO SAMBA SOW. "Planification du sous développement
(Critique de l'Analyse des Projets"
Anthropos idep,1975 , P:68-69.

5- Le courrier Bimensuel N°106 Nov - Déc 1987, P:63.

6- Même source que 4 - P: 39.

7- Même source que 4 - P: 72.

8- Même source que 4 - P: 155

9- Même source que 4 - P: 31.

10- Analyse Economique des Projets O.E.C.D. Publications1

11- A.BUSSERY "Evaluation de la rentabilité economi
projets productifs dans les pays en v
développement" in revue METRA - Volum
N° 4 - P: 489.

12- P.A.DUFIGOUR et A.GAZEDEL. "Introduction à la finance d'Entrep
DUNOD,1980 - P:105.

13- OLOF MURELUS "Les institutions face à l'analyse de
dans les pays en développement 1980

14- Même source que 4 - P:39 - 126.

15- Même source que 13 - P:3.

الباب الثالث

مميزات التخطيط الاستثماري

في الجزائر

مقدمة :

كان النظام الجزائري للتخطيط نتيجة تجربة طويلة، حيث اقتضى تطوره وضع اجراءات و هياكل و تنظيمات أصبحت تجسد جهازا معقدا.. فعرف عدة تغيّرات لا سيما ابتداء من الثمانينات حيث[1] تعتبر هذه المرحلة مرحلة تدعيم عملية التخطيط، حيث هدفت الى اللامركزية التي ينتظر منها المزيد من الفعالية . و سنحاول في هذا الباب الاطلاع على هذه الهياكل و الأجراءات التي حددتها الدولة لاعداد و تنفيد و مراقبة الخطة. و الأدوات الاقتصادية التي تملكها الدولة لتوجيه الاعوان الاقتصادية صوب الاتجاه التي تسعى اليه عملية التخطيط، و نركز خلال هذا العرض لا سيما على تخطيط الاستثمارات الصناعية العامة.

3 ـ 1 : المبحث الأول : التوجيهات السياسية للتنمية :

صدرت الأهداف الوطنية على المدى البعيد في مختلف الوثائق الرسمية التي هي برنامج طرابلس - ميثاق الجزائر - الميثاق الوطني و مختلف توصيات اللجنة المركزية للحزب و تتلخص هذه الأهداف فيما يلي[2]:

- الاستقلال الاقتصادي
- التوزن الاقليمي
- التحسين من المستوى الثقافي و التقني.
- الرفع من مستوى معيشة السكان و ذلك بالتوزيع العادل للمداخيل و بفضل اعلان الطب المجاني و التعليم للجميع و تعجيل برامج السكن المدني و الريفي.

و من بين الأهداف الأولوية للاستراتيجية الوطنية للتنمية : تقليص درجة التبعية ازاء العالم الخارجي ، حيث يتمثل هذا الهدف في توجيهات وطنية معينة منها محاولة الاشباع السريع للحاجيات الوطنية عن طريق الانتاج الوطني حيث تعطي[3] الأسبقية لاحلال الواردات بانتاج وطني كافي، و هذا سواء على مستوى الاستهلاك النهائي أو على مستوى الاستهلاك الوسيطي .

و صدرت توجيهتان لتعجيل تحقيق التوازن الاقليمي :

- في التوجيه الأولي : أعطت وزارات الوصاية الأولوية لانشاء الوحدات الاقتصادية خارج المناطق الشمالية للبلاد ، و الهدف من هذا هو الحصول على نمو متوازن لمختلف مناطق البلاد.

- التوجيهة الثانية تنحصر في تداول كل المنتوجات المصنوعة في كل أنحاء الوطن و بشروط متساوية .

نتجت عن هاتين التوجيهتين التصرفات التالية :

* اقامة أسعار ثابتة متساوية في جميع أنحاء البلاد و ذلك لاجتناب ارتفاع الأسعار و كذلك لتدعيم السياسة الاجتماعية لاعادة توزيع المداخيل.

* خلق نقط البيع في جميع أنحاء البلاد.

كما يعتبر التحقيق الفعال لنقل التكنولوجية هدف مهم ، و في هذا النطاق هناك محاولة انقاص تكاليف التكنولوجيات المستوردة من الاصرار على ضرورة القبول على هذا النقل التكنولوجي.. و الهدف الأخير هو أن المؤسسة يجب أن تنتج بالوسائل المتاحة لديها. و تشبع الطلب الوطني كميا و كيفيا .

أمـا فيمـا يخـص مشـاركة العمـال داخـل المؤسسـة أصـدرت السلطـة ثـلاثـة وثـائـق هـامـة هـي :

- الميثـاق الذي ينص على التسيير الاشتراكـي للمؤسسـات (مرسـوم 16 نوفمبر 1971) (بدأ التطبيق الفعلي لهذا المرسوم في جـل المؤسسـات سنـة 1973.
- قانون المالية لسنـة 1974 حيث ينص على اقتطاع الضرائب علـى الارباح بالنسبة لكل مؤسسـة أو وحدة اقتصادية .
- الميثاق الوطني لسنـة 1976 الذي يذكر و يؤكد على القراريـن السابق ذكرهمـا .

و تترجـم الهيئـات العليـا هـذه الأهـداف في مختلـف المخططـات التنمويـة الوطنيـة ، حيث توضـح وزارة التخطيـط المكلفة بـاعـداد هـذه المخططـات ، المهـام التي يجـب على كـل عـون اقتصادي أن يقـوم بهـا ، و مـن بيـن هـذه الأعـوان ءالاقتصـاديـة المؤسسـات الوطنيـة ."ممكـن أن كونـت أثنـاء كـل مخطـط أهميـة المـوارد الوطنيـة المخصصـة للتـراكـم معطـاة ثابتـة فـي الجـزائـر أكثـر مـن الدول الأخـرى ، حيـث أن الجانـب الذي يعتبـر محـدد فـي التصـور الجـزائـري ضـد التخلـف هـو مجمـوع المجهـودات المبذولـة فـي ميـدان الاستثمـار"[4]. و هكـذا ارتكـز النمـوذج التنمـوي الجـزائـري علـى تعظيـم تكـويـن رأس المال الثابـت ، حيـث يتجلـى هـذا الأخيـر فـي القطـاع العام.. و هـذا المجهـود للتنميـة مدمـج كـذلك عبـر نمـوذج التخطيـط الذي بنـي علـى التخصيـص المركـزي لمـوارد التمـويـل ، اذ اعتمـد هـذا النمـوذج للتخطيـط في بـدء عملـه علـى جـانبيـن هـا ميـن :

- تعظيم الموارد القابلة لتحقيق الاستثمارات المخططـة .
- تعييـن هذه الموارد للاستخدامات التي يعطيها المخطط الأسبقية .

3 ـ 2 : المبحث الثاني : نظام التخطيط و تطوراته عبر المشاكل التنموية :

3 ـ 2 ـ 1 : التخطيط و تنظيم الاقتصاد الجزائري : تفرض فعالية الخطة سلسلة من الوساطات ذات طابع قانوني تأسيسي و تقني ، فلذا حددت الوثائق الرسمية الدور الذي يجب أن تلعبه خطة التنمية في الاقتصاد و كذلك محاور عملية التخطيط. و غالبا[5] ما تخضع أهمية التخطيط و الدور الذي نريد أن نعطيه له لتنظيم الدولة و طبيعة الهيئة المخططة (وزارة ـ لجنة ـ مركز ـ مديرية الوزارة ـ أمانة الدولة ..الخ) و وزنها السياسي في هذا التنظيم. و يمكن تلخيص محاور عملية التخطيط فيما يلي:

أ ـ تعتبر الخطة الاطار الوحيد الذي يتم فيه الاعداد و المباشرة في أعمال التنمية الاقتصادية : و يتضح هذا من خلال الميثاق الوطني[6] الذي جعل من التخطيط أكبر منسق للميدان الاقتصادي ، كما أكد على هذا الدور المخطط الخماسي الأول (80 ـ 84) و ذلك بضرورة تدعيم التخطيط الوطني.

ب ـ يقتضي الشروع في الخطة تفضيل الأدوات الاقتصادية عن الادوات الادارية. فالأدوات الاقتصادية التي تملكها الدولة و التي حددها المخطط الرباعي الثاني (74 ـ 1977) منها ما هي مباشرة و منها ما هي غير مباشرة.

ـ تشمل الأدوات الاقتصادية المباشرة : برامج الاستثمار ـ برامج الانتاج ـ برامج المبادلات الخارجية.

و لكن اعتمد التخطيط الجزائري على برامج الاستثمار فقط الى أن جاء المخطط الخماسي الأول 80 ـ 1984 و حث على برامج الانتاج.

- أما الأدوات الاقتصادية الغير مباشرة فهي برامج التعديل التي تتضمن الاعمال الخاصة : بالتوزيع و التسويق ، و التمويل و سياسة الأسعار و الأجور.

فلتحضير خطة ناجحة حث المخطط الجزائري على لزوم تحسين الأدوات التقنية للتخطيط ، اصلاح نظام الاحصاء و تطوير المحاسبة التحليلية و حساب التكاليف ..الخ.

ج - تفرض فعالية الخطة مجهودات متزامنة للدقرطة و اللامركزية ، حيث يحدد هذا المجهود التوجيهات الكبرى لسياسة التنمية الاقتصادية. و في هذا الصدد يعرف التقرير العام للمخطط الخماسي الأول (80 - 1984)[7] نظام التخطيط بمجموعة متماسكة ، حيث يتمتع كل عون اقتصادي بمكانة و مسؤولية محددتان ، و لحل المشاكل الأساسية التي تطرح على مستوى الاقتصاد الكلي يأخذ المركز القرارات اللازمة و ذلك بعد المجادلة . كما يجب المحافظة على الاستقلالية التي تعرفها المرتبات الموجودة على المستوى الغير مركزي ، و تفضل الأدوات المرنة لتوجيه الاقتصاد عن الأوامر الادارية . فالاشتغال لنظام لامركزي مثل لهذا يفرضيفرض تقسيم دقيق للعمل بين مختلف المرتبات و تقنين علاقات هذه الأخيرة و انتظام التخطيط فيما بعد.

3 - 2 - 2 : هياكل و اجراءات التابعة لعملية التخطيط:

تطلب تطور التخطيط بالجزائر وضع عدة هياكل و اجراءات لضمان اعداد و تنفيد و مراقبة الخطة ، حيث عيّنت لكل لحظة من لحظات عملية التخطيط (الاعداد - التنفيد - المراقبة) تنظيمات و اجراءات خاصة بها ، تتجلى هذه الأخيرة فيما يلي:

3 ـ 2 ـ 2 ـ 1 : هياكل و اجراءات اعداد الخطة

أ ـ ان[8] السلطة السياسية هي التي تحدد توجيهات التنمية التي على أساسها تقرر الاختيارات الكبرى. أما التحضير التقني للخطة يقوم به الجهاز المركزي للتخطيط الذي عرف أهمية متزايدة خلال العقدين الأخيرين (كتابة الدولة للتخطيط في سنة 1970، وزارة التخطيط في سنة 1979. و المجلس الوطني للتخطيط في سنة 1986).

ب ـ اعداد : خطة متعددة السنوات[9] :

يقتضي تحضير الخطة متعددة السنوات عمل قطاعي مسبقا. حيث تهيأ كل وزارة و كل مؤسسة عامة برنامج يحوي على المعلومات التالية :

- لمحة عامة عن التطور على المدى الطويل.
- توقعات مفصلة للطلب على المنتوجات على مدى خمسة سنوات.
- برنامج الانتاج موضحا الصادرات و الواردات على مدى خمسة سنوات.
- قائمة المشاريع الاستثمارية التي يمكن انجازها خلال فترة هذا المخطط و مواقع هذه المشاريع.
- برنامج وسائل الانجاز و التكوين لتحقيق هذه المشاريع الاستثمارية.

تفحص وزارة التخطيط هذه المخططات القطاعية فحصا دقيقا و تقدم الى مجلس الوزراء قائمة الاقتراحات و كذلك قرارات الانسجام و التراتبية حتى يتم ضمان التماسك مابين الوزارات و كذلك التماسك المالي.

فترتبط هذه التراتبية بتقسيم مقترح للتكوين الاجمالي للرأس المال الثابت الكلي الممكن بين الانشطة المنتجة ، أنشطة التوزيع ا وسائل الانجاز ، مرافق أساسية تقنية (النقل، المواصلات...) السكن - مرافق أساسية اجتماعية (الرياضة، الصحة...) و البحث العلمي.

و حين تتم موافقة مجلس الوزراء على المخطط يصوت عليه المجلس الوطني.

كما يكون هناك تعديل على المدى القصير تنتج عنه المخططات السنوية للمؤسسات ، للولايات و الدوائر.

و يتم هذا التعديل عن طريق قرارات سنوية تكون من صلاحية وزارة المالية فيما يخص تمويل استثمار و استغلال المؤسسات العامة. كما تعدل وزارة التجارة البرنامج العام للاستيراد. و يعدل البنك الجزائري للتنمية خزينة استثمارات المؤسسات العامة ، أما خزينة استغلالها فتقوم البنوك الأولية بتعديلها : و زيادة على هذا : يمر هذا التعديل بآليات تثبيت الأسعار و الأجور.

ج - وزارة التخطيط : تتكون وزارة التخطيط من خمسة مديريات :

- المديرية العامة للانشطة المنتجة.
- المديرية العامة للمرافق الأساسية و وسائل الانجاز.
- المديرية العاسة للانشطة الاجتماعية.
- مديرية التركيب.
- مديرية الاحصاء و المحاسبة الوطنية.

و تقوم المديريات الثلاثة الأولى بالمتابعة المباشرة لاقتراحات الوزارات المعنية بالمخطط ، و تحضر المشاريع و المخططات القطاعية مع الوزارات المعنية بالأمر.

أما المديريتات الأخيرتان فمهمتهما وظيفية . كما تحوي وزارة التخطيط على وكالة وطنية للتهيؤ الاقليمي، و مندوبية وطنية للاعلام الآلي ، و هيئة للدراسات الاقتصادية و الاجتماعية .

و علاوة على هذا كل ولاية تتمتع بمديرية تخطيط خاصة بها .

د ـ القطاع العام في عملية التخطيط[10]

أما على مستوى القطاع الصناعي العام ، تشمل كل وزارة تقنية على مديرية تخطيط و مديريات قطاعية . كما تضم كل مؤسسة عامة : مديرية تخطيط ، و يوجد على مستوى كل فرع و كل وحدة تابعة لها مصلحة خاصة بالتنمية .

و يحضر كل فرع تابع للمؤسسة المخططات السنوية و مشاريع المخططات متعددة السنوات ، فتوحّد المؤسسة العامة هذه المخططات و تناقشها مع وزارة الوصاية . كما تعالج مديريات التخطيط للوزارات و وزارة التخطيط اقتراحات المؤسسات العامة .

فمنذ سنة 1980 أصبحت تحوي المخططات المتعددة السنوات على ما يلي :

- مخطط التجديد
- مخطط التوسع

- مخطط تثمين الطاقات الموجودة.
- مخطط خاص بوسائل التوزيع
- مخطط خاص بوسائل الانجاز
- مخطط خاص بالتكوين و البحث.

فيوجد تقريبا نفس التنظيم على مستوى القطاعات الأخرى الغير الصناعية. القطاع العام الزراعي، الجماعات المحلية .. السكن - المرافق الأساسية الاجتماعية (الصحة - التكوين ...الخ، و المرافق الأساسية (الطرق ، النقل ، الأشغال العمومية الري ...الخ).

كان الهدف في بداية الأمر من هذا التخطيط و التنظيم هو جعل من المؤسسة العامة "جماعة" مستقلة و مسؤولة و ذلك بدمجها كحلقة لازمة لعملية التخطيط الوطني . و لكن ميدانيا لقد تمت تقوية منطقين متناقضين :

- استقلالية المؤسسة العامة التي تميل الى تطوير منطق الشركة. حيث شجعت على هذا الاتجاه الاحجام الكبيرة التي وصلت اليها جل المؤسسات العمومية حيث أصبحت المؤسسة تغطي تقريبا فرعا اقتصاديا.
- تعزيز الوصاية التقنية للجهاز المركزي للتخطيط و ذلك من خلال السلطات التي تتمتع بها كمراقبة التمويل و مخطط المؤسسة الناتج عن الخطة الوطنية للتنمية...الخ.

فاستقصت حصيلة 67 _ 1978 أسباب هذا الوضع و اتخذت بعض الاجراءات لمعالجتها :

- محاولة تطوير خلية التخطيط على مستوى المؤسسة العامة حتى تصبح قادرة على أن توطد العلاقات مع الجهاز المركزي للتخطط.

- محاولة توسع عملية التسيير الاشتراكي للمؤسسات و ذلك بوسائل اللامركزية التي توقعها المخطط الخماسي الأول (80 - 1984) مع أن هذه العملية بدأت في عدة مؤسسات عامة خلال المخططين الرباعيين.

- اعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العامة التي أدخلت عدة اصلاحات على البنية العضوية و المالية للمؤسسات العامة.

3 - 2 - 2 - 2 : هياكل و اجراءات انجاز الخطة : فيما يخص توجيه الاعوان الاقتصادية لتنفيد الخطة قصد مسعى عملية التخطيط، وضع تحت تصرف الدولة الأدوات الاقتصادية التي جاء بها المخطط الرباعي الثاني 74 - 1977 و التي سبق ذكرها.

3 - 2 - 2 - 3 : هياكل و اجراءات مراقبة الخطة : بين التقرير العام للمخطط الرباعي الثاني (74 - 1977) ضرورة مراقبة تنفيذ مخطط التنمية و عرض الآليات المنوطة بالتطبيق مثل: المؤشرات التركيبية لتحقيق الأهداف المخططة ، أساليب المراقبة الذاتية للمؤسسات العامة التي توضع على مستوى مختلف الفروع الاقتصادية و تجعل الأعوان تتحمل أكثر المسؤونية و أجهزة جمع و بث المعلومات.

و لكن في الواقع لم تحظ وظيفة المراقبة بالأهمية اللازمة و انما تكاثرت الاجراءات البيروقراطية بدون أي جدوى. زيادة عن هذا[11] ، الاعوان الاقتصادية المكلفة بانجاز الخطة لها نظرة اقتصادية جزئية على مهمتها مما لا يسمح باحترام ضوابط تحقيق الخطة ، مع أن درجة تحقيق هذه

الأخيرة هي غالبا محددة بالمعنى الذي يعطى لمفهوم الدولة ، و المصلحة العامة و الاحساس بالمغزى الاجتماعي للخطة لدى الأعوان الاقتصادية .

3 ـ 3 : المبحث الثالث : التنظيم الجديد للتخطيط منذ 1986:

ابتداء من سنة 1986 ادخلت اصلاحات جديدة على نظام التخطيط، حيث نص الميثاق الوطني لنفس السنة على توسيع مجال التخطيط لكي يضم جميع الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية .. كما حث على تعزيز دور المؤسسات الاقتصادية ، و الولايات و الدوائر بصفتها أطراف معنية بعملية التخطيط. كما أصر الميثاق الوطني على توطيد ديمقراطية التخطيط و ليس مركزية التخطيط بصفة خاصة . و أصبح يتولى عملية التخطيط على المستوى الوطني مجلس وطني للتخطيط (ليست هيئة أو وزارة... كما كان من قبل) يترأسه الوزير الأول و يشمل وزير الداخلية ، وزير المالية ، الوزير المكلف بالعمل ، و الوزير المكلف بالتجارة .. و يقوم هؤلاء الاعضاء بمهام التخطيط و تنسيقها كما هو منصوص عليه في القوانين.

و يعتمد التنظيم الجديد للتخطيط من الناحية التأسيسية و البنيوية على مستويين رئيسيين يرتبط أحدهما بالآخر و على مستوى وسط، فتتلخص هذه المستويات فيمايلي :

3 ـ 3 ـ 1 : التأطير الوطني الشامل للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية :

و يضم هذا النوع من التأطير نوعين أساسيين :

-- أ ـ التأطير الشامل بواسطة المخططات الوطنية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، حيث يرتكز على ثلاثة أنواع

من أنشطة التخطيط :

- المخطط الوطني الشامل طويل الأجل.
- المخطط الوطني الشامل متوسط الأجل.
- المخطط الوطني السنوي.

ب - التأطير الشامل باستعمال الضوابط و الحوافز الاقتصادية غير المباشرة.

قد تستعمل في هذا الاطار أدوات الضبط و الحوافز الاقتصادية كالاعانات ، الضرائب ، الاسعار.. الخ التي تساعد على تحقيق الأهداف التي تصبو اليها عملية التخطيط.

3 - 3 - 2 : التخطيط متوسط الأجل على مستوى المؤسسة العامة :

على هذا المستوى الجزئي تحضر المؤسسة العامة مخططها التنموي متوسط الأجل و الذي يعتبر من بين أهم الوسائل التي تملكها المؤسسة للمشاورة و الجدال مع المركز كما يدخل هذا المخطط في اطار اهداف المخطط الوطني الشامل متوسط الأجل. و مقتضيات التكامل الاقتصادي المنوط بالفروع و القطاعات الاقتصادية.

و عند ما يصبح هذا المخطط قانونا بعد مصادقة المركز عليه ، تجبر المؤسسة العامة على انجازه ، و تكون مراقبة هذا التحقيق و متابعته فوقية و من الصنف البعدي.

3 - 3 - 3 : التخطيط الفرعي : ان هذا المستوى من التخطيط غير تأسيسي و لا بنيوي و انما مستوى وسطي للقيام بعملية تنسيق التخطيط الجزئي و الكلي.. تترأسه لجان قطاعية مشتركة للتخطيط ، تهدف الى دعم عملية تحضير و اعداد المخطط الوطني الشامل و مخططات المؤسسات العامة و العمل على التنسيق و الانسجام بينها.

خاتمة :

في الواقع تميز نظام التخطيط الجزائري بعدة مكتسبات وضع هيئات تنظيمات ، اجراءات ، قوانين ، هياكل..الخ يعني تمت محاولة تطوير و تنظيم اقتصاد قابل لضمان أحسن تحكم في خطة التنمية الاقتصادية و مع ذلك هيمن المنطق القطاعي الذي يعتبر أحد مصادر عدم التوازنات الكبرى.

فبالرغم من التنظيم الجديد لسنة 1986 يظهر التخطيط لازال "غارقا" كما جاء في الحصيلة الاقتصادية و الاجتماعية لعشريات 1967 ـ 1978 مما يوضّح نوع من التخلي عن التخطيط . فيما أن هذا النموذج للتخطيط ارتكز على تعظيم الموارد القابلة لتحقيق الاستثمارات المخططة و تعيين هذه الموارد لاستخدامات أعطاها المخطّط الا ولوية فسنخصص الباب القادم لدراسة هذين الجانبين.

هوامش الباب الثالث

1- J.J. PERENNES "Nature et Enjeux des Evolutions du Algérien de planification" RASJEP V N°2 JUIN 1985 - P: 307.

2- M.BELAIBOUD "Gestion Stratégique de l'Entreprise Algérienne" - O.P.U. - P:66-67.

3- M.E. BENISSAD "Economie de développement de l'Algé sous développement et socialisme" - 1979 - P:49.

4- A.BOUZIDI "Questions actuelles de la planifica Algérienne" - ENAP - ENAL ,1984 - P:

5- Même source que 3 P:48.

6- Charte Nationale - P: 140- 141.

7- Rapport Général du 1er plan quinquennal - P: 432 - 436

8- S.P. THIERY "La crise du système productif Algér Thèse d'Etat - GRENOBLE,1982, P:13.

9- Même source que 8 - P:401 - 402.

10- Même source que 8 - P:405.

11- Même source que 5.

الباب الرابع

السياسات الاستثمارية الوطنية .

مقدمة :

جاءت الاستراتيجية الجزائرية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية كرد فعل للوضعية التاريخية الموروثة عن الاستعمار. و تجلت في عدة مخططات متعاقبة . و قصدت وضع اقتصاد متطور و مندمج يلبي حاجيات المجتمع. فالمقصود هنا هو "تغيير عميق للاقتصاد"[1] . فتطلبت هذه العملية انشاء قطاع عام لم يتم بالمصادفة و انما كان نتيجة استثمارات ضخمة .

فمن خلال تحليلنا للبنية العامة للاستثمارات سنحاول أن نبين على أي أساس تم توزيع هذه الاستثمارات على مختلف الفروع الاقتصادية و لا سيما الصناعية منها. و هل النتائج التي جاء بها هذا التوزيع كانت متوقعة من طرف المخطط الجزائري.. فلتدقيق المسألة سنضطر الى تحليل نظام أخذ القرار الاستثماري لكي نبرز القيود التنظيمية و الادارية التي عرقلت انجاز الاستثمارات.

4 ـ 1 : المبحث الأول : النموذج التنموي الجزائري :

4 ـ 1 ـ 1 : الأسس النظرية للنموذج التنموي الجزائري :

استمد نموذج التنمية في الجزائر أسسه من النظرية الاقتصادية التي جاء بها G.D DE BERNIS "الصناعة المصنعة" فحسب هذا الكاتب : "يتجلى فهم التصنيع في وضع بنية صناعية متماسكة تكون الجواب الفعال لمعالجة تفكيك و انفتاح اقتصاد موروث عن الاستعمار . و يعرف هذه البنية المتماسكة بوجود ارتباط بين القطاعات بعضها البعض عن طريق مخرجاتها و مدخلاتها ، مما يضمن وجود قطاع

سلع التجهيز و السلع الوسيطة الموجهة لاستهلاك منتوج داخلي"[2].
و المقصود هنا هو بنية مندمجة ترتكز على تنوع و تعزيز التبادل بين مختلف فروع الاقتصاد الوطني.

و قد تبدو الصناعة المصنعة متميزة بأربع خاصيات :

- أنها تنتمي الى قطاع انتاج مواد تجهيز و مواد وسيطة مما يسمح للنمو الاقتصادي بأن يتمتع باستقلالية على المدى البعيد.
- غالبا ما تتطلب هذه الصناعة أحجاما كبيرة.
- في الاقتصاد المخطط تلعب هيئة التخطيط دور السوق حيث تخلق التعديلات اللازمة بين العرض و الطلب للمنتوجات الجديدة التي تروج في الاقتصاد و تشكل حلقة سلسلة لصناعة متنوعة التي تسمح باستقلالية و استقرار نسبي للنمو الاقتصادي.
- الصناعة المصنعة مرسملة.

كما للصناعة المصنعة امكانية الانتاج بمستويات كبيرة و أسعار رخيصة ، حيث يمكنها أن تكوّن فائضا مهما قابلا لتمويل اعادة الانتاج على نطاق واسع ، و لكن قد يعرف المحيط الاجتماعي و التأسيسي تكييفا و تحديثا عنيفا شيئا ما. فتوضح الاستثمارات المخصصة للتصنيع أن الجزائر أعطت الأولوية لتراكم رأس المال على الاستهلاك ، و أولوية التصنيع على تطور الزراعة. و أسبقية تطوير قطاع منتجات التجهيز على قطاع المنتجات الاستهلاكية.

و سنسعى فيما يلي الى تقدير تماسك نموذج التصنيع فيما يتعلق بالفروع الاقتصادية و تقدير مبدأ اعطاء الأولوية للتراكم على الاستهلاك.

4 - 1 - 2 : تماسك النموذج التنموي :

فبالنظر الى النموذج النظري للصناعة المصنعة في حالة الجزائر الصناعات المصنعة يجب أن تكون :

- المنتوجات البترولية المكررة.
- الغاز الطبيعي.
- المنتوجات الكمياوية للتطبيق
- الأسمدة و مبيد الطفيليات
- منتوجات العدلنة
- المنتوجات الكهربائية

أما جدول المبادلات ما بين الصناعات لسنة 1973[3] فيظهر أن المقصود هو وضع بنية صناعية نواتها مكونة من قطب واحد : المحروقات و (أساسا المنتوجات البترولية المكررة) ، و حول هذه النواة تترابط الصناعة الكمياوية ، و يضاف الى هذا الكل صناعات العدانة ، و الصناعة الكهربائية .

و لكن يختلف هذا التصميم عن تصميم المخطط الجزائري ، بحيث يبرز هذا الأخير أن المحروقات و الحديد و الصلب هي نواة التصنيع الجزائري . أما الصناعة الكمياوية - الصناعة الميكانيكية - المنتوجات الكيماوية القاعدية الأسمدة و مبيد الطفيليات فتضاف الى هذه النواة مكونة النسيج الصناعي.

اذن الفرق الرئيسي يكمن في وجود داخل تصميم المخطط قطبين المحروقات و الحديد و الصلب ، في حين أن التصميم الذي يبرزه جدول المبادلات ما بين الصناعات يقبل قطب واحد و هو المحروقات.

[4]فيظهر اذن أن عملية التصنيع يمكن تصورها بدون أن يفرض اجباريا فرع الحديد و الصلب.

و هكذا يكمن تصنيع الجزائر أساسا في تطوير فرع واحد مصدّر هو فرع المحروقات ، لأنه يشكل مصدر لتمويل التنمية و تطوره يتطلب استثمارات باهضة (جدول استثمارات المحروقات). زيادة صناعة الحديد و الصلب مندمجة بشدة للمحروقات حيث[5] أدخل قسم "صفائح الحديد و الفولاذ المسطحة" لسد حاجيات المحروقات ، فهكذا النواة الرئيسية للصناعة الجزائرية هي منفتحة خارجيا ، و حتى الحديد و الصلب و باقي الصناعات المكوّنة للنسيج الصناعي تطور انتاجها مرتبط بالمحروقات و بالتالي بالخارج. و هذا ما يفسر عجزها على القيام بمهمتها التي تكمن في الجر و الاندماج.

و أول نتيجة لهذه الوضعية ان جل الصناعات تشغّل[6] بأقل من قدرات انتاجها.

استثمارات قطاع المحروقات 1967 - 1978.

10^6دج

	المخطط الثلاثي 67- 1969	المخطط الرباعي الأول 70 - 1973	المخطط الرباعي الثاني 74 - 1977	1978	مجموع 67_1978
الاستثمار	2.521	9776	35.999	14.705	63.001
% التكوين الاجمالي للرأس مال الثابت	27,5%	26,9%	29,7%	27%	28,7 %

المصدر

S.P.THIERY "La crise du Système productif Algérien"

ص : 172.

و لكن لا يمكن أن ننكر الأدوار الرئيسية للمحروقات في استراتيجية التنمية الاقتصادية . و لذا نفضل ذكرها .

4 - 1 - 2 - 1 : دور المحروقات في استراتيجية التنمية الاقتصادية[7]

- دور المحروقات كمصدر تمويل : المرجو من ايرادات المحروقات هو تمويل التنمية عكس ما جرى و لا زال يجري في دول الخليج التي توظف ايرادات المحروقات في الأسواق المالية العالمية و لا سيما السوق الامريكية . مما يسمح للرأسمال المتعدد الجنسية أن يعيد معاملتها ، و هذه العملية هي في صالح الدول البرجوازية المتقدمة على المدى القصير أو المدى الطويل، و ليس في صالح الدول المنتجة للبترول.. و لعبت المحروقات الدور الرئيسي في تمويل الاستثمارات المخططة و ذلك باستخدام و تعبئة فائضها .

- دور المحروقات في توفير الطاقة : تعتبر المحروقات مصدرا للطاقة سواء بالنسبة للغاز و الكهرباء لأنه ممكن انتاج الكهرباء بالغاز ، فحاولت الجزائر أن تستعمل المحروقات بالطريقة الأكثر فعالية معبئة الفائض بعيدا عن الأبار يعني لا على شكل مادي و لا على شكل نقدي فقط ، و انما استخدام ايرادات المحروقات بالعملة الصعبة لغاية التنمية ، و محاولة تحويل المحروقات الى منتوجات موجهة الى مختلف أنشطة الفروع الاقتصادية : الزراعة الصحة - التربية ..الخ. كما حاولت استخدام المحروقات كمورد للطاقة : الكهرباء و الغاز.

- مساهمة المحروقات في الزراعة : هناك مواد كالأسمدة ، و المواد البلاستيكية التي هي عبارة عن مشتقات من المحروقات و ذلك بعد أن تطرأ على هذه الأخيرة عدة تحويلات ،

تستعمل هذه المنتوجات في الميدان الزراعي حيث تساهم في الرفع من انتاجيته .

- الدور المصنع للمحروقات : يظهر هذا الدور المصنع للمحروقات من خلال تشكيلة المنتوجات المتنوعة التي تتفرع عنها و استعمالاتها المختلفة .

4 - 1 - 2 - 2 : تعبئة و استعمال الفائض : هذه الأدوار الفعالة للمحروقات هي التي جعلت الجزائر تستعمل محروقاتها لخدمة التنمية . و تكرس كل المجهودات لتحقيق أهم الاستثمارات في ميدان المحروقات ، حيث نلاحظ أنه خصص المخطط مكانة كبيرة للمحروقات : طوال مرحلة 67 - 1977 استهلكت المحروقات 63.001 مليون دينار جاري من مجموع الاستثمارات الصناعية الجدول السابق).

و انطلاقا من المخطط الثلاثي (67 - 1969) احتلت المحروقات المكانة الاولى من بين منتوجات التصدير المخصصة لتمويل التصنيع الجزائري . فخلال هذه المرحلة وصلت حصة صادرات المحروقات الى 70٪ من اجمالي الصادرات. و كانت تساوي خلال مرحلة الرباعي الأول (70 - 1973) 83,32٪ من اجمالي الصادرات و اثناء المخطط الرباعي الثاني 95,12٪ من باقي الصادرات. كما تميزت فترة (78 - 1987) بنفس الاتجاه : و في سنة 1978 مثلت صادرات المحروقات 96,2٪ و سنة 1986 : 98٪ من باقي الصادرات.

و ما يجدر الاشارة اليه هو أن المحروقات تضمن تقريبا 90٪ من المداخيل بالعملة الصعبة و لكن تستوعب ثلث الموارد المالية التي تحصل عليها و التي تجلبها من الهيئات المالية الدولية .

و ينجم عن هذا بطريقة متناقضة الانقاص من تطور الجهاز المنتج الصناعي الداخلي.

ان هذه السياسة الخاصة بالمحروقات لم تتمكن الجزائر من تحقيقها و بالتالي تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و ذلك راجع الى ظهور عوائق اثناء تحقيق هذه السياسة. و يبين الكاتب S.P.THIERY[8] أنه قد سحق ايراد البترول من طرف ردود فعل الدول المصنعة لصدمتي البترول لسنة 1973 و سنة 1978 ، و يذكر على سبيل المثال معدل النمو المتوسط لأسعار المنتوجات المستوردة خلال مرحلة 69 ـ 1977 و الذي لم يكن مفيدا للاقتصاد الجزائري من ناحية مبادلاته الخارجية كما كان متوقعا. فكان معدل النمو المتوسط للأسعار للاستيراد خلال 69 ـ 1972 كالتالي:

سلع التجهيز 10 %
السلع الوسيطة 6 %
المواد الغذائية 4 %

أما بعد زيادة مباشرة في سنة 1974 ، ارتفعت سلع التجهيز بـ 50% و السلع الوسيطة بـ 60 %. و كان التطور المتوسط السنوى للأسعار للاستيراد بين سنة 1975 و سنة 1977 كالتالي :

سلع التجهيز 10 %
السلع الوسيطة 20 %
المواد الغذائية 10 %.

و يشير الكاتب ب هامل[9]، أنه في خارج حدود ضرورة الانشاء السريع لجهاز منتج صناعي قادر على تحقيق الاستقلال الاقتصادي الوطني ، قد يفحص تحمس و الارتباط بالخارج لقطاع المحروقات في بداية الأمر كنتيجة للعبة الرأس المال الدولي

ازاء التجربة الجزائرية للتصنيع . و يهدف الرأس المال الدولي بهذه اللعبة الى ضمان هدفين متكاملين الأول اقتصادي و الثاني سياسي:

- أن يضمن الرأس المال الدولي في آن واحد تموينه من المواد الأولية و الطاقوية اللازمة لاعادة الانتاج الدولي لسيرورة العمل التي يراقبها ، و المجال لتثمين الرأس المال المالي الدولي. و هذا يؤدي الى جعل الجهاز المنتج الجزائري يلعب دورا اجماليا للوساطة .

- ان تأطير الجهاز المنتج الجزائري من طرف الرأس المال الدولي و دور الوساطة الذي يريد أن يندرج فيه من طبيعتها أن يبعدوه عن الهدف الجوهري للاستقلال الوطني . و تصبح النتيجة اذن استرجاع التجربة الجزائرية كتجربة رافضة للعبة التقسيم الجديد للعمل و تبتغي القطيعة مع منطق الرأس المال و التدويل الذي يتميز به . و بالرغم من العراقيل التي جابهتها السياسة البترولية . لقد "أباحت هذه الأخيرة لفترة 67 - 1978 من خلال الاستثمارات التي تمتع بها قطاع المحروقات و السلوك المعمول به داخل منظمة الدول المصدرة للبترول بأن تعادل الآثار المتراكمة للتضخم العالمي و الاختلالات التي تمارسها الدول المصنعة على بنية الأسعار المتعلقة بالسلع المستوردة و السلع المصدرة .

و اجماليا ، ان نتائج هذه الفترة كان من الممكن أن تكون مفيدة للاقتصاد الجزائري من ناحية مبادلاته الخارجية"[10].

4 - 1 - 3 : تفضيل التراكم عن الاستهلاك :

فالسؤال الذي يبادر ذهننا هو آلم يتأثر التراكم بتفضيله على الاستهلاك الشخصي ، فيبدو حسب الظاهر أن معدل التراكم بقي مرتفعا طوال العقدين.. و هذا راجع الى نموذج التراكم المختار[11] ، بحيث أن التراكم يرتبط قليلا بالطلب الداخلي على المنتوجات الاستهلاكية ، و أنه يتم الى حد كبير في فرع المحروقات ، و أن منتوجات هذا الأخير موجهة تقريبا كلها الى الخارج ، فتطور انتاج هذا الفرع يتعلق بالطلب الخارجي.

و لكن لا يمكن ان ننفي أن الاحتفاظ بمعدل تراكم مرتفع على حساب الاستهلاك لم يتم بدون أن يثير توترات اجتماعية (قلة المنتوجات - الانتظار الطويل للمستهلك للتسويق ، تطور السوق الموازية ..الخ) جعلت القدرة الشرائية للمستهلك تنقص شيئا فشيئا ، مؤثرة سلبيا على انتاجية العمل.
و قد تبين الواردات الجزائرية خلال هذه الفترة أن الطلب الوطني على المنتوجات الاستهلاكية كان موجها الى الخارج.

و ان التساهل النسبي لسياسة التقشف (ابتداء من 1980) و التزايد السريع للسكان ضخم المديونية الخارجية.

4 - 1 - 4 : اختيار تقنيات الانتاج :

نرجع في هذا الصدد الى الأعمال التي قام بها الاستاذ م.ش.إلمان لتحديد تقنيات الانتاج و تمييز وضع الصناعة المصنعة خلال المخططين الرباعين باستعماله لمفهومي المعامل الحدي للرأسمال و معامل الكثافة الرأسمالية.

4 - 1 - 4 - 1 : المعامل الحدي للرأسمال[12] : فمن خلال الحسابات أن المعامل الحدي للرأسمال مرتفعا في جميع الفروع الصناعية و لاسيما قسم سلع الانتاج و يدل هذا على أن البنية التقنية للصناعة الجزائرية تشبه البنية التقنية لبعض الدول المتقدمة . زيادة عن هذا ، القيم المستعملة في هذه الحسابات ما هي الا قيم نظرية لكن في الواقع هذه القيم مرتفعة جدا لان الأموال المستخدمة تفوق بكثير التوقعات و أن الانتاج الحقيقي يقلّ بكثير من الانتاج المتوقع . فهذه الوضعية تفسّر بوجود تكاليف زائدة (سنرجع الى هذه النقطة في القسم الثاني من المذكرة).

فالامل و التفاؤل بفكرة "ميل هذا المعامل الى الانخفاض مع ارتفاع مستوى المعيشة " (الذي يتوقف على التحكم في الجهاز المنتج) تحدّهما و تقلّصهما الثمانينات نظرا لتقهقر مستوى المعيشة طوالها.

4 - 1 - 4 - 2 : معامل الكثافة الرأسمالية[13] : كما يبين حساب معامل الكثافة الرأسمالية أن كلفة الرأسمال لوحدة يد عاملة مرتفعة في قسم سلع الانتاج أكثر من قسم سلع الاستهلاك. و أن هناك ميل الى ارتفاع هذه الكلفة في جميع الفروع الصناعية حيث تحتل المحروقات المرتبة الأولى ، و تأتي فيما بعد صناعة الحديد و الصلب،الطاقة ، الكمياء.

فيما أن هذه الحسابات تمت بقيم نظرية ، ففي الواقع معامل الكثافة الرأسمالية مرتفعا أكثر ، و هذا يدل على وجود تكاليف زائدة (سنرجع الى هذه النقطة في القسم الثاني

من المذكرة). فبالفعل يبين ارتفاع هذا المعامل أن نمو معدل الاستثمار كان أسرع من معدل نمو العمالة. و نلاحظ أن هذا صحيح حتى بعد مرحلة المخططين الرباعيين بما أن حدة البطالة اشتدت خلال الثمانينات.

شكلت المحروقات النواة الرئيسية للصناعة الجزائرية و تطلب تطويرها استثمارات باهضة، لم يمكن تحقيقها بدون اللجوء الى السوق العالمية، مما جعل المحروقات تبقى منفتحة خارجيا و بالتالي الاقتصاد الجزائري بكامله.

و لتسمت البنية التقنية للصناعة الجزائرية بالميل الى الارتفاع لكل من المعامل الحدي للرأسمال و كلفة الكثافة الرأسمالية في جميع الفروع الاقتصادية، مما جعل مستوى المعيشة يتقهقر و حدة البطالة تشتد سنة بعد سنة.

4 ـ 2 : المبحث الثاني : اختيار معدل استثمار مرتفع :

4 ـ 2 ـ 1 : معدل الاستثمار : تختلف العوامل التي تحدد معدل الاستثمار في ظل اقتصاد السوق (سعر الفائدة ـ الفعالية الحدية لرأس المال ـ الحافز على الاستثمار) عن العوامل التي تؤثر على معدل الاستثمار في الجزائر : حيث أن المحيط الذي يتم فيه عمل الاستثمار مضمون من طرف الدولة لكونها تتكفل بجل الاستثمارات. و أن الاقتصاد الجزائري يؤسس تمويل استثماراته بناء على تصدير مادة واحدة غير قابلة للتجديد (المحروقات) و التي تطلبت هي بنفسها استثمارات ثقيلة.

ان تقييم تمويل التراكم خلال المخططات الثلاثة الأولى يعطينا صورة عن التطور الذي عرفه معدل الاستثمارات

بالنسبة للانتاج الاجمالي الداخلي[14]:

- المخطط الثلاثي 26,4%.
- المخطط الرباعي الأول 33,5%.
- المخطط الرباعي الثاني 48,8%.

و قد وصل هذا المعدل الى 54,7% سنة 1978. مما جعل البعض يجعل الجزائر تحتل المرتبة الأولى في دول البحر المتوسط في سنة 1976- 1977 فيما يخص الاستثمارات برؤوس الأموال[15].

4 - 2 - 2 : توزيع الاستثمارات المخططة : لم يهدف معيار توزيع الاستثمارات بين مختلف الفروع الاقتصادية أساسا الى المردودية الاقتصادية الفورية و لا لتحقيق معدل نمو مرتفع للدخل الوطني على المدى القصير. و انما نادى التصنيع بالاندماج الصناعي و تطوير العلاقات الاقتصادية بين مختلف الفروع الاقتصادية.

4 - 2 - 2 - 1 : توزيع الاستثمارات المخططة في مرحلة 1967 - 1979 : خلال عشريات 67 - 1978 المجموع الاجمالي للاستثمارات الموافق عليه كان يساوي 240 مليار دينار جزائري و تنقسم كالتالي [16]:

- المخطط الثلاثي 67-1969 ، 10,559 مليار من الدينار.
- المخطط الرباعي الأول 70-1973 ، 24,400 مليار الدينار.
- المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، 110,000 مليار من الدينار
- سنة " 1978 ، 93,63 مليار من الدينار.

الاستثمارات المخططة (مرحلة 1967 - 1977)

10^9

	التوقعات			الانجازات		
	المبلغ			المبلغ		
	الصناعة	المجموع	%	الصناعة	المجموع	%
المخطط الثلاثي (69-67)	5 168	10.559	48,9	6.057	7651	79,2
المخطط الرباعي الاول(73-70)	10.118	24.400	41,5	19.015	35.906	53.0
المخطط الرباعي الثاني(77-74)	48.000	110.000	43,6	65.314	110.612	59,0
السنة 1978		93.63*				

المصدر :

C. PALLOIX - Industrialisation et Financement lors des deux plans quadriennaux (1970 - 1977) - P: 537.

- يظهر تعجيل الاستثمار الصناعي واضحا في المخططات التنموية الثلاثة الأولى حيث كانت حصته تساوي في :

المخطط الثلاثي 5,1 مليار من الدينارات

المخطط الرباعي الأول 10,1 مليار من الدينارات.

المخطط الرباعي الثاني 48 مليار من الدينارات

- كانت نسبة الاستثمار الصناعي خلال نفس المخططات تساوي بمقارنتها مع الاستثمار الاجمالي على النحو التالي :

- المخطط الثلاثي 48 ٪

- المخطط الرباعي الأول 41 ٪

- المخطط الرباعي الثاني 43 ٪

و قد حظيت المحروقات بحصة الأسد من الاستثمارات حيث كانت نسبها :

- ٪ 28 في المخطط الثلاثي

- ٪ 27 في المخطط الرباعي الأول.

- ٪ 30 في المخطط الرباعي الثاني.

أما بالنسبة للاستثمارات الصناعية فقد بلغت نسب المحروقات مايلي :

- ٪ 50,9 في المخطط الثلاثي

- ٪ 48,2 في المخطط الرباعي الأول

- ٪ 40,6 في المخطط الرباعي الثاني.

و النتيجة التي نخرج بها من خلال هذه النسب توضح لنا الى أي مدى اعتمدت استراتيجية التنمية الجزائرية على التصنيع منذ 1967 حيث خصص خلال المخططين الثلاثي و الرباعي الأول ثلث اجمالي الاستثمارات لتطوير هياكل النقل و المواصلات و التربية.

بينما حظي القطاع الصناعي % 50 من الاستثمارات في حين لم ينل القطاع الزراعي الا بحوالي % 15 منها مع العلم أنه كان خلال هذه الفترة يضم % 60 من سكان الجزائر.

و قد حاول المخطط الرباعي الثاني اعطاء الأهمية لهذه القطاعات. عندما نراعي بنية الاستثمارات العامة الخاصة بالتصنيع نستنتج الأولوية التي أعطيت لقطاع المحروقات الذي يعتبر مصدر التراكم و مادة أولية لصناعة الطاقة و البتروكيمياء، يظهر لنا قطاع الانتاج في المرتبة الثانية مع العلم أنه يسمح بتكوين رأس المال الوطني ، في المركز الأخير يأتي قطاع المواد الاستهلاكية الذي لم يعرف العناية الا خلال المخططات الخماسية التي ركزت جهودها على تطوير الصناعة الغذائية لتحسين الانتاج الزراعي و اشباع الحاجيات الغذائية للمجتمع و محاولة تخليص البلاد من التبعية الغذائية.

و تستدعي بنية الاستثمارات المخططة خلال العشريات 1967 - 1978 عدة ملاحظات :

- نلاحظ أن هناك [17] تعجيل سريع فيما يخص حجم الاستثمار السنوي : فبالنسبة للمخطط الثلاثي المبلغ كان يساوي 3.2 مليار من الدينار سنويا . و فيما يخص المخطط الرباعي الأول المبلغ كان يعادل 9,2 مليار من الدينار سنويا و بالنسبة للمخطط الرباعي الثاني هذا المبلغ كان يساوي 30.2 مليار من الدينار سنويا . أما سنة 1978 حجم الاستثمارات سنويا كان يعادل 52 مليار من الدينار أمام هذا النمو المهم لحجم الاستثمار نتسأل هل باستطاعة هيئات التخطيط أن تتحكم بنفس الطريقة في 3.2 مليار في السنة و 30 مليار في السنة.

- ان المكانة الهامة للمحروقات و الصناعة (يظهر هذا جليا من خلال الجدول التالي) . تتطلب فحص دقيق فيما يخص توقعاتها و تحقيقاتها ، و احتفظت الصناعة و المحروقات بحصتها و ارتفعت من قيمتها ، حيث أن الاستثمارات المحققة في ميدان المحروقات تجاوزت بكثير التوقعات و ذلك بمضرة فروع السلع الوسيطة و السلع الاستهلاكية .

- و نعاين [18] معدل التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت مدهش فينقسم الاستثمار الاجمالي خلال هذه المرحلة تقريبا على النصف 46,45 ٪ بالنسبة لتكوين رأس المال الثابت الخاص بالمحروقات و 53,55 ٪ بالنسبة لتكوين رأس المال الثابت الخاص بالجهاز الصناعي ما عدا البناء و الأشغال العمومية .

و خلال سنة 1976 و 1977 أصبح هذا التقسيم متوازن يعني 50 ٪ تقريبا .

- و يبين الجدول التالي أن هناك تغير للتكوين الاجمالي لرأس المال الثابت و هذا التغير في صالح الصناعة و بمضرة الهياكل الاجتماعية و الزراعة ، ساهم هذا التغيير في تفاقم أزمة العامل الجزائري فيما يخص السكن ، النقل ، التجهيزات الاجتماعية ، الثقافية ، و كذلك التضخم المرتفع للسلع ذات الاستهلاك العادي..الخ .يؤدي تطور هذه الأزمة الى قلب الاتجاهات في اطار المخطط الخماسي الأول حيث تخصص حصة مهمة للتكوين الاجمالي لرأس المال الثابت الخاص بالهياكل و التجهيزات الاجتماعية و الثقافية .

10^6 دج

	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	المجموع 1967_1967
التكوين الاجمالي للرأسمال الثابت "أ"(المحروقات)	3223 (53,2)	1592 (49,3)	1845 (50,0)	2111 (43,6)	2332 (40,5)	3467 (42,5)	4854 (38,4)	8315 (50,2)	12300 (50,4)	40.039 (46,45)
التكوين الاجمالي للرأسمال الثابت "ب"	2834,4 (46,8)	1634 (50,7)	1842 (50,0)	2731 (56,4)	3431 (59,5)	4699 (57,5)	7796 (61,6)	8238 (49,8)	12101 (49,6)	45306,4 (53,55)
الفـرع 1 (الصناعة الميكانيكية و الكهربائية).	600 (9,9)	170 (5,3)	205 (7,2)	648 (13,4)	854 (14,8)	638 (7,8)	1479 (11,7)	1718 (10,4)	2400 (9,9)	8772 (10,04)
الفـرع 2 (الطاقة ـ أدوات البناء)	857,4 (14,1)	952 (29,5)	1057 (28,7)	1427 (29,5)	1728 (30,0)	2759 (33,8)	4135 32,7)	3901 (23,6)	5700 (23,4)	22516,4 (27,25)
الفـرع 3 (مواد كمبائية ـ النسيج ـ الجلـد...)	1051 (17,4)	419 13,0)	429 11,6)	616 (12,7)	801 (13,9)	1259 (15,4)	1074 (16,4)	2481 (15,0)	3811 (15,6)	12944 (15,48)
الفـرع 4 (الصناعة المستخرجة)	326 (5,4)	93 (2,9)	91 (2,5)	40 (1,8)	46 (0,8)	43 (0,5)	108 (0,8)	137 (0,8)	190 (0,7)	— —
المجمـوع "أ" + "ب"	6057,4 (100)	3226 (100)	3687 (100)	4842 (100)	5763 (100)	8166 (100)	12650 (100)	16553 (100)	24401 (100)	85345,4 (100)

المصـــدر :

C. PALLOIX: Industrialisation et Financement lors des deux plans quadriennaux(1970 - 1977)

ص : 538 .

- لم يحصل فرع وسائل الانتاج الا على 19,4٪ حيث 10,3٪ للتكوين الاجمالي لرأس المال الثابت الخاص بالمحروقات و 9٪ خصصت لباقي الجهاز الصناعي ما عدا البناء و الأشغال العمومية . أما فرع وسائل الاستهلاك خصصت له 28,6٪ منها 15,2٪ للتكوين الاجمالي لرأس المال الثابت الخاص بالمحروقات و الباقي خاص بباقي الجهاز الصناعي ما عدا البناء و الأشغال العمومية . فعلا يعرف فرع وسائل الانتاج صعوبة في آن بتشكل و ان يستوعب تكوين رأس المال ، لان قدرته منخفضة للمساهمة في هذا التكوين و اجتذاب رؤوس أموال جديدة .

- لا يدل معدل الانجاز المالي[19] لمختلف القطاعات على نفس معدل الانجاز الحقيقي ، حيث عم ارتفاع الأسعار جميع البرامج الاستثمارية خلال هذه الفترة ، و عرفت هذه المرحلة سلسلة كبيرة من اعادة تقييم المشاريع و نذكر أنه في أواخر سنة 1978 الكلفة الأولية للبرامج الاستثمارية كانت تساوي 290,9 مليار من الدينار و أصبحت تساوي 381,1 مليار من الدينار بعد اعادة تقييم مختلف البرامج الاستثمارية ، تعادل هذه الزيادة 31٪ . و تفسر سيرورة اعادة تقييم المشاريع جانب لا يمكن اهماله بالنسبة للنتائج المحصل عليها في مجال النفقات . كما تسبب هذه السيرورة بعض العراقيل في مجال التخطيط و من بين هذه العراقيل مدى بقية الانجازات من مخطط الى مخطط آخر . فمثلا بقية الانجازات في أواخر سنة 1978 كانت تساوي 210 مليار من الدينار يعني ما يعادل .... أربع سنوات من التخطيط بمعدل سنة 1978 . و تشهد هذه البقية من الانجازات على ضعف قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب ....

الاستثمارات المخططة التي شكلها الميل الى الافراط في الاستثمار الناتج عن معدل الاستثمار المرتفع. كما يفسّر هذا التفاوت (الجدول ص 57) للغطاء المالي الخاص بالاستثمارات الصناعية بالنقص في تقييم المشاريع الاستثمارية و التكاليف الزائدة التي عرفتها هذه الأخيرة (أنظر جدول الاستثمارات المخططة خلال 1967 ـ 1977).

هكذا أظهرت سياسة التصنيع في الجزائر خلال السبعينات أهمية الطلب الوطني على الأجهزة و يتزايد هذا الطلب في واردات الجزائر ازدادت التبعية للعالم الخارجي ، و يوضح الجدول التالي حجم الطلب الوطني على الأجهزة من جراء انطلاق المخططات التنموية و حجم المؤسسات حيث أصبحت ضرورة العناية بانشاء و تطوير صناعة وطنية للأجهزة و خصوصا فيما بين 1965 ـ 1972 حين كان حجم المؤسسات الصناعية يلبي طلبات السوق المحلية فيما يخص مواد التجهيز في حين أصبح الطلب الوطني يفوق كثيرا ما تستطيع المؤسسات الصناعية الجزائرية انتاجه فيما بين 1980 ـ 1985م. و لمزيد من الايضاح نورد هذه الأرقام ففي عام 1963 بلغت قيمة واردات الأجهزة حوالي 600 مليون دينار جزائري بينما قفزت عام 1979 الى 9,7 مليار دينار جزائري أي حوالي 63٪ من مجموع واردات هذه السنة.

مقـارنـة الحاجيـات الداخليـة لآثـار الحجـم لصنـع الأجهـزة.

المنتـوج	آثـار الحجـم		مستوى الطلب الوطني	
	الكميـة	الوحـدة	1972_1965	1985_80
سكر قطره من 40 الى 60مم	7.000	الطـن	1.000	15.000
خزاقـة و بـراغـي .	1.000	الطـن	500	10.000
مضخـات .	20.000	وحـدة	2.000	30.000
قطع مقولبة في الحديد .	10.000	طـن	500	40.000
قطع مقولبة في الفولاذ.	5.000	طـن	500	20.000
قطع متصنعـة .	5.000	طـن	500	20.000
سلك كهربـائـي .	5.000	طـن	10.000	30.000
محرك جهد متوسط و جهد عالي .	3.000	طـن	2.000	10.000
محول جهد متوسط و جهد عالي.	3.000	طـن	2.000	10.000
ازرار الالتماس و الاجهزة الكهربائية أخرى.	5.000	طـن	3.000	10.000
هيكـل.حديدي	30.000	طـن	40.000	200.000
مـرجـل (مولّد البخار)	2.000	وحـدة	2.000	12.000
محـرارة .	2.000	وحـدة	500	4.000
قـاطـرة .	1.000	وحـدة	500	2.000
آلات_ أدوات جارية اللفظ	500	وحـدة	200	1.500

المصـدر

M.DAHMANI - L'Engineering dans la maitrise industrielle et technologique ص : 56.

وفي الواقع تغذي هذه النقائص لعملية تخطيط الاستثمارات توترات في نظام الاستثمار . و هذه التواترات هي مصدر دورة الاستثمار و قد يبين م .لقصاصي في احدى أعماله[20] أن هناك دورة استثمار فيما يخص الاستثمارات المخططة للمؤسسات العامة : فعلي عكس استهلاك العائلات (أسعار 1974) يسجل معدل نمو الاستثمار (أسعار 1974) تغيرات دورية و تعرف نفقات الاستثمار (أسعار 1974) تقلبات ذات توتر كبير يفوق تقلبات النشاط العام . كما يتميز استهلاك العائلات بانتظام حيث التفاوت بين الاستهلاك الفعلي و الاستهلاك المخطط أقل من التفاوت المسجل بين الاستثمارات المنجزة و المخططة .

كما يوضح أن التوتر الموجود في مجمعة الاستثمار مصادره هي العوامل التالية : الميزة الطموحة لأهداف المركز، النقائص التي تتصف بها عملية قرار الاستثمار (سنراها فيما بعد) ، و الانتقاص من تقدير تكاليف المشاريع الاستثمارية .

كما يبين ان السلوك الذي تنتهجه المؤسسات العامة هو خاص بنظام التعديل : تقوم المؤسسات العامة بنفقات الاستثمار التي ليست في حاجة لها و لكن تخوفا من المراقبة المالية التي تفرضها الادارة (البنوك الأولية ...) و القيود المستقبلية التي يمكن أن تقوم بها الدولة . و مهما أن كلفة رأس المال بالنسبة للمؤسسات العامة معدومة فهي لا تعرف مجازفة الاعسار المالي وذلك راجع لكون قيد الميزانية على نفقات الاستثمار متساهل و تمويل الاستثمارات هيمنت عليه دائرة الخزينة العام (أنظر القسم القادم). فعلا جعلت هذه السهولة التي تتمتع بها المؤسسة للحصول على رؤوس الأموال أنها تفضل الشروع في عدة مشاريع

في آن واحد عوضا من أن تكرس كل مجهوداتها لاتمام المشاريع الجارية. فطوال السبعينات لم يعرف معدل الاستثمار حدود مرتبطة بندرة وسائل تمويله سواء الداخلية أو الخارجية، فنادرا ما وقفت مشاريع عن الانجاز لسبب تجاوز الكلفة الأولية المتوقعة. و مهما كانت مدة المشروع فيمكن أن لا ينجز هذا الأخير لاي غرض و لكن لا يمكن أن يشكل الجانب المالي السبب الرئيسي.

كما يشير هذا الكاتب[21] الى أن قلة تحقيق أهداف الاستثمار خلال مرحلة المخطط هي احدى خاصيات دورة الاستثمار في الجزائر. و ان دراسة هذه الأخيرة تبرز مشكلة فعالية الاستثمار. فيعلل ضعف فعالية الاستثمار لمرحلة 67 ـ 1980 بعوامل بنيوية (الاستثمار الخاص لمرحلة نضج المشروع ـ موقع وحدات الانتاج...) و توترات في نظام تخصيص الاستثمار قصور نظام الأسعار ـ صرامة المعدلين الماليين).

4 ـ 2 ـ 2 ـ 2 : توزيع الاستثمارات المخططة في مرحلة 1980 ـ 1989 :تختلف هذه المرحلة عن السابقة لانها غيرت مجرى حياة المؤسسة العامة، حيث ظهرت بعض الصعوبات ابتداء من سنة 1983 حيث انخفض سعر البترول و تبنت منظمة الدول المصدرة للبترول استراتيجية الحد الأعلى للانتاج اليومي للبترول. فتأزمت من جراء هذه العوامل حالة الجهاز المنتج، و اضطر المخطط الجزائري على أن يعيد النظر في استراتيجية توزيع الاستثمارات اذ بدأ يتخلى عن مبدأ تكثيف نفقات الاستثمار و يتبنى مبدأ البحث عن أحسن استعمال للقدرات الموجودة للجهاز المنتج.
و تمت خلال هذه المرحلة عدة اصلاحات منوطة بتسيير

الاقتصاد الوطني حيث تهدف الى ابقاء نظام توزيع نفقات الاستثمار الذي هيمن خلال المخططات التنموية الثلاثة الأولى، و ذلك بالرغم من الانخفاظ الطفيف الذي عرفه معدل الاستثمار خلال المخطط الخماسي الأول و المخطط الخماسي الثاني (جدول معدل الاستثمار لمرحلة 1967 ـ 1989) . و ترى أن من الجدير ذكر توجيهات الثمانينات للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية :

أ ـ المخطط الخماسي الأول 80 ـ 1984 (جدول الاستثمارات المخططة لمرحلة 1980 ـ 1989) يمكن أن نلخص أهداف المخطط الخماسي الأول 80 ـ 1984 فيما يلي :

ـ اعطاء أكبر فعالية لتسيير الاقتصاد الوطني، و ذلك بالتخلي عن نمط التنمية الاقتصادية الذي دام الى آواخر السبعينات

معدل الاستثمار لفترة 1967 ـ 1989 بالنسبة للانتاج الاجمالي الداخلي.

المراحل	69_67	73_70	77_74	79	84	84_80	89_85
معدل** استثمارات ب %.	18,4	36,4	52	49,7	47,8	48,6*	40*

مصدر

CREAD N° 18 2ème Trimestre 1989 ص : 150

و تبني نمط التنمية المكثف الذي يرتكز على تحقيق أحسن انتاجية للامكانيات الموجودة. و كذلك بادخال بعض الاصلاحات الاقتصادية كاعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العامة ، اصلاح النظام الجبائي ، اصلاح النظام الوطني للأسعار ز اعادة النظر في سياسة الأجور ، كما حث هذا المخطط على ضرورة التحكم في

برامج الاستثمار المخططان الخماسيان 1989/1985 .1984/1980	1980 - 1984		1985 - 1989	
الأنشطة	القيمة 10^9	%	القيمة 10^9	%
الزراعة	20	4,99	30	5,45
الري	23	5,74	41	7,45
الصيد	0,9	0,24	1	0,1818
الغابات	3,2	0,79	7	1,27
المجموع الفرعي	47,1	11,77	79	12,72
المحروقات	63,2	15,77	39,8	7,23
الكهرباء	14,5	3,61	28,3	5,14
البتروكيمياء	3	0,74	11,1	2,01
المعادن	2,5	0,62	3	0,54
الحديد و الصلب	14	3,49	18	3,27
البناء الميكانيكي-الكهربائي	17	4,24	26,6	4,83
صناعات أخرى	40,7	10,15	47,4	8,61
مجموع الصناعات	159,9	38,86	174,2	31,67
وسائل الانجاز	20	4,99	19	3,45
وسائل النقل	12,5	3,12	15	2,72
التخزين و التوزيع	13	3,24	15,85	2,88
البريد و المواصلات	6	1,49	8	1,45
المرافق الاقتصادية	5	1,24	45,5	8,27
السكن	60	14,97	76	13,81
الصحة	7	1,74	8	1,45
مرافق اجتماعية أخرى	9	2,24	20,45	3,71
التجهيزات الجماعية	9,6	2,39	44	8
التربية و التعليم	42,2	10,53	45	8,18
المجموع العام	400,6	100%	550	100 %

المصدر : التقرير العام للمخطط الخماسي الأول ص 49.

التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني ص 135.

آجال و تكاليف انجاز المشاريع الاستثمارية. و نص على ادخال مخططات الانتاج على مستوى المؤسسات العامة لتحسين استخدام الجهاز المنتج الوطني.

- اشباع الحاجيات الأولوية للسكان : (الشغل - التربية - التوازن الجهوي - السكن - الصحة). و التكفل الحقيقي بحاجياتهم الاجتماعية من أجل تحسين وضعيتهم و يستلزم هذا اعادة النظر في التوازن بين التراكم و الاستهلاك الذي غلب الى حد الآن.

- السياسة الديموغرافية التي تتماشى مع متطلبات المجتمع .

ب - المخطط الخماسي الثاني 85 - 1989 : يمكن أن نلخص أهداف المخطط الخماسي الثاني فيما يلي :

- تنشيط الصادرات ما عدا المحروقات
- التحكم في برامج الاستيراد التي يجب أن تقتصر على المواد الضرورية .
- اعطاء الأولوية للقطاع الزراعي.
- التحكم في انجاز المشاريع الاستثمارية
- تعبئة الديون الخارجية .

كما أخذت في الحسبان توجيهات هذا المخطط الوضع الاقتصادي العالمي المتميز بأزمة بنيوية و التي ظهرت في الجزائر في بداية الأمر بقيد مالي ، و حاول المخطط الاحتفاظ بمعدل التراكم الذي عرفته الجزائر الى حد الآن لضمان النتائج المرجوة من عملية التصنيع.مع أن هناك من رأى قبل مرحلة الثمانينات[22] أنه كان من الضروري تصحيح بسرعة بعض العقبات و عدم التحمس و تبني المعدل الكلي للتكوين الاجمالي لرأس المال الثابت و القسط المخصص لقطاع المحروقات و ضمان أكثر تطور لفرع وسائل الانتاج و وسائل الاستهلاك.

في الواقع مجهودات الاستثمار التي بذلت من طرف الجزائر خلال مختلف المخططات التنموية أحدثت تغييرا في المشهد الصناعي الجزائري اذ انشئت عدة مصانع و مركبات في مختلف أنحاء الوطن و مهما كان توزيعها على المستوى الوطني مبنيا على معايير التوازن الجهوي و العدالة الاجتماعية الا أننا نجد الصناعة الجزائرية قد تطورت في أقطاب صناعية أهمها : أرزيو - عنابة - سكيكدة - رويبة - قسنطينة - الجزائر.
"تمثل هذه الانجازات مرحلة حاسمة للتنمية الجزائرية الا أنها لا تستطيع وحدها أن تحقق تصنيع البلاد. لأن هذا الأخير لا يتم الا اذا تحققت قوة الدفع من المنبع الى المصب في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني بل لا سيما في اللحظة التي توجد فيها آليات على المستوى الوطني يمكنها احداث تغييرات تعمل على خلق تطورات جديدة فيما يخص صيانة و حفظ الجهاز الانتاجي المحقق مع اخضاعه لجميع التكييفات و الاصلاحات الضرورية ، و لهذا يجب التحكم في الآليات التي تتدخل في التصنيع بشرط أن تكون هناك قدرة لاستيعاب التكنولوجيا المستوردة"[23].

بالرغم من الاحتفاظ بمعدل استثمار مرتفع خلال هذين العقدين الأخيرين ، اتسمت عملية تخطيط الاستثمارات الصناعية بعدة نقائص تفسر عدم استطاعة الاقتصاد الوطني على استيعاب هذه الاستثمارات. فلمعالجة هذا الوضع حاول المخطط الجزائري ابتداء من الثمانينات البحث عن أحسن استعمال لقدرات الجهاز المنتج الموجودة.

4 ـ 3 : المبحث الثالث : نظام أخذ القرار الاستثماري في الجزائر :

4 ـ 3 ـ 1 : البنية العامة للنظام :

بين توزيع الاستثمار العام حسب الاعوان الاقتصادية الأهمية النسبية التي اتسمت بها الاستثمارات المخططة للمؤسسات العامة بالنسبة للاقتصاد الوطني. و كذلك الأهمية التي تميزت بها الصناعة عن باقي الفروع الاقتصادية . و لكن استقلالية قرار الاستثمار لدى المؤسسات العامة حصرتهما قيود بما أن هذه المؤسسات لم تستطيع أن تتصرف حتى في أرباحها بكامل الحرية. و تظهر هذه القيود من خلال سيرورة قرار الاستثمار.

فبان[24] اصدار المخطط الرباعي الأول 1970 ـ 1973 حدّد المجال الذي يتم فيه أخذ قرار الاستثمار في الجزائر و ذلك عن طريق عدة نصوص قانونية . و في الواقع تتدخل ثلاثة أعوان اقتصادية في اصدار قرار الاستثمار و هي كالتالي :

- الادارة المالية (المتكونة من مديريات الوزارة و المؤسسات المالية)
- الادارة الاقتصادية (المتكونة من وصايات المؤسسات، و هيئة التخطيط و التجارة).
- و المؤسسة المعنية بالمشروع الاستثماري.

و يمر قرار الاستثمار بمرحلتين :

- مرحلة انفراد المشروع الاستثماري
- مرحلة اصدار قرار تمويل المشروع الاستثماري.

و نفضل التكريس على المرحلة الأولى تاركين تحليل المرحلة الثانية في القسم الثاني من مذكرتنا .

4 - 3 - 2 : تسجيل المشروع ضمن الخطة الوطنية (قرار الانفراد).

يحدّد معدل التراكم على المستوى المركزي ، و يقرر جهاز التخطيط المركزي الاغطية المالية لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية و ذلك على أساس أعمال الحكومة المقدمة في نطاق مؤتمر الوزارات و الأعمال التقديرية و الأهداف المحضرة من طرف كل قطاع اقتصادي . و عندما تحدد معالم المشروع يجب أن تهيؤها المؤسسة على شكل مشروع بمعنى الكلمة و يتطلب تحضير المشروع على هذا الشكل نوعين من الدراسات :

- الدراسة ما قبل الاستثمار.
- الدراسة الفنية - الاقتصادية للمشروع.

4 - 3 - 2 - 1 : الدراسة ما قبل الاستثمار : تحضر هذه الدراسة من طرف المؤسسة و ذلك تحت مسؤولية وصايتها التي تقوم بالتخطيط القطاعي. ثم تقدّم هذه الدراسة لمصلحة "تأشيرة الدراسات" الموجودة بوزارة التخطيط و ذلك للحصول على الغطاء المالي اللازم لانطلاق الدراسة الثانية فتدرس وزارة التخطيط اقتراح المؤسسة ، فيمكن أن يقبل المشروع كما هو ، كما يمكن أن تدخل عليه بعض التعديلات و ذلك بعد مشاورة وصاية المؤسسة المعنية بالمشروع.

و الملاحظ هنا أنّ تحليل وزارة التخطيط يقتصر على معالجة جزئيات المشروع مما يجعل هذا التحليل ضعيفا و لا يثري المشروع. و تسمح مصادقة وزارة التخطيط على المشروع بتسجيله في مدونة المشروعات المحددة . و يكون جواب وزارة التخطيط على طلب المؤسسة على شكل وثيقة تسمى "قرار الانفراد".

4 ـ 3 ـ 2 ـ 2 : الدراسة الفنية الاقتصادية المطلوبة : تحضر هذه الدراسة من طرف المؤسسة المعنية بالمشروع ، حيث تعتمد هذه الأخيرة على "موجز تقييم المشاريع" الذي أصدره الجهاز المركزي للتخطيط لتوجيه المؤسسة .

فتعتبر هذه الدراسة مرحلة أساسية في أخذ قرار انفراد المشروع ، ففي هذا النطاق تقدم أحسن و تتجلى أحسن فرصة ضائعة للاستثمار على أشكالها الثلاثة التي هي :

- شكلها التجاري (دراسة السوق).
- شكلها الفني (اختيار الأساليب التكنولوجية).
- شكلها الاقتصادي ـ المالي.

أ ـ الجانب التجاري للدراسة الفنية الاقتصادية : تقوم المؤسسة بدراسة السوق حيث تبين المشاكل المهيمنة و العوامل المحددة ، و تدرس طلب المجتمع على المنتوجات و الخدمات التي سيقدمها له المشروع: فوسائل تقدير هذا الطلب تختلف باختلاف طبيعة السلعة أو الخدمة التي يكون المشروع بصدد تقديمها . و تفحص المؤسسة لتحليل الطلب عدة عناصر منها :

- الاستطلاع على خصائص العملاء الذين سيتعامل معهم المشروع.
- معرفة عدد هؤلاء العملاء و بالتالي استنتاج الكمية التي يمكن للمشروع انتاجها و بيعها .

ب ـ الجانب الفني للدراسة الفنية الاقتصادية : يختص هذا الجانب بدراسة التكنولوجيات التي سوف يستعملها المشروع في عملية الانتاج . و ذلك حسب أهدافه لأن طبيعة التكنولوجيا المستعملة قد تؤثر على جميع التصرفات داخل المشروع. كما يتطلب هذا الجانب من الدراسة

تحديد المعالم التالية للمشروع :

- تحديد حجم الانتاج.
- تحديد حجم المشروع.
- تحديد العمليات الانتاجية
- اختيار الأجهزة المستعملة
- تقدير المواد الأولية
- تقدير الحاجيات الخاصة بالأثاث الادارية .
- تقدير وسائل النقل.
- تقدير اليد العاملة .

ج - الجانب الاقتصادي - المالي : هذا الجانب من الدراسة يحتوي على العناصر التالية :

- تقدير جميع التكاليف الخاصة بالمشروع مما يسمح بتقييم جميع النفقات بالدينار و بالعملة الصعبة و تقييم النتائج التقديرية للاستغلال.
- نمط تمويل هذا الاستثمار حيث يتم اعداد جدول الاستحقاقات الخاص بالتمويل سنة بعد سنة و حسب نوع الائتمان يعني داخلي أو خارجي.
- اعداد جدول الاستحقاقات الخاص بتسديد القروض بعد تحقيق المشروع.

و على أساس هذه المعلومات تقوم المؤسسة بحساب أهم المؤشرات الاقتصادية - المالية للمشروع لا سيما بعض المؤشرات التي ترشد و تبين المردودية المالية للمشروع. و سنرجع الى هذه النقطة بأكثر من التفاصيل في القسم الثاني من عملنا .

و يملك الجهاز المركزي للتخطيط ثلاثين يوما لأخذ قرار انفراد الاستثمار ، و ترسل هذه الوثيقة الى مختلف الهيئات المعنية بالامر و هي كالتالي :

- المؤسسة المكلفة بالمشروع.
- وزارة وصاية المؤسسة.
- مختلف مصلحات و هيئات وزارة المالية.
- البنوك الأولية.
- البنك المركزي الجزائري
- البنك الجزائري للتنمية.
- مديرية الخزينة العامة.

و نظرا لهذه السلطات و الامكانيات التي يجندها ، اصدار قرار الانفراد سنرى فيما يلي مدى تأثير هذا الأخير على سيرورة المشروعات الاستثمارية.

4 - 3 - 2 - 3 : مفعول قرار الانفراد على سيرورة الاستثمار : أعدت مصلحات وزارة التخطيط في ماي 1980 الحساب الختامي الاقتصادي للعشريات 1967 - 1978 ، و استنتجت بعض الخلاصات فيما يخص قرار الانفراد[25] حيث ترى أن هذا الأخير أصبح عديم الفعالية ، اذ لا يسمح لجهاز التخطيط المركزي بمراجعة محاسبة المشروع الاستثماري بالنسبة للمخطط التنموي العام و ذلك للأسباب التالية :

- التقييم السيء لتكاليف المشروع الاستثماري.
- عدم الدقة لدراسة خصائص المشروع الاستثماري.
- عدم احترام نظام التخطيط حيث اعتبر الأعوان الاقتصادية قرار الانفراد رخصة ادارية بسيطة.
- بطء اجراءات قرار الانفراد.

و زيادة عن هذه الأسباب التي استنتجتها مصلحات وزارة التخطيط هناك أسباب أخرى جعلت قرار الانفراد عديم الفائدة. ونذكر منها :

- ان قرار الانفراد يتم اعتمادا على الدراسة الفنية الاقتصادية التي يعتبر فيها التحليل المالي للمشروع هو الجزء الأساسي ، و الهدف من هذا الأخير هو تحديد حساب الاستغلال التقديري و هو عبارة عن حساب يعطينا التدفقات المالية للمشروع و ذلك طوال حياته. و جمع هذه التدفقات المالية يعطي حساب فترة استرداد المشروع . لكن في الواقع هناك عدة صعوبات تعرقل تحديد المؤشرات التي يتطلبها التحليل المالي مثل : الأسعار الأجور - معدل استغلال الأجهزة - مدة حياة المشروع ...الخ. هذا ما يجعل الدراسة الفنية الاقتصادية المقدمة من طرف المؤسسة الى جهاز التخطيط المركزي جل الأحيان ضعيفة .

- عدم وجود مختصين أكفاء في تحليل المشروعات.

- قد تنقص المؤسسة العامة من تقدير التكاليف الاجمالية للمشروع الاستثماري للحصول على قرار الانفراد دارية ان تمويله مضمون من طرف الخزينة العامة و ليس بمواردها الخاصة (أنظر القسم الثاني) .

- قصور النظام الوطني للاحصائيات و الاعلام الذي لا يسمح بالتحكم في بعض المؤشرات العامة .

- النظام الفوضوي للأسعار الداخلية و التضخم العالمي لا يسمح بتقييم تكاليف المشروع بطريقة صحيحة .

هذا الضعف الذي اتسمت به جل الدراسات التقنية - الاقتصادية للمشاريع المخططة لم يسمح بالنضج الصالح للمشاريع المخططة و بالتالي نتج عنه ما يلي :

- تطويل أجل قرار الانفراد من طرف الجهاز المركزي للتخطيط مما قد يؤدي الى خلق تكاليف زائدة للمشاريع الاستثمارية .

- بما أن هذا الضعف للدراسة لا يسمح بتحديد التكاليف الحقيقية للمشروع ، فبالتالي المبلغ المتوقع للمشروع الأستثماري غالبا ما ينقص من قيمته الحقيقية مما قد ينتج عنه اعادة تقييم المشروع الذي تسبب في تمديد فترة انجازه .

خاتمة :

تبين بنية الاستثمارات العامة للتصنيع أن الجزائر أعطت الأولوية لتراكم رأس المال على الاستهلاك ، و أولوية التصنيع على تطوير الزراعة و أسبقية تطوير قطاع منتجات التجهيز على قطاع المنتجات الاستهلاكية .

و شكلت المحروقات النواة الرئيسية للصناعة الجزائرية ، الا أن الوضع تميّز بهيمنة الدولة على الحياة الاقتصادية ، و لا سيما الدور الرئيسي الذي لعبته في تخصيص الاستثمارات ، و كذلك سيطرتها على التأطير القانوني للميدان الاقتصادي . و بالرغم من تحديدها لمجال أخذ قرار الاستثمار ، بقي هذا الاجراء عديم الفعالية و مصدر للتكاليف الزائدة و اعادة تقييم المشروعات الاستثمارية . و لكن يضاف الى هذا أن هذا النظام عمل في نطاق سوق داخلية غير مسيطر عليها كما يلزم ، و في تبعية سوق عالمية التي التخلص منها غير مؤكد ، مع أن كل المجهودات بذلت للانقاص من حساسية الاقتصاد الوطني للعلاقات الدولية ، حيث تم الاحتفاظ بمعدل تراكم مرتفع خلال هذين العقدين الأخيرين .

و فعلا لعب معدل الاستثمار المرتفع دور "المنظم" بصدد التوزيع بين الاستهلاك و الاستثمار . و كان القائد لوتيرة

زيادة الدخل القومي و لكن جابهته عدة عراقيل جعلت التراكم المتوقع على أساسه لم يحقق كما كان يطمح اليه المخطط الجزائري.

كما سمح هذا المعدل المرتفع للاستثمار باللجوء الى استيراد تكنولوجيا غربية متطورة الهدف منها الوصول الى الاكتفاء الذاتي التكنولوجي للبلاد. و سنرى في الباب اللاحق الى أي حد تم تحقيق هذا الهدف المنشود، و ما هي العوامل المهيمنة و المحددة له :

1- A.BENACHNHOU "L'Expérience Algérienne de Planifica
et de développement 1962-1980 - O.P.U
2ème Edition , 1983 - P:30.

2- MARC ECREMENT "Indépendance Politique et Libération
Economique (1962-1985)" - O.P.U. 1986

3- W.ANDREFF et A. HAYAB "Priorités Industrielles de la Planif
Algérienne" - in revue Tiers Monde ,
N°76 Octobre-Décembre 1978 - P:877.

4- Même source que 3 P: 879.

5- Même source que 3 P:878.

6- Même source que 5.

7- A.FARDEHEB "La Politique des investissements dan
le secteur d'état industriel et le dé
pement économique Algérien 1962-1977
d' Etat - GRENOBLE 1980 , P:564.

8- S.P. THIERY "La crise du système productif Algéri
Thèse d'Etat - GRENOBLE 1982 - P:174

9- B.HAMEL "Système productif Algérien et Indépe
Nationale" - Tome II - O.P.U. 1983- P

10- Même source que 8 - P:175.

11- Mohamed Cherif ILMANE "Internationalisation du capital e
trialisation du Tiers Monde - Essai d
reformulation de la problématique du
développement à travers l'exemple Alg
Thèse d'Etat LOUVAIN-NEUVE,1981 - P:

12- يبيـن المعامل الحدي لرأس المال الكمية (بالتعبير النقدي) المضافة من رأس المال اللازمة لانتاج كمية (بالتعبير النقدي) مضافة من الناتج.

13- يبين معامل الكثافة الرأسمالية قيمة الرأس المال المضافة بالنسبة لوحدة يد عاملة مضافة

14- P.JUDET "l'Economie Algérienne et la Logique l'Indépendance in monde diplomatique

15- Même source que 14.

16- A.BOUZIDI "Questions actuelles de la planificat Algérienne" - ENAP - ENAL 1984, P: 2.

17- Même source que 1 , P:49.

18- C.PALLOIX "Industrialisation et Financement deux plans quadriennaux 1970-197 du Tiers Monde N°83 Juin-Juillet 19

19- Même source que 1 , P:50.

20- M.LAKSACI "La Monnaie dans le financement des tissements des entreprises Publiques Algérie" - in Revue CENEAP N°9 - Déc P:69.

21- Même source que 20 - P:70.

22- Même source que 18 - P:534.

23- Même source que 2 - P:48.

24- Même source que 16 - P:28.

25- Même source que 16 - P:32.

الباب الخامس

اشكال وآثار التبعية التكنولوجية في التصنيع الجزائري

مقدمة :

أثار نيل الاستقلال السياسي للجزائر تبني نموذج تصنيع لأجل انشاء جهاز انتاجي مندمج. فتطلبت هذه العملية معدل استثمار مرتفع و أجبرت المؤسسات العامة على ابرام علاقات تعاقدية مختلفة مع الشركات الأجنبية.

فهل هذا التنوع لمصادر التكنولوجيا أتاح للجزائر حيازة تكنولوجيا فعالة تتماشى مع مشروعها الاقتصادي و الاجتماعي ، و هل وصلت الجزائر الى تطور سياسة تكنولوجية ملائمة ، و هل تطور الأشكال التعاقدية سمح تدريجيا بحرية الاختيار و باستطاعة مراقبة سيرورة حيازة التكنولوجيا أكثر مما سلف . فالاجوبة عن هذه الأسئلة تتطلب منا مراعاة تطور الأشكال التعاقدية عبر الزمن و بالنسبة لمختلف القطاعات الصناعية لكي نبين الاتجاهات المهيمنة و نميز درجة تدخل المتعامل الجزائري التي تسمح بها كل صيغة من هذه الأشكال التعاقدية.

5 ـ 1 : المبحث الأول : أسباب الهيمنة التكنولوجية :

5 ـ 1 ـ 1 : التكنولوجيا و التصنيع :

5 ـ 1 ـ 1 ـ 1 : العلاقات الدولية و حيازة التكنولوجيا : بعد الحرب العالمية الثانية عرف تطور الدول النامية الاقتصادي نمطا خاصا نتيجة التفاعل بين الثوابت الخارجية و الداخلية لهذه الدول.

فالثوابت الخارجية تنحصر فيما يلي :

- ظهور قطبين تمحورت من حولهما القوة و تقلصت بالنسبة لهما قوة الدول الأخرى بدرجات متفاوتة و هو ما يعرف بالثنائية القطبية.
- عملية الجذب التي تمارسها الدول القوية اتجاه الدول الضعيفة أو ما يعرف بالاستقطاب الدولي.
- حركة التحرر الوطني و انتشارها.
- وجود نظم اقتصادية - اجتماعية مهيمنة ترتكز في جل الدول المتخلفة على شرائح اجتماعية مرتبطة بالدول الرأسمالية.

فنلاحظ أن التطور الاقتصادي هذا الخاص بدول العالم الثالث ارتكز من جهة على تخصص دول المركز الرأسمالي و دول المحيط المتخلف في نشاطات اقتصادية تخدم مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة ، و من جهة أخرى اعتمد على علاقات السيطرة و التبعية التي تمارسها دول المركز على دول المحيط حيث كانت هناك أشكال جديدة بالنسبة للقطبية الثنائية ، و الثورة العلمية و التكنولوجية ،

زيادة على ذلك تكاثرت حركات التحرر في العالم المتخلف.

وهذه العوامل كلها أعطت صيغة جديدة للعلاقات التكنولوجية بين الدول الرأسمالية المتقدمة ودول العالم الثالث حيث ساهمت هذه العلاقات في انشاء قاعدة صناعية في دول العالم الثالث تتماشى تكنولجيا مع صناعات المركز الرأسمالي أي أنه تم تقسيم العمل الدولي الصناعي بين مجموعتين. كما ركزت هذه العلاقات على تثبيت علاقة التبعية في المجالين الصناعي و التكنولوجي وذلك بناء على الأعمال التالية :

- عدم اتاحة الفرص للدول المتخلفة في انشاء قاعدة صناعية مستقلة عن المركز الرأسمالي و التي لا تتم الا بتكثيف نقل منتجات التكنولوجيا.
- توطيد العلاقات التعاقدية كصفقات الترخيص بالمعرفة التكنولوجية، ومختلف تقنيات التصنيع وعقود الأشغال وغيرها...
- تزويد الدول المتخلفة بمنتوجات التكنولوجيا على شكل حزمة حتى لا تتمكن من استيعاب الخبرة والمعرفة التي تسمح لها في المستقبل بصنع مكونات الحزمة.

وهكذا يتضح أن "هياكل الدول النامية شكّلها نظام التقسيم الدولي للعمل تحت وصاية الاقتصاديات المتقدمة تكنولوجيا"[1].

فظهرت سياسات تكنولوجية لتلطف العلاقات التكنولوجية الدولية و تحاول أن تطرح و تقدم تكنولوجيات تتماشى مع مصالح دول العالم الثالث و تتكيف مع وضعية هذه الدول التي طالما عانت من الهيمنة و الاستعمار، و التي أصبحت بعد تحررها تواجه استعمارا جديدا و تبعية جديدة هي التبعية التكنولوجية ، فنجد مثلا E.F.SCHUMACHER[2] ينادي بالبحث عن تكنولوجيا وسيطة لا هي تكنولوجية تقليدية و لا تكنولوجية متقدمة.

" و هناك من حث على مراعاة ثلاثة أهداف رئيسية هي :

- تطوير العمالة - اقتصاد رأس المال - اتباع الحاجات الأساسية"[3]

ان كل السياسات التكنولوجية واجهتها عراقيل و خضعت لقيود.

"فالاتجاه أو الميل الى التكنولوجيات الملائمة ينطلق من الاعتراف بالمبادىء التالية :

- ان آليات السوق العالمية لا تسعى لصالح التكنولوجيا الملائمة فخاصية السوق الدولية لا تراعي حاجات الدول الفقيرة.

- التكنولوجيا لا تحل المشاكل الاجتماعية و السياسية.

- ان مراعاة حاجات الدول الفقيرة تفرض أن هذه الدول ستقترب من السلطة أو يمكن أن تؤثر عليها بما فيه الكفاية حتى تغير الآليات الاجتماعية و السياسية لانتقاء التكنولوجيات"[4].

5 - 1 - 1 - 2 : تعريف التكنولوجيا : لقد كثرت الآراء و اختلفت حول تعريف التكنولوجيا. " اذ تبدو التكنولوجيا أحيانا كقدرة لانشاء أو اختيار مختلف التقنيات، و أحيانا أخرى تبدو كقدرة لوضع و استعمال و تحسين هذه التقنيات عند الضرورة"[5] حيث أن التكنولوجيا هي الصورة البديلة للتأليف بين عوامل الانتاج بنسبة متفاوتة من تقنية الى أخرى بهدف صنع منتوج معين. "فتبدو التقنيات تحل محل بعضها البعض أما التكنولوجيات فلا يمكنها الا أن تثري و تطور"[6]، و تحقق التكنولوجيا بواسطة القدرة أو الطاقة التكنولوجية التي ترتكز مكوناتها الصناعية على الآلات و الأجهزة و كذلك الدراية و المهارة و تنمو و تتطور هذه القدرات عن طريق مراكز البحث و الجامعات...الخ.

و عملية التطور التكنولوجي هي عملية اجتماعية تهدف الى استعمال المعرفة العلمية لتطوير الانتاج. و نقل منتوجات التكنولوجيا من بلد الى بلد آخر ليس بنقل التكنولوجيا في حد ذاتها لأن هذه الأخيرة تبقى ثابتة في مراكز نشأتها أي في دول المركز الرأسمالي. "فعزل التكنولوجيا عن محيطها الذي نشأت فيه يعني تخيل أن حاجات الأفراد التي هي في الواقع مرتبة و عديدة تظهر بشكل تلقائي، حيث أن مجموع الحاجات ما هي الا انعكاس لبنية اجتماعية مسيطرة، و يمكن أن نفهم و ندرك

التقنيات بشكل مطلق لكن لا نستطيع أن نفهم التكنولوجيا اذا عزلناها عن سياقها التاريخي"[7].

ونقل التكنولوجيا مرتبط بسياسة التصنيع فاذا كانت فعالة سوف ينجح نقل التكنولوجيا على المدى المتوسط. وتفاديا للمخاطر التي قد تطرأ يجب تحديد "المشروع الاجتماعي" وتوضيح النموذج التنموي المختار لأن "التكنولوجيا ليست مجازفة اقتصادية فقط بل مجازفة سياسية... قد تحيل مسألة المراقبة والسيطرة الاجتماعية على التكنولوجيا التي هي مطروحة في الدول المتقدمة مثلما هي في الدول المتخلفة الى اشكالية العلاقة بين التنكولوجيا والبنيات الاجتماعية، وقدمت التكنولوجيا كمنتوج لمحيط اجتماعي واقتصادي معين ولكن تسمح بمتابعة العلاقات التراتيبية والسلطة في عملية الانتاج وفي المجتمع. ولكي يتضح اختيار التكنولوجيا - الذي هو اختيار مجتمع - يتوجب تحليل اجتماعي - سياسي للتفاعل بين البنيات الاجتماعية السلطة والتكنولوجيا"[8].

فلما تحدد الدول النامية اختيارها لتكنولوجيا معينة. نراعي ملاءمتها مع نمط التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي أختاره المجتمع. و تتعرض لعدة انشغالات مثل الاجراءات التي يجب القيام بها لاستيراد هذه التكنولوجيا والقنوات المستعملة لهذا الاستيراد وكذلك العوامل التعاقدية اللازمة لانجازه في ظروف لا تفقد اعتبار الحائز

على هذه التكنولوجيا بحيث تكون سيرورة استيرادها مرحلة تدعم أهداف التنمية الاقتصادية.

5 - 1 - 2 : أثر نمط التصنيع على استيراد التكنولوجيا في الجزائر :

تميز انطلاق عملية التصنيع بالجزائر برغبة السلطات العامة في تعجيل عملية التصنيع، و باتاحة الموارد المالية حيث عبّرت الدولة عن هذا بارادة اكتساب تكنولوجيا متطورة جعلت الاستهلاك التكنولوجي مهما للغاية، فطرحت قضية الترابط بين انتاج و استهلاك التكنولوجيا أي أن المسألة هي وضع صناعة تجهيزية قادرة على اعطاء استقلالية نسبية للجهاز الانتاجي الوطني، و ذلك فيما يخص اعادة انتاجه و السيطرة على سيرورة الصنع.

و قد تحملت الجزائر بعزم مجازفة الاستهلاك الكثيف للتكنولوجيا المستوردة حيث سارعت في استعمال مختلف أشكال تقنيات التصنيع (ذلك من صيغة المجزأ الى صيغة السوق في اليد مع تعجيل و تكثيف تكوين و تدريب العاملين المحليين سواء داخل الجزائر أو خارجها في مصانع الموردين الأجانب. علاوة على ذلك أنشأت هياكل خاصة بالبحث و الهندسة و كذا مكاتب للدراسات و مراكز خاصة بالاستعلامات التقنية و التكنولوجية.

و هذا الاختيار الرافض للتخصص المفروض على الدول النامية بحكم التقسيم الدولي للعمل جعل التصنيع

بالجزائر مر سمل و ضعيف من حيث توفير مناصب العمل حيث تميزت العمالة الناتجة عن آثار التكنولوجيا المفضلة بقطبين كفاءة عالية و كفاءة منخفضة. كما طرح العديد من المشاكل التي لم تحظ بانشغال جدي في المرحلة اللاحقة لعملية التصنيع و التي سنحاول معالجتها من خلال هذا الباب.

فهناك جانبان هامان لهذه الظاهرة استدعى انتباهنا نظرا لأهميتهما في سيرورة انجاز الاستثمارات الصناعية بالبلاد و لا سيما عملية انتقاء التقنيات التي ساهمت في هذا الانجاز الضخم.

فالجانب الأول يتعلق بمختلف الصيغ التعاقدية لاستيراد التكنولوجيا المستعملة في الجزائر و مدى تطور هذه الأشكال التعاقدية.

و الجانب الثاني يتعلق بمحاولة معرفة دور و درجة تدخل العون الاقتصادي الجزائري في تشييد هذه الانجازات الصناعية.

و هذه الأسئلة تبادرت الى أذهاننا : هل تطور الصيغ التعاقدية لاستيراد التكنولوجيا سمح للعون الاقتصادي الجزائري بأن يساهم في اختيار هذه التقنيات و يراقب سياق انتقائها، و بالتالي هل هذه التكنولوجيا المستوردة التي عرفت بأنها من التكنولوجيات المتطورة جدا استعملت لأغراض سياسية و اقتصادية و اجتماعية محضة و خاصة بالبلاد ؟.

الجواب عن هذه الأسئلة يوجهنا الى تحليل الأدوات المستعملة لحيازة التكنولوجيا و مراعاة تطورها عبر مختلف المخططات التنموية و في مختلف الفروع الصناعية حيث نستطيع توضيح مختلف الاتجاهات الهامة و درجة تدخل العون الاقتصادي و مساهمته في انشاء جهاز منتج مندمج.

الطبيعة الخاصة "السلعة" التكنولوجيا و ميزة سوقها الخاضع ليقيود ، و امتلاكها الاجتماعي و خاصيتها الاجتماعية - الثقافية و أهميتها كعامل انتاج للشركات المتعددة الجنسية تشكل عراقيل و تزيل أي فكرة توهم للتحكم في التكنولوجيا و سنرى فيما يلي محاولة المؤسسة العامة الجزائرية لمواجهة هذه العراقيل للتحكم في التكنولوجيا.

5 ـ 2 : المبحث الثاني : آثار سوق التكنولوجيا في انجاز الاستثمارات الصناعية :

5 ـ 2 ـ 1 : القيد التكنولوجي العام :

تتميز التكنولوجيا بطابع خاص و هو الصفة التي تتحلى بها عند تسويقها : اذ يمكن للتكنولوجيا أن تسوّق على شكل حزمة يعني أن العناصر التكنولوجية تكون مرتبطة ببعضها البعض و تنقل كما هي ، و هذا ما يسمى بالاشكال المدمجة لاستيراد التكنولوجيا. كما يمكن تسويق التكنولوجيا بشكل مجزأ يعني أن المورد يجزأ الحزمة التكنولوجيا و يقسمها الى عدة أقسام و هو مايسمى بالاشكال المجزأة لاستيراد التكنولوجيا.

و يتطلب استيراد التكنولوجيا تدخل العناصر التالية :

- الطرفان المتعاملان و هما المورد الأجنبي و الحائز على التكنولوجيا.

- سوق التكنولوجيا التي تعتبر الرابط الأول بين هذين الطرفين المتعاملين.

- العقود التي تعتبر الرابط الثاني بين الطرفين المتعاملين. و هي العنصر الهام فيما يخص استيراد التكنولوجيا لأنها تمثل عاملا من عوامل نقل التقنيات كما تشكل عائقا.

فتلعب هذه العناصر الثلاثة دورا فعالا خلال تدخلها في عملية استيراد التكنولوجيا حيث تحدد نجاح أو

فشل هذه العملية لذلك يجب ضبطها و التحكم فيها.

و يسعى استيراد التكنولوجيا بالجزائر الى الحصول على جهاز منتج مندمج، حيث تم الاعتماد على صناعة متطورة جدا و على تكنولوجيا متقدمة. مما جعلها تختلف عبر الزمن و من مخطط الى مخطط كما اختلفت باختلاف الصناعات الوطنية. فعرفت الجزائر عدة اشكال تعاقدية لاستيراد التكنولوجيا كصيغة المجزأ - المفتاح في اليد - المنتوج في اليد، صيغة الكلفة و الربح. و لا بأس أن نتعرف في هذا الصدد على هذه الأشكال التعاقدية.

5 - 2 - 2 - : صيغة التجزئة :

ان هذه الصيغة لانجاز الاستثمارات الصناعية هي عبارة عن تحقيق عدة قسمات متفرقة من طرف مؤسسة أو عدة مؤسسات أجنبية. و يقتصر دور المؤسسة الجزائرية على التنسيق بين هذه القسمات، فتتعلق تجزأة التكنولوجيا بنشاط المؤسسة الحائزة عليها و بالمنافع التي يمكن أن تجنيها المؤسسة منها. فهناك من يرى أن تجزأة الحزمة التكنولوجية حسب مراحل انجاز المشروع تكون مبسطة و هي كالتالي : مرحلة التطور - مرحلة تحضير المشروع - مرحلة انشاء و اقلاع المشروع و أخيرا مرحلة الانتاج.

و هناك من يقترح ان تكون تجزأة الحزمة التكنولوجية

حسب المراحل التالية : مرحلة ما قبل المشروع - مرحلة الدراسة - مرحلة الهندسة - مرحلة الانجاز و أخيرا مرحلة الاستغلال.

و يجب على مكتسب التكنولوجيا أن يتطلع على مختلف أشكال تجزأتها لكي يتمكن من تقييم الامكانيات المتاحة لديه و التي تسمح له بادخال و استعمال مدخلات محلية خلال عملية الانتاج ، أو بأن يقوم بتجزأة أو جمع بعض العمليات في المستقبل. كما يجعله هذا الاطلاع على اشكال تجزأة التكنولوجيا أن يكون يقظا اثناء عملية المفاوضات مع الطرف المتعامل و يستطيع أن يرفض العناصر السطحية التي لا تفيد الجهاز الانتاجي الوطني.

فتظهر هذه الصيغة التعاقدية بالنسبة للصيغ الأخرى أقل كلفة ، لكنها تتطلب من المؤسسة العامة الجزائرية كفاءة تامة لمتابعة و تنسيق مختلف عمليات الانجاز كما قد تتيح لها اقتناء مهارة و معلومات من خلال هذه المتابعة الا أن الاجراءات التي تقوم بها المؤسسة العامة الجزائرية لكي تحقق هذه المتابعة و هذا التنسيق قد تطيل من مدة انجاز المشاريع و في هذا الاطار الأمثلة متعددة ، كما أثارت مشاكل أخرى ، جعلت المؤسسة العامة الجزائرية تتخلى عن هذا النوع من الاشكال التعاقدية لاستيراد التكنولوجيا و تتبنى صيغة المفتاح في اليد و ذلك "بمشاورة وصايتها لكي تتمكن من تقليص القيود التي لا تحص ، و التي نجمت عن الأساليب و المناهج

المعقدة للمراقبة المسبقة للمؤسسة ، زيادة عن قصور و عدم وجود التأهيلات على مستوى المتابعة و التأطير"[9].

و لكن هذا "اللجوء الى الاشكال التعاقدية المدمجة كأشكال مفضلة و حتى خصوصية لانجاز الاستثمارات يعبر حقيقة عن التنازل للشركات الأجنبية عن وظيفة التصور و التنسيق لمختلف العمليات التي تحقق الاستثمار ، يعني أن المؤسسات العامة تميل الى أن تحوّل وضع و توزيع و تجديد أجهزة الانتاج التي هي مدعوة لتسييرها الى الشركات الأجنبية"[10].

و تستعمل العقود المدمجة لحيازة حزمة تكنولوجية بمختلف مركباتها المرتبطة و المغلوقة ، فتتم حيازة جهاز تكنولوجي بدلا من أجهزة معينة ، فتنقسم هذه العقود الى نوعين : النوع الأول و هو المفتاح في اليد و الثاني المنتوج في اليد .

5 ـ 2 ـ 3 : صيغة المفتاح في اليد :

5 ـ 2 ـ 3 ـ 1 : تعريف صيغة المفتاح في اليد : يقوم المورد الأجنبي بانجاز المشروع بكامله حتى يصبح هذا الأخير جاهزا الانتاج. و يعتبر مُشيد المشروع هو المنسق الوحيد حيث يتحمل جميع العراقيل التي تصادفه خلال الانجاز سواء مشاكل ادارية أو تقنية . و هذه الوضعية المهيمنة للمشيد الأجنبي جعلت هذه الصيغة التعاقدية لاستيراد التكنولوجيا تميزها نقائص عديدة مقابل بعض المزايا .

5 ـ 2 ـ 3 ـ 2 : مزايا صيغة المفتاح في اليد : تتمثل مزايا هذه الطريقة فيما يلي :

ـ يكون للمؤسسة الوطنية محاور واحد و مفاوض واحد حيث تسهل عليها المفاوضات و المفاهمة و ايجاد حلول اذا ما طرأت نزاعات بين الطرفين المتعاملين . كما تجنب المؤسسة الجزائرية تجزئة مهام الانجاز و بالتالي عدم تأخره .

ـ يستحسن استعمال هذه الطريقة لبناء قاعدة صناعية في بلاد تفتقر الدراية و الخبرة المحلية التي تسمح لها بانجاز المشاريع و التحكم في تقنيات التصميم و الانجاز.. كما قد تعطي هذه الصيغة التعاقدية لاستيراد التكنولوجيا نتائج حسنة اذا استعملت في اطار مصانع صغيرة لتجنب تمركز الصناعات أو استعملت في دولة لا تعاني من مشاكل العمالة الخاصة بالتأطير و المراقبة و التنسيق.

ـ تقصّر هذه الصيغة من مدة الانطلاق المباشر للمصنع.

5 ـ2 ـ 3 ـ 3 : سلبيات صيغة المفتاح في اليد : لكن هذه المزايا تغطيها نقائص عديدة منها :

ـ ان دور المؤسسة الوطنية يقتصر في التفرج السلبي حيث لا تتدخل في أي مرحلة من مراحل تصميم أو دراسة أو انجاز المشروع ، بل تقتصر مهمتها على الأعمال الادارية

مما يعيقها على اقتناء أي خبرة أو مهارة تكنولوجية.

- يحترس المشيد فيما يخص كلفة الانجاز ضد كل المصادفات لانه يعرف مسبقا أن كل الدراسات التمهيدية المتعلقة بالمشاريع الجزائرية تعاني من دقة التحليل و التفصيل. و هذا الاحتراس من طرف المشيد يقتضي ضمانات مالية زيادة على ذلك العقد يرفض أو ينفي مساهمة المؤسسة الوطنية في التفاوض على كلفة مختلف المفردات المكونة للمصنع المشيد و هذه الوضعية المسيطرة لباني المصنع تتيح له الفرصة بأن يراوغ كل تفصيل خاص بكلفة الانجاز و بالتالي يحمّل المؤسسة الوطنية تكاليف زائدة مرتفعة.

- كون البلاد تشكو من نقص الاطارات ذات دراية و خبرة يمكنها أن تتابع و تراقب الأشغال التي يقوم بها المشيد، و كون الجزائر تفتقر عتاد نوعيته جيدة قد ينتهز المشيد الأجنبي الفرصة "و يحتج على نوعية العتاد الوطني، لذلك يستورد عتاد الانجاز من بلاده بدلا من استعمال العتاد الوطني. كما يمكنه من خلال اختياره للمناهج التقنية و الأجهزة الملائمة لبنية بلاده المتقدمة أن يحقق بنية صناعية تابعة، فهذا الانجاز الصناعي يوشك أن لا يكون مندمجا في وسائل انتاج البلاد و لا يستجيب لتطور حاجات البلاد"[11].

- هذا النمط من الانجاز للمشاريع لا يضمن للمؤسسة العامة الوطنية أن يصل المشروع بعد انطلاقه الى استخدام طاقته الانتاجية بالكامل لأن العيوب المتعذرة التجنب لا تظهر الا بعد اقلاع المصنع. كما قد تظهر مشاكل اليد العاملة المحلية لكون عقد المفتاح في اليد يستبعد التكوين و التدريب المهني مع أن هذا الأخير دوره حاسم في اشتغال المصنع .

في الواقع لعبت هذه النقائص العديدة دورا في تدهور الجهاز المنتج الجزائري حيث حثت المؤسسة العامة الوطنية على البحث عن أنواع أخرى من الصيغ التعاقدية لاستيراد التكنولوجيا تلزم المورد الأجنبي أكثر فيما يخص الانجاز الصناعي ، و عوضت صيغة المفتاح في اليد بصيغة المنتوج في اليد و سنرى مدى فعالية هذه الصيغة الأخيرة و الى أي حد استطاعت أن تسمح للمؤسسة العامة بأن تتجنب المشاكل الناتجة عن صيغة المفتاح في اليد.

5 - 2 - 4 : صيغة المنتوج في اليد :

5 - 2 - 4 - 1 : تعريف صيغة المنتوج في اليد : تتطلب هذه الصيغة لتحقيق المشاريع الصناعية من المشيد الأجنبي أن يقدم للمؤسسة العامة مصنع جاهز للاشتغال على نحو صيغة المفتاح في اليد و لكن زيادة

على هذا يضمن لها العناصر التالية :

- تكوين العاملين المحليين
- التسيير الأولي للمصنع
- حجم و نوعية الانتاج
- استيعاب التكنولوجيا من طرف العاملين المحليين.

تضمن هذه المراحل المكملة لصيغة المفتاح في اليد الاستمرارية بين مراحل الانجاز و مراحل الانتاج التي تشكو منها صيغة المفتاح في اليد. فسنرى السمات المهمة لهذه العناصر الأربعة :

أ - التكوين :

يقوم منشئ المصنع الأجنبي بتكوين العمال بالجزائر و بالخارج على حد سواء ، فهو يختار زمرة العاملين التي يتم تكوينها و تدريبها داخل البلاد و الزمرة التي تكوّن في الخارج . كما يحدد مدة التكوين

التكوين بالخارج : تتراوح مدة تكوين المهندس من سنتين الى ثلاثة سنوات و كلفته من خمسة و عشرين مليون الى ثلاثين مليون فرنك قديم. فنسبة مبلغ التكوين تساوي % 10 من مبلغ الاستثمار.

و هذا التكوين غالبا ما يخص الاطارات و العاملين المؤهلين.

التكوين بالجزائر : يقوم المشيد بتكوين فئة العاملين المختصين ، العاملين المهنيين و مراقبي العمال. و مدة التكوين

تختلف باختلاف التخصصات ومن فئة الى فئة أخرى من العاملين . وقد تتراوح مدة التكوين من ثلاثة أشهر الى سنتين.

وعلما بأن التكوين نتائجه اما أن تكون سلبية أو ايجابية في تسيير و اشتغال المصانع و تتساءل هل هذا التكوين المعجل يكون ثمنه باهضا الى هذه الدرجة ، وهل مدته المحددة من طرف المورد الأجنبي هي كافية لجعله تكوينا ناجعا حتى يتمكن التقني الجزائري من استيعاب التكنولوجيا المستوردة . وهل منشىء المصنع له القدرات و الدراية الكافية و الشروط المطلوبة لنجاح هذا التكوين. و يتضح لنا هذا عندما نتناول فيما بعد حالة المصانع الجزائري و الدور الذي لعبه تكوين العاملين المحليين في اشتغال وتسيير هذه المصانع.

ب - التسيير الأولي للمصنع :

تكمن هذه الوضعية في كون المنشيء الأجنبي ينظم المصنع الذي هو بصدد انجازه من ناحية اليد العاملة حتى يتمكن من تحويل تدريجيا التسيير الأولي للمشروع الى العاملين الجزائريين و ذلك بمدّهم جميع المعارف التقنية و الدراية الفنية . الا أنه في الممارسة اليومية تطرأ عدة توترات بين المستخدمين الجزائريين و بين اطارات المشيد الأجنبي للمصنع . حيث أنه أحيانا لا تكون لهذه الاطارات الاستعداد التام لتبليغ المعرفة

و الدراية التي تملكها ، و أحيانا المستخدمون الجزائريون لا يتمتعون بكفاءة كاملة لحيازة المهارات و المعارف المقدمة لهم.

جـ - ضمان الانتاج و النوعية :

ان الشروط التعاقدية لصيغة المنتوج في اليد تحدد و توضح بالتفصيل كمية و نوعية الانتاج على حد سواء و كذلك آجال انجاز المصنع حتى يصبح جاهزا للانتاج كما تحدد معدل ادماج المنتوج.

- ضمان حجم و نوعية الانتاج في آجل محدد : يبرهن نقص المواد التي تشكو منها السوق المحلية على أن المصانع الجزائرية الى حد الآن لم تكن فعالة كما يتبغي حيث لم تقدم الكمية المطلوبة على المستوى الوطني.

أما بالنسبة لنوعية الانتاج يشترط في عقد المنتوج في اليد أن يضمن الباني الأجنبي منتوجات مماثلة للمنتوجات التي ينتجها داخل مصانعه الموجودة في الدول المتقدمة. و في هذا الصدد استطاعت المصانع الجزائرية تقديم منتوجات على هذا النحو و ذلك قبل التسليم النهائي للمصنع من طرف المؤسسة الوطنية كما سوّقت بعض الشركات الأجنبية هذه المنتوجات الجزائرية في شبكة البيع الخاصة بها.

غالبا ما تحدد مدة انجاز المشروع بخمس سنوات حيث يضطر المنشيء الأجنبي على تنفيذ الأعمال في

الوقت المتفق عليه في العقد. و في حالة تجاوزه لهذه المدة يتحمل عقوبات مالية. فقد يبذل كل مجهوداته لكي يتجنب هذه العقوبات المالية محترما إلتزاماته الا أنه قد يدفعه هذا الى تنفيذ الأشغال بدون دقة.

و التوفيق بين هذه العناصر الثلاثة عسير لانه "اذا أردنا تحقيق النوعية فان مدة الانجاز ستتجاوز وكمية الانتاج لا تتحقق، و بالمقابل اذا أعطينا الأهمية لحجم الانتاج فانه غير محتمل ان ينظر الى أجل الانجاز، و النوعية لا تكون نفس النوعية الموجودة في الدول المتقدمة"[12] و يتابع الكاتب موضحا أنه لا داعية للبحث عن احترام أجل الانجاز اذا كانت النوعية و الكمية غير مرضيتين الى حد سواء. و يفرض في هذه الحالة الاختيار، و طبعا يجب اختيار النوعية لانها رمز المصنع.

- معدل اندماج المنتوج : يشترط على المنشيء الأجنبي عند اقلاع المصنع أن يقدم منتوجات مكونة من 70% من مواد جزائرية و الهدف من هذا هو :

* تطوير المقاولة المحلية من الباطن و بالتالي خلق مناصب شغل جديدة.

* منع المنشيء الأجنبي من استيراد قطع الغيار وغيرها الا عند الضرورة.

* يجب أن تكون المنتوجات التي يقدمها المصنع مكونة من كمية مرتفعة من المواد المحلية.

* تحرر الاقتصاد الوطني من التبعية الأجنبية.

هـ - **تقييم** نقل التكنولوجيا : يعتبر نقل التكنولوجيا العنصر الرئيسي الذي يصعب نقله من بلد الى بلد آخر ، لأن سر الصنعة الذي هو عبارة عن جميع التجارب و الممارسات التي يقوم بها المختصون و الخبراء طوال حياتهم العملية يبقى خاضعا لسلوكهم و تصرفاتهم فهو جزء لا يتجزأ من هؤلاء . و يكون سر الصنعة خاص بالأجهزة أو بالدراسات التقنية أو بالتصميم أو بتنظيم المصنع أو تسييره أو اشتغاله. و في هذا الاطار هدف تكوين المستخدمين الجزائريين سواء بالخارج أو بالجزائر هو استيعاب سر الصنعة المتعلق بتسيير المصنع زيادة على ذلك فان هذا التكوين المكثف و المساعدة التقنية المدمجة في عقد المنتوج في اليد ساهما في نقل سر الصنعة الخاص باشتغال المصنع : كما قد يبدو لنا أن المؤسسة الوطنية أحرزت كذلك على سر الصنعة المتعلق بتنظيم الانتاج و ذلك من خلال نجاحها في تأليف و تركيب المنتوجات التي هي بصدد انتاجها و حقيقة سمحت هذه الصيغة التعاقدية لاستيراد التكنولوجيا للمؤسسة الوطنية أن تحرز على هذه العناصر الثلاثة لسر الصنعة كما نجحت هذه الصيغة في اقلاع أو نقل عالم متطور و متقدم الى الجزائر التي كانت مجردة من الوحدات الانتاجية و المركبات الصناعية[1]

المتطورة جدا. فالكل يرجع الى أن عقد هذه الصيغة يجبر المنشيء الأجنبي على تقديم انتاج بتقنيات غير متداولة في الجزائر. لكن رغما عن هذا لا زالت المؤسسة العامة تعاني من حيازة التكنولوجيا لان "في الممارسة الذي لا يملك التكنولوجيا ، غالبا ما هو مضطر على دفع مبالغ باهضة للحصول على سلع رديئة بدون أن يكون هناك أي ضمان. و يجب عليه قبل كل شيء أن يتهيأ لكي يستطيع أن يساوم و فيما بعد يكتشف ما هو قادر على صنعه (...) (...) . لا يمكن امتلاك التكنولوجيا الا عندما يكون البلد قادرا على ادراك و تصور تقنيات جديدة سواء كانت هذه الأخيرة تتعلق بمواد التجهيز أو بالمواد النهائية و ذلك تبعا للسياسة التنموية للبلاد"[13].

و في الواقع جاءت صيغة المنتوج في اليد كرد فعل للعراقيل التي واجهتها المؤسسة الجزائرية العامة بتبنيها لصيغة المفتاح في اليد ، و أن الشروط التعاقدية لصيغة المنتوج في اليد جعلت المؤسسة الجزائرية العامة تتمتع ببعض المزايا لهذه الصيغة مقابل المسؤولية الكاملة التي يتمتع بها المنشيء الأجنبي لانجاز المشروع. و هذه الوقعية يسرت تدعيم علاقات قوى دائما على حساب الجزائر و هذا ما يبدو من خلال حدود هذه الصيغة.

5 - 2 - 4 - 2 : محاسن صيغة المنتوج في اليد : يمكن أن تحدد مدى استفادة المؤسسة الوطنية العامة من هذه الصيغة التعاقدية لاستيراد التكنولوجيا فيما يلي :

- ان هذه الصيغة هي أحسن وسيلة تتيح للتقني الجزائري بأن يتمرن على استعمال وصيانة الأجهزة المنتجة كما تتيح له بالتمهين وتعلم انجاز المركبات الصناعية .

- هذا الشكل التعاقدي يسمح للمؤسسة العامة أن تحصل عند استلامها النهائي للمشروع من طرف الباني الأجنبي على مصنع جاهز للانتاج في وقت محدد وينتج كمية معينة وبنوعية معترف بها دوليا . كما يضمن هذا الشكل التعاقدي للمؤسسة العامة نقل التكنولوجيا حيث يبلغ المنشيء الأجنبي كل الاختراعات والابتكارات المتعلقة بالمنتوج الذي يقدمه المصنع .

- في حالة اذا ما تأخر المنشيء الأجنبي في انجاز مختلف عمليات المشروع في الوقت المتفق عليه ، أو قدم للمؤسسة العامة مصنع يشكو من عيوب الصنع فالمؤسسة العامة تستفيد بضمان لأن الشروط التعاقدية لصفقة المنتوج في اليد تتضمن عقوبات جزائية في هذا الصدد (وسنرجع الى هذه النقطة في آخر هذا الباب) .

5 ـ 2 ـ 4 ـ 3 : مساوىء صيغة المنتوج في اليد : نتجت سلبيات هذا الشكل التعاقدي عن العلاقة القائمة بين المؤسسة الجزائرية العامة و الشركة الأجنبية ، وعن دورهما في انجاز المشروع حيث أن المؤسسة العامة لا تتدخل في أي مرحلة من مراحل انجاز المشروع و تقتصر على التفرج السلبي عكس المشيد الأجنبي الذي يهتم بجميع المراحل التي يمر بها المشروع منذ نطوره الى أن يصبح وحدة انتاجية تشتغل بكامل طاقتها. فنلخص مساوىء هذه الصيغة في أربع نقاط :

- يظهر التكوين المكثف و المعجل الذي يقدمه المنشيء الأجنبي للعاملين الجزائريين غير فعال لأنه يبين أن العامل أو الاطار الجزائري يستطيع أن يسيّر الأجهزة و مختلف العتاد الا أنه عندما يطرأ على هذه الأجهزة عطب ، يعجز على تصليحها مما يجعل المصانع الجزائرية تبقى دائما في تبعية لمشيديها. علاوة عن هذا عندما يتعذر على الشركة الأجنبية تحقيق الاستخدام الكامل للمصنع تجعل هذه المسؤولية على عاتق المؤسسة الجزائرية العامة مدعية عدم وجود الكفاءة و الأهلية اللازمتين لدى العاملين المحليين لتسيير المصنع الجديد.

- تتقاسم دوليا بعض شركات احتكار القلة هذا الشكل التعاقدي لاستيراد التكنولوجيا ، حيث تحدد

هذه الشركات السعر مسبقا محترسة من كل المخاطر التي يمكن أن تتعرض اليها ابان انجاز مختلف عمليات المشروع مما يجعل سعر هذه التقنية للتصنيع باهض حيث ان "بسعر مصنع من نوع المنتوج في اليد يمكن تحقيق ثلاثة مصانع على منوال المفتاح في اليد"[14].

- ان المبلغ الذي تخصصه صفقة المنتوج في اليد ضمان في حالة ما اذا تجاوز المشيد آجال انجاز المشروع، غير كافي حيث يتراوح من 5% الى 10% من المبلغ الاجمالي للاستثمار.

- ان شرط العقوبات الجزائية الذي يحتوي عليه عقد المنتوج في اليد ليس له أي مغزى بما أن احتراس المشيد الأجنبي ضد كل ما يواجهه من مخاطر يسدده على حساب كلفة المصنع " و هذه العقوبات المتوقعة ليست بوسيلة لتجنب عواقب الاخطاء المرتكبة من طرف المنشيء الأجنبي على الاقتصاد الوطني"[15].

1 - 2 - 5 : صيغة الكلفة ، الربح :

1 - 2 - 5 - 1 : تعريف صيغة الكلفة و الربح : بالنسبة لهذه الصيغة يتحمل مشيد المشروع مسؤولية انجاز مختلف العمليات المكونة للمشروع و يقترح على الطرف المتعامل معه مايلي :

- الاسعار الحقيقية للأجهزة و المواد المستعملة في انجاز المشروع.

- هامش الربح الذي يتحدد من طرف مشيد المشروع.

.- 2 - 5 - 2 : حدود صيغة الكلفة و الربح : تشبه الشروط التعاقدية الخاصة بهذه الصيغة كثيرا الشروط التعاقدية للصيغ التعاقدية المدمجة الأخرى (المفتاح في اليد المنتوج في اليد) لكن بالنسبة لهذه الصيغة فتح حزمة التكنولوجية الكامنة له أهمية أكثر، بحيث يتجلى هنا الفرق الجوهري لهذه الصيغة عن الصيغ الأخرى. المساعدة التقنية تكون مستقلة يعني غير مندمجة في صفقة الانجاز الصناعي كما هو الحال بالنسبة لصيغتي المفتاح و المنتوج في اليد. و يعطي هذا الشكل التعاقدي للمؤسسة الوطنية العامة الحرية في اختيار مراقب خاص للتكاليف الناتجة عن انجاز المشروع و مراقب خاص بمتابعة الاشغال كما يمكنها أن تراقب استخدام المقاولة من الباطن و استعمال المواد المحلية مما قد يتيح لها ضمان اندماج محلي للمشروع و توفير مناصب شغل جديدة.

ان جميع هذه الاجراءات التي تحاول أن تقلل من درجة الاختيار التي يستفيد منها المشيد الأجنبي يقابلها عوامل أخرى تسمح بالغائها أو بتفاديها ألا يكون هناك تواطؤ بين الشركة الأجنبي و المراقب، أو تكون قدرة المقاول من الباطن على الانجاز ضعيفة،

بالفعل تجعل هذه العوامل الشركة الأجنبية تستغني عن المقاول من الباطن المحلي و تستخدم مقاولين أجانب. علاوة عن هذا قليلا ما لا تتلاءم الخبرة التي يتمتع بها الباني الأجنبي مع الواقع الجزائري و تساعده على فهم المحيط الاقتصادي و السياسي الاجتماعي الجزائري.

ان هذا الشكل التعاقدي لانجاز المشاريع لا يتيح أي فرصة للمؤسسة العامة بأن تتدخل في أي مرحلة من مراحل تحقيق المشروع مما يجعلها لا تكسب أي دراية ولا مهارة من خلال مختلف عمليات تحقيق المشروع. زيادة على هذا جعل الاسعار المتفق عليها قبل بداية انجاز المشروع يعاد النظر فيها ، وتقيّم في نهايته مما يجبر المؤسسة العامة على القيام بإعادة تقييم تكلفة المشروع و بالتالي القيام بجميع الاجراءات للحصول مرة ثانية على القروض من طرف البنوك لتمويل مشروعها.

اقتصر تحليلنا على الأشكال التعاقدية لاستيراد التكنولوجيا المستعملة في قطاع الدولة بدون أن تدرس الأشكال التعاقدية الأخرى التي يشارك فيها الرأس المال الخاص الوطني و الرأس المال الأجنبي. لان هذه الأخيرة استعملت قليلا بالنسبة الى تقنيات التصنيع الأخرى المستعملة في القطاع العام ، كما لا تخضع هذه الصيغ لسياسة

مقصودة لانضمام الرأس المال الوطني في عملية حيازة التكنولوجيا.

واتسمت كل صيغة من هذه الاشكال التعاقدية بخصائص خاصة بها. كما جعلت الدولة حيازة التكنولوجيا من اختصاص المؤسسات الوطنية العامة فتعاطت هذه الأخيرة عقود حيازة التكنولوجيا المحزمة وغير المحزمة بدرجات متفاوتة عبر مختلف المخططات التنموية بالنسبة لمختلف الفروع الصناعية وهذا هو محور المبحث الموالي.

5 ـ 3 : المبحث الثالث : التقييم الكمي لاستيراد التكنولوجيا عبر الزمن:

عرفت الأشكال التعاقدية لاستيراد التكنولوجيا تطورا ملحوظا عبر الزمن وبالنسبة لمختلف الفروع الصناعية نلاحظ مرحلتين رئيسيتين :

5 ـ 3 ـ 1 : تقييم الأشكال التعاقدية لاستيراد التكنولوجيا لفترة 1967 ـ 1977:

5 ـ 3 ـ 1 ـ 1 : التطور النوعي : تميزت الأشكال التعاقدية لاستيراد التكنولوجيا خلال هذه الفترة بخاصيتين رئيسيتين هما[16]:

- عرفت جل الفروع الصناعية ميل تقريبا منتظم متزايد لزيادة حجم عمليات استيراد التكنولوجيا.
- الاحلال التدريجي للصيغ المدمجة محل الأشكال التعاقدية المجزأة.

فعلا بدأ التخلي عن الأشكال التعاقدية المجزأة خلال المخطط الثلاثي، وأشتدت حدة التخلي عن هذه الأشكال خلال المخططين الرباعي الأول والرباعي الثاني. ويمكن أن نميز بين ثلاثة فئات من الفروع الصناعية التي تمت فيها ممارسة هذه الأشكال التعاقدية.

- تميزت الفئة الأولى بهيمنة صيغة المجزأ طوال المخططات التنموية الثلاثة. وهذه الفئة تتكون من صناعة الحديد والصلب وصناعة المعادن، وصناعة انتاج الطاقة.
- الفئة الثانية اتصفت بالاحلال التدريجي للصيغ المدمجة محل صيغة المجزأ وهي صناعة مواد البناء، صناعة النسيج، صناعة التغذية، صناعة الخشب وصناعة الكمياء.

- الفئة الثالثة من الصناعات تخلت عن الأشكال التعاقدية المدمجة انطلاقا من المخطط الرباعي الأول و هي صناعة البناء الميكانيكي و الكهربائي ، صناعة البتروكمياء صناعة البترول و الغاز.

نلاحظ أن اللجوء المكشف نسبيا للأشكال التعاقدية المدمجة اختصت به الصناعات التي ظهرت جديدة البلاد. فهذه السمة الأولى تظهر واضحة من خلال الأرقام المقتبسة[17] و التي تتعلق بتطور الأشكال التعاقدية ستيراد التكنولوجيا بالنسبة لمختلف الفروع الصناعية من خلال مختلف المخططات التنموية.

3 - 1 - 2 : التطور الهيكلي :

يعة المجزأ :

استحوذت صناعة الحديد و الصلب على 45% من مجموع صفقات الدراسات و الهندسة و 22% من مجموع صفقات تسليم الأجهزة خلال المخططات التنموية الثلاثة.

و حصل فرع المحروقات على 28% من مجموع صفقات الدراسات و الهندسة و على 13% من مجموع صفقات تسليم الأجهزة هذه الفترة.

أما فرع النسيج حصل على 7.2% من مجموع صفقات الدراسات و الهندسة و على 46% من مجموع صفقات تسليم الأجهزة.

و أحرزت صناعة مواد البناء على 4.8% من مجموع

صفقات الدراسات و الهندسة و 8,2 من مجموع صفقات تسليم الأجهزة.

أما صناعة البناء الكهربائي لم تحصل الا على 2,4٪ من مجموع صفقات الدراسات و الهندسة و 0,6٪ من مجموع صفقات تسليم الأجهزة.

صيغة المفتاح في اليد :

حصلت المحروقات على 68٪ من مجموع صفقات المفتاح في اليد خلال هذه المرحلة لكن صناعة الحديد و الصلب لم تحصل الا على 4٪ ، و باقي الصناعات لم تحصل على أكثر من 10 ٪ لكل فرع.

صيغة المنتوج في اليد :

حصلت صناعة النسيج على 35,3٪ من مجموع صفقات المنتوج في اليد لهذه المرحلة ، و حصلت صناعة البناء الكهربائي على 23,5٪ ، و حصلت صناعة البناء الميكانيكي و صناعة مواد البناء على 11,8٪ لكل منهما . أما المحروقات و صناعة الحديد و الصلب حصلا على 5,9٪ لكل منهما خلال هذه الفترة.

3 - 3 - 1 - 3 : التطور الكلي عبر المخططات التنموية :

صيغة المجزأ :

بالنسبة لصناعة الحديد و الصلب تطورت صفقات الدراسات و الهندسة كالتالي :

المخطط الثلاثي 45,5 %

المخطط الرباعي الأول 39%

المخطط الرباعي الثاني 53%

أما نسبة صفقات تسليم الأجهزة فهي كالتالي :

المخطط الثلاثي 20%

المخطط الرباعي الأول 15,7

المخطط الرباعي الثاني 88,3

أما فرع المحروقات عرف انخفاضا خلال المخططات الثلاثة الأولى و ذلك بالنسبة لصفقات الدراسات و الهندسة و لصفقات تسليم الأجهزة. عرف المخطط الثلاثي 45,5% من صفقات الدراسات و الهندسة و المخطط الرباعي الأول 33,3 % ، أما المخطط الرباعي الثاني 30,8% . أما النسب الخاصة بتسليم الأجهزة تطورت كالتالي :

المخطط الثلاثي 25 %

المخطط الرباعي الأول 6,9%

المخطط الرباعي الثاني 5.9%

أما بالنسبة لباقي الفروع الصناعية نرى أنه غير مهم سرد النسب الخاصة بها لأن تطور صيغة المجزأ لا تبين بصفة سريعة كما هو الحال بالنسبة لفرع المحروقات و صناعة الحديد و الصلب.

* الصيغ المدمجة :

استحوذت المحروقات على 68,9% من مجموع الصفقات

المدمجة خلال المخطط الثلاثي و على % 50 خلال المخطط الرباعي الأول ، و على % 71,6 خلال المخطط الرباعي الثاني.

أما صناعة الحديد و الصلب لم تستعمل كثيرا الصيغ المدمجة حيث عرفت هذه الأخيرة انخفاضا طوال المخططات التنموية الثلاثة :

* المخطط الثلاثي % 12,5 من مجموع الاشكال المدمجة .
* المخطط الرباعي الأول %8.
* المخطط الرباعي الثاني % 2,3.

أما صناعة البناء الميكانيكي فنسبها كانت كالتالي :

* المخطط الثلاثي % 6,25 من مجموع العقود المدمجة .
* المخطط الرباعي الأول % 24 من مجموع العقود المدمجة .
* المخطط الرباعي الثاني % 4,5 من مجموع العقود المدمجة .

أحرزت صناعة مواد البناء على %6.5 من مجموع العقود المدمجة خلال المخطط الثلاثي و % 12 خلال المخطط الرباعي الأول و % 9 خلال المخطط الرباعي الثاني.

لكن بالنسبة لباقي الصناعات لا تظهر نزعة واضحة فيما يخص تطور الصيغ المدمجة خلال المخططات التنموية الثلاثة .

جدول التطور بالنسبة المئوية لتوزيع حجم الاستثمارات و مبلغ العقود لمختلف الفروع الصناعية 67 ـ 1977.

	المخطط الثلاثي		المخطط الرباعي 1970_73		المخطط الربلعي 1974_77.	
	(1)	(2)	(1)	(2)	(1)	(2)
بترول		20		5		8
غاز		23		34		27
بتروكيماء		8		6		15
مجموع المحروقات	509	51	44,2	45	40,6	50
الحديد و الصلب	22,2	23	15,3	21	12,4	10
مواد البناء	1,7	2	7,5	8	8,5	12
البناء الميكانيكي و الكهربائي	3,7	8	10,2	18	15	9
مجموع مواد الانتاج	40,[illegible]	33	46,8	47	47,[illegible]	31
النسيج	3,1	4	4,[illegible]	2	4	4
التغذية	4,4	3	3,7	2	3	9
الخشب	3,5	1	6,2	2	6	1
الكمياء	10,7	8	4,1	2	8,5	5
مجموع مواد الاتسهلاك	8,5	16	9	8	11,8	19
المجموع ب 10^6 دج	5418	18978			[illegible]	

(1) تـوزيـع الاستثمـا

5 - 3 - 1 - 4 : تمركز العرض الخارجي للتكنولوجيا :

ان الدرجة المرتفعة لتمركز العرض الخارجي للتقنيات تظهر واضحة من خلال الجدول التالي حيث هناك تدخل مكثف لعدد قليل من الشركات الأجنبية من 50 ٪ الى 80٪ من المبلغ الاجمالي للصفقات المدمجة، فمهما كان تخصصها معين فانها تبدل كل المجهودات للتدخل في مختلف الفروع الصناعية عكس المؤسسة العامة الوطنية التي يقتصر تخصصها على فرع واحد من الفروع الصناعية.. يظهر هذا التخصص الواسع للشركات الأجنبية جليا عندما نفحص توزيع الصفقات حسب البلد الأصلي لهذه الشركات و بالنسبة لكل فرع من الفروع الصناعية وهذا ما نلاحظه من خلال هذا الجدول توزيع العقود بالنسبة للبلد الأصلي.

- تسيطر الشركات الأمريكية و الألمانية الغربية على صناعة البناء الميكانيكي و الكهربائي.
- تسيطر الشركات الفرنسية على صناعة مواد البناء.
- تسيطر الشركات الفرنسية على صناعة البتروكيمياء و النسيج.
- تهيمن الشركات الايطالية على صناعة البترول و المواد الغذائية.
- كما تحتكر الشركات الانجليزية و البلجيكية و اليابانية قسطا ضعيفا من هذه الصفقات.

المبلغ الاجمالي لمجموع الصفقات المبرمة خلال هذه المرحلة : 1967 - 1977 كانت من حظ الدول الرأسمالية المتقدمة حيث احرزت على ٨٥٪ من هذا المبلغ : و حصّلت الشركات الفرنسية

على 30 ٪ . أما الشركات ألمانيا الغربية تدخلت بـ 15٪ ، و أحرزت الشركات اليابانية على 6 ٪ ، أما الدول الاشتراكية لم تحظ الا بـ 9 ٪ من مجموع الصفقات المبرمة خلال المخططات التنموية الثلاثة.

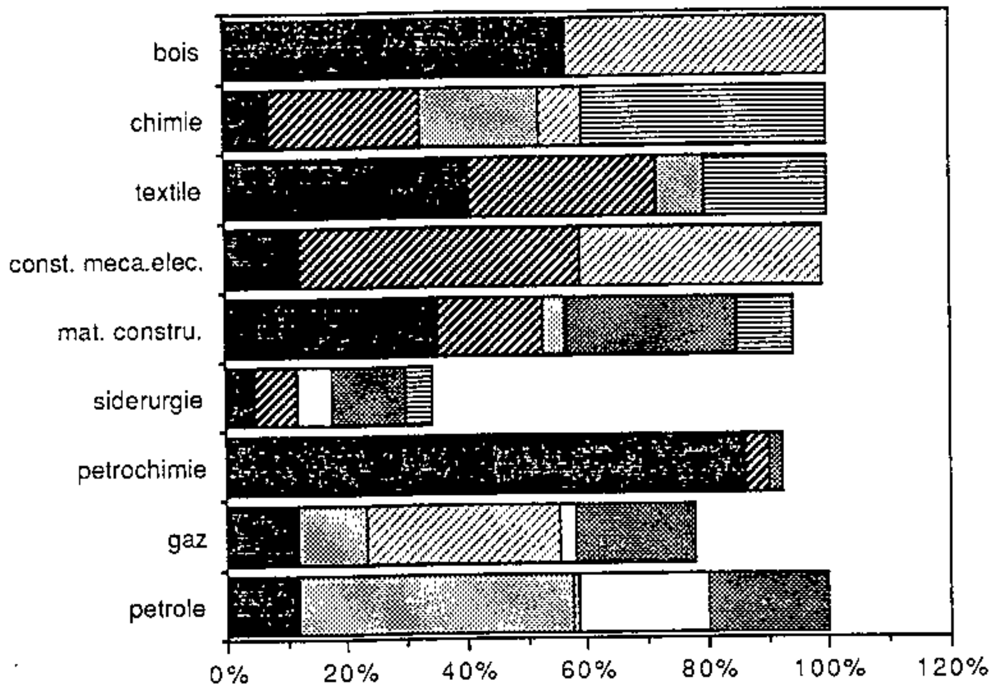
و هذه الدرجة المرتفعة لتخصص الشركات الأجنبية في السوق الجزائرية للأجهزة الصناعية تعكس الوضعية التي تحتلها هذه الشركات في السوق الدولية و كذلك تعبر عن أوضاعها الخاصة في التقسيم الدولي للعمل.

جـــدول تـــوزيـــع عقـــود مختلـــف الفـــروع الصنـــاعيـــة بالنسبـــة للبلـــد الأصلـــي (بـ %) (1967 _ 1977) :

	فرنسا	ألمانية الغربية	ايطاليا	الولايات المتحدة	انجلترا	اليابان	بلجيكا	المجموع %
بترول	12		45,6	0,9	21,4	20		100
غـاز	12		11,2	32	2,8	20		100
بتروكمياء	86	4,2				2		100
حديد و الصلب	4,8	7.1			5,8	12,1	4,5	100
مواد البنـاء	35	17,6	3,5	0,8		28.1	9,2	100
البناء الميكانيكي و الكهربائي	12,5	46,5		40				100
النسيـج	40,9	31,1	8				20	100
الكميـاء	7,5	25.2	19,6	7,2			40,5	100
الخشـب	56,6			43,4				100

المصـــدر : ف.بيشيـــر ، ص 279 مصـــدر مذكـــور.

"Part de contrat 67/77"



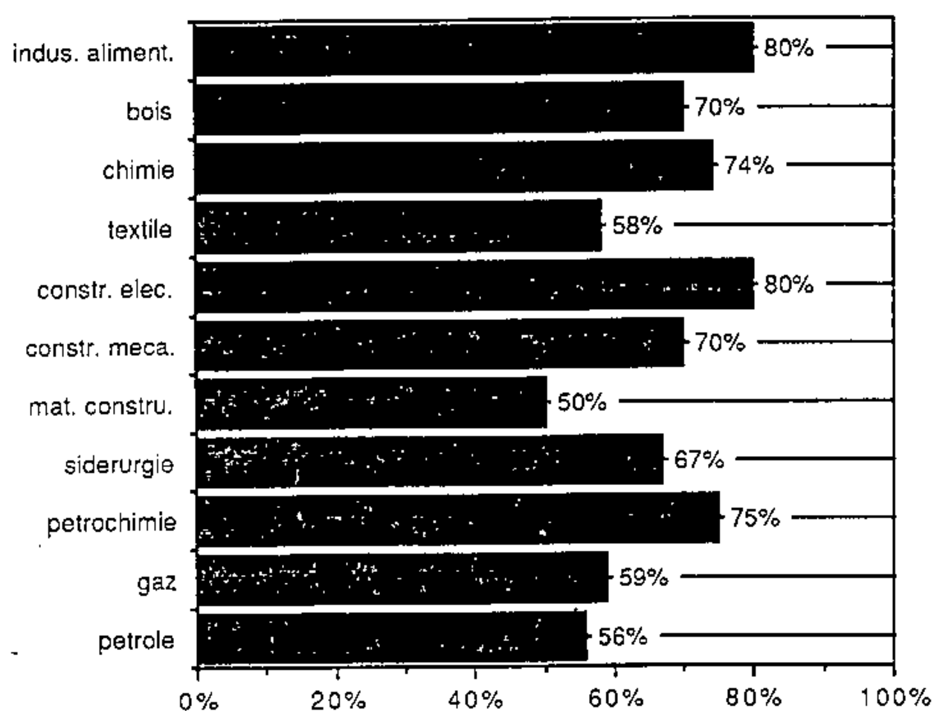
جـــدول درجـة تمـركـز استيــراد التكنولوجيـا للفــــروع الصناعيــة (1967 - 1977)

النسبـة المئـويـة للشركات الأجنبيـة الأربعـة الأولـــى فـــي مبلـــغ العقـــــود.

بتـــــرول	56
بتـروكميـــاء	75
الحـديد و الصلـب	67
مـواد البنـــاء	50
ميكـانيـــك	70
البنـاء الكهربـائـــي	80
النسيـــج	58
الكميـــاء	74
الخشبـــ	70
التغذيـــــة	80
الغـــاز	59

المصـدر ف.بشيـر ص 260 مصـدر مذكــــور.

Centralisation des transferts de technologies sur les quatres premiers fournisseurs



ونلاحظ من خلال هذا التطور لمختلف الصيغ التعاقدية ما يلي :

- ان صناعة الحديد و الصلب هي الفرع الوحيد الذي يظهر فيه انخفاض لاستعمال الصيغ المدمجة لاستيراد التكنولوجيا ، حيث يدل هذا على محاولة المؤسسة الوطنية على مراقبة التقنيات المستعملة في هذا الفرع التمهين عليها.

- ان استعمال الصيغة المجزأة في فرع المحروقات يراه البعض ناتج عن تعقيد وسعة مختلف أنشطة انتاج الغاز ، وليس بارادة التقليص من الانفتاح الخارج. و يبين التطور لمختلف الصيغ المستعملة طوال هذه الفترة ان درجة انفتاح فرع المحروقات ارتفعت تدريجيا خلال هذه المرحلة مما يدل على نقص نسبي للتحكم في عملية استيراد التقنيات لهذا الفرع.

- استحوذت الصناعات المصنعة على % 87 من عقود المفتاح في اليد و 41,2% من صيغ المنتوج في اليد. هذا يدل على أن العرض الخارجي للتقنيات كان مرتفعا طوال هذه الفترة.

- يختلف المبلغ المتوسط لمختلف الصفقات من مخطط الى مخطط آخر ، و يتميز بزيادة خلال هذه الفترة . و يبين لنا الجدول الصفحة 112 أن بالنسبة لصناعة السلع المنتجة

عرفت الاستثمارات زيادة حيث من 40,6% أصبحت 47,6 % ولكن المبلغ الخاص بصفقات الانتاج انخفض من 33 % الى 31 % لهذه الفترة ولكن صناعة السلع الاستهلاكية ارتفعت فيها حصة الاستثمار من 8,5 % الى 11,8 % كما ارتفع مبلغ صفقاتها من 16 % الى 19 % من مجموع الصفقات . أي بمعنى آخر بينما الاستثمار الصناعي يتجه أكثر فأكثر نحو صناعات السلع المنتجة ، أن عرض التكنولوجيا الخارجي الذي ينتج عنه يتجه أكثر نحو قطاع السلع الاستهلاكية"[18].

3 _ 3 _ 2 : تقييم الاشكال التعاقدية لاستيراد التكنولوجيا لفترة 1976 _ 1985 :

أن أساس تحليلنا لتطور الأشكال التعاقدية لاستيراد التكنولوجيا لهذه الفترة هو الأعمال التي قام بها السيد ر. عبدون[19] حيث أخذ عينة من العقود التي تم ابرامها خلال هذه المرحلة .

5 _ 3 _ 2 _ 1 : توزيع الأشكال التعاقدية بالنسبة لمختلف الفروع الصناعية : يساوي مجموع هذه الصفقات سبعة وخمسين صفقة مبلغها 36 ملیار دینار جزائري ، حيث تقاسمت الفروع الاقتصادية هذا المبلغ كالتالي :

- صناعة الغاز : حزت هذه الصناعة تقريبا على النصف من المبلغ الاجمالي لمجموع الصفقات مع أن عدد صفقاتها يكوّن الربع من اجمالي الصفقات و هذا ما يتضح في الجدول التالي .

جـــدول توزيع العقــود الصناعيـــة حسب الفـــروع و حسب البلدان الأصلية للشركات (57 عقد) 1976 _ 1985.

	المجمـــــوع	فرنســـا	ألمانيـــا الغربيــة	ايطـــاليا	الولايـات المتحـدة	اليـــابان	الاتحـــاد السوفياتي	ألمانيا الغربية	آخـــرون
المحروقـــات									560
الغـــــاز	17380	910		1650	8200	6000			
البتـــرول	410	18		392					
سلـــع الانتاج									
البناء الميكانيكي و المعدني.	3070		2465		135			470	
السلـــــع									
المعـــادن	130				130				
الطـــاقـــة	1458	70	600			120			668
بتروكميـــاء	1940					1940			
الحديد و الصلب و العدانة .	4320	380	160			2120	1500		160
مواد البناء	2510	1900				420			190
سلـــع الاستهلاك									
كميـــاء	1035	450		550		25			
تغذيـــة	2075	75		1430					570
النسيـــج و الجلود	1080	380		330					370
الخشـــــب	320								320
المجمـــــوع	35,728	4,243	3,225	4,352	8,465	10,635	10,500	470	2,838

المصـــــدر : R. ABDOUN CREAD N° 16 - 4ème Trimestre 1988 - ص : 23

- صناعة الحديد و الصلب و العدانة حصتها تساوي ٪ 12 من مجموع الصفقات.

- صناعة البناء الميكانيكي و المعدني حصتها تساوي 9٪ من اجمالي الصفقات.

- صناعة مواد البناء حصتها تساوي ٪ 7 من اجمالي الصفقات.

- صناعة البترول حصتها تساوي ٪ 1 من اجمالي الصفقات.

- صناعة الخشب حصتها تساوي ٪ 1 من اجمالي الصفقات.

أحرزت المحروقات على حصة الأسد ٪ 49 من المبلغ الاجمالي. حظيت الصناعات الوسيطة على 29٪ من المبلغ الاجمالي. أما الصناعات الاستهلاكية بلغت 13٪ و صناعة سلع الانتاج 9٪ من المبلغ الاجمالي للصفقات.

نلاحظ أن قطاع المحروقات حظي بالقسط الأوفر كما هو الحال عليه بالنسبة للاستثمارات. و النسبة المتمثلة في مبلغ الصفقات في الاستثمار بقيت مستقرة عكس ما هو جاري في باقي الفروع الصناعية الأخرى التي انخفضت فيها هذه النسبة من ٪ 32 في بداية الفترة الى ٪ 6 في أواخر نفس الفترة . و يشهد جدول الصفحة ٨ ﺗ ٨ على ذلك. فاذا كان هذا الانخفاض يعكس الاحلال المتزايد لسياسة استثمار تتمحور حول تقويم الامكانيات الموجودة فهي في نفس الوقت تميل الى احلال الوسائل الوطنية للانجازات بالشركات الأجنبية"[20].

كما تميزت هذه المرحلة بانخفاض نسبي فيما يخص ابرام الصفقات مقارنة بالمرحلة السابقة. و هذا الانخفاض يخص جميع الفروع الصناعية و لكن بدرجة متفاوتة حيث بلغ المعدل السنوي للصفقات المبرمة لسنة 78 - 1979 عشرة صفقات و خلال المخطط الخماسي الأول أصبح

جدول : الانستثمارات العامة و مبلغ عقود المحروقات
وباقي الصناعات الأخرى 76 - 1984
(النسبة السنوية بـ 10^9 دج و بـ %)

	1976 - 77	1978 - 79	1980 - 84
المحروقات			
الاستثمار (1)	12,4	16.1	10.7
العقود (2)	1,9	2,8	1,7
(1) و (2) بـ %	% 16	% 17	% 16
الصناعات باستثناء المحروقات			
الاستثمار (1)	12,6	17,2	13,7
العقود (2)	3,9	2,8	2,9
(1) و (2) بـ %	% 32	% 16	% 6

المصدر

R. ABDOUN CREAD N° 16 - 4ème Trimestre , 1988

ص : 23.

ستة صفقات أما سنة 1985 لم يتم ابرام الا ثلاثة صفقات وسنة 1986 لم يتم فيها الاتفاق على أية صفقة. وهذا الانخفاض الذي يعكس في حد ذاته التقليل من الاستثمارات الصناعية يبرز في نفس الوقت أنه قد تم نسبيا وضع الفروع الصناعية الجديدة بالجزائر. وأن الدولة قد حددت من بداية الثمانينات الاستثمارات المنوطة بتقويم الامكانيات الموجودة بدلا من استثمارات التوسع أو غيرها.

عرفت صيغة المنتوج في اليد انخفاض ملحوظ بعد سنة 1977 حيث بلغت 12 % من مجموع الصفقات الشاملة لسنة 78 - 1979 و 5 % خلال النصف الأول للثمانينات. فاللجوء المكثف لهذه الصيغة التعاقدية يعكس الارتفاع الكبير لعدد المشاريع الصناعية، ويشهد على هذا كون أن المخطط الرباعي الثاني يعتبر المرحلة التي وصل فيها اللجوء الى صيغة المنتوج في اليد الى ذروته، كما أن هذه المرحلة تميزت بأنها عرفت أكبر عدد سنوي متوسط للصفقات المبرمة. فيرجع هذا الانخفاض الملحوظ بعد سنة 1977 للعوامل التالية:

- وجود عاملين محليين تم تأهيلهم خلال تنفيذ المشاريع الصناعية السابقة جعل الصفقات اللاحقة لا تحتوي بالضرورة على بند التكوين.

- هذه الفترة تتطلب الرفع من قدرات الانتاج القائمة منذ السبعينات مما يجعل التكوين غير ضروري كما هو الحال بالنسبة للمرحلة السابقة التي تمت فيها عملية انشاء الصناعات الجديدة ، و هيمنت صيغة المنتوج في اليد على الصناعات الاستهلاكية حيث تم ابرام 24 صفقة خلال 76 - 1985 و 12 صفقة كانت من حظ فرعي التغذية و النسيج و الجلود.

أما بالنسبة للصناعات التي تعتبر قديمة كصناعة مواد البناء و الصناعة البتروكيماء ، سيطرت عليها صيغة المفتاح في اليد ، و سيطرت صيغة المجزأ على صناعة الحديد و الصلب كما هو الحال بالنسبة لمرحلة المخططات التنموية الثلاثة الأولى.

5 - 3 - 2 - 2 - 2 : تمركز العرض الخارجي للتكنولوجيا :

ان مختلف الفروع الصناعية يتقاسمها عدد قليل من الشركات الأجنبية الاحتكارية ، فقراءة الجدول التالي تكشف لنا أن هذه السيطرة من طرف الشركات الأجنبية كانت كالتالي :

- تقاسمت الشركات اليابانية و الأمريكية صناعة الغاز بنسبة تساوي % 80 من الصفقات.

- صناعة البتروكمياوية تسيطر عليها تقريبا الشركات اليابانية .

- صناعة الحديد و الصلب و العدانة تتقاسمها بأكثر من ٪ 80 الشركات اليابانية و شركات الاتحاد السوفياتي.

- صناعة مواد البناء حظت بها الشركات الفرنسية .

- تسيطر الشركات الايطالية على ٪ 70 من صفقات صناعة المواد الغذائية.

- تتقاسم الشركات الفرنسية و الشركات الايطالية تقريبا جل صفقات الصناعة الكيمياوية .

- تسيطر الشركات الهولندية و شركات ألمانيا الغربية على ٪ 75 من صفقات الطاقة .

- فيما يخص صفقات صناعة النسيج كل من الشركات الفرنسية و الشركات الايطالية و الشركات البلجيكية لها حصص متعادلة .

- تسيطر الشركات الايطالية على ٪95 من صفقات صناعة البترول.

- و تملك الدول الرأسمالية المتقدمة ٪ 95 من المبلغ الاجمالي لهذه العينة المدروسة من الصفقات (36 مليار من الدينار). و حصلت الدول النامية على 38 مليون من الدينار، و باقي المبلغ حزت عليه الدول الاشتراكية التي تتمثل في الاتحاد السوفياتي و ألمانيا الشرقية .

- فبالنسبة للمبلغ الخاص لكل صفقة من صفقات مختلف الفروع الصناعية النسبة المتكونة من عدد قليل من الشركات الأجنبية مرتفعة جدا و هذا يدل على أن تدخل عدد قليل من الشركات الاحتكارية ممركز

جدا. ولقد اشتدت درجة هذا التمركز خلال هذه الفترة حيث ان على العموم شركتان يتقاسمان تقريبا % 50 من الصفقات. "وهذا التخصص الصناعي للشركات الأجنبية حسب البلد الأصلي في السوق الجزائرية لتقنيات التصنيع يصور الأوضاع الخاصة لهذه الشركات في السوق الدولية"[21].

حصـــة الشركتيـــن الرئيسيتيـــن بالنسبـة لمبلـغ العقـــــود لكـــل فـــرع (57 عقـــد) 1976 - 1985 :

الفـــروع	حصـة الشركتين الأوليتين %	البلد الأصلـــي للشركـــات	نصيب كل فرع من المبلغ الاجمالـــي للعقـود %.
البتـــرول	95	ايطـاليـــا	1
الغـــاز	67	يابان - الولايات المتحدة	49
البناء الميكانيكي	42	ألمانيا الغربية و ألمانيا الشرقية	9
الطـاقـــة	73	ألمانيا الغربية + هولندا	4
البتروكيميـاء	52	اليـابـــان	5
الحديد و الصلب العدانة .	58	الاتحاد السوفياتي-اليابان	12
مواد البنـاء	76	فـرنســا	7
الكميـاء	96	فرنسا - ايطاليـا	3
التغذيـة	75	اسبانيا - ايطاليا	6
النسيـج	72	بلجيكا - ايطاليا- فرنسا	3

المصـــــــدر

CREAD N° 10 4ème Trimestre 1988 ص : 26

5 - 3 - 3 : محددات تغيير صيغ الانجاز الصناعي :

يتحدد تطور أشكال استيراد التكنولوجيا بالعناصر التالية [22]:
حجم الاستثمارات الصناعية ، السياسة التكنولوجية و أشكال التداول الدولي للتقنيات.

5 - 3 - 3 - 1 : أثر حجم الاستثمارات الصناعية :

يتضح لنا من خلال الاحصائيات السابق ذكرها أن حجم الاستثمارات العامة عرف تزايد مستمرا خلال المخططات التنموية الثلاثة الأولى و توزيع هذه الاستثمارات كان دائما في صالح الصناعة و لا سيما صناعة سلع الانتاج التي ترفع من المستوى التقني لقدرات الانتاج التي سيتم وضعها. خلال انجاز هذا العدد الكبير من المشاريع أصبح التناقض حدا بين الوسائل المتاحة لتحقيقه واحتياجاته سواء بالنسبة لليد العاملة المؤهلة ، أو مواد التجهيز أو وسائل التصور و الانجاز. و فرض هذا التعجيل لوتيرة الاستثمار اللجوء الى الأشكال التعاقدية المدمجة لتحقيق المشاريع الصناعية ، زيادة على ذلك تقوم المؤسسة العامة بانجاز عدة مشاريع في آن واحد بحيث لا تكون هذه الأخيرة من بين المشاريع الأولية و هذا ناتج عن حكم الأجهزة المركزية لفعالية المؤسسة العامة من خلال المشاريع التي تكون بصدد الانجاز أو التي تم انجازها.

5 - 3 - 3 - 2 : أثر لا مركزية السياسة التكنولوجية :

في الواقع تتمتع المؤسسة العامة باستقلالية نسبية ازاء المركز في اطار سياستها التكنولجية بما أنها مقيدة في اختيار أشكال انجاز مشاريعها بوتيرة الاستثمارات و بالقيود الفنية الاقتصادية.

و يمكن أن نستنتج مما سبق أن تطور استيراد مختلف أشكال التكنولوجيا كان مهما في تحديد كل من تزايد حجم الاستثمارات الصناعية ، و الرفع من المستوى التقني الناتج عنه ، و كذلك السياسة التكنولوجية المتبعة من طرف المؤسسات العامة حيث تتمتع هذه الأخيرة باستقلالية نسبية ازاء مركز التخطيط بما أن الاختيار التكنولوجي و أشكال الانجازات هي من اختصاص المؤسسة فلا تتدخل الهيئة المركزية للتخطيط و لا الوزارة المعنية بالمشروع في فحصه و معالجته من الناحية التكنولوجية ، و المراقبة الوحيدة الممكنة هي المراقبة المالية التي تقوم بها البنوك.

ان آثار لا مركزية السياسة التكنولوجية على أشكال استيراد التقنيات متناقضة : لأن من جهة الانتحاء الى اللامركزية لكون قرار الاستثمار يعطي للمؤسسة العامة أكثر استقلالية فيما يخص سياستها التكنولوجية و لكن من جهة أخرى قرار الاستثمار يبشر استقلالية النمو القطاعي بالنسبة للمركز. يعني أنه حيث يتعلق بالسياسة التكنولوجية ، تقلص اللامركزية من درجة حرية كل الفروع المختلفة في وقت واحد.

وفي ظل شروط الانفتاح على السوق العالمية تنطوي لا مركزية السياسة التكنولوجية على أكبر حساسية للنمو القطاعي بالنسبة للتأثيرات الاقتصادية الخارجية. وبالفعل طبعت تطور أشكال استيراد التكنولوجية الاتجاهات التي تؤثر على تداول التقنيات على المستوى العالمي. وهكذا تحيلنا اللامركزية الى المحددات الخارجية للسياسة التكنولوجية.

5 ـ 3 ـ 3 ـ 3: أثر أشكال التداول الدولي في مجال التكنولوجيا:

كما يخضع تطور أشكال استيراد التكنولوجية بالنسبة للقطاع العام الى عوامل داخلية مثل حجم الاستثمارات ولا مركزية السياسة التكنولوجية فهو يخضع كذلك الى عوامل خارجية حيث أن هذه الأخيرة تقوم على أساس العوامل الداخلية. بالفعل ان الأشكال المدمجة تسمح للشركات الأجنبية بأن تحمي وتواصل مراقبتها الاحتكارية للتكنولوجية حيث أن صيغة المفتاح في اليد تسمح لها بالسيطرة الشبه الكلية في اختيار المناهج وسلع التجهيز والموافقة بينهما أما فيما يخص صيغة المنتوج في اليد فهذه السيطرة تشمل مراحل تكوين العمال والتسيير الأولي للقدرات الانتاجية فهي اذن على العموم تتجاوز انجاز الاستثمار وتشمل الانتاج كون اختيار التوليفات المحددة للمناهج ولسلع التجهيز تسمح لها بخلق ايراد يتعلق بالتموين بقطع الغيار، وتجديد

سلع التجهيز ، الاصلاح و الصيانة ، و انتداب المختصين و التربص التقني للعمال الجزائريين . و هذه الشركات التي يتعامل معها القطاع الصناعي العام غالبا ما هي شركات احتكارية عديدية منتجة لسلع التجهيز مثل[23] شركات ألمانية الغربية و الشركات الأمريكية و كذلك الشركات المسيطرة لرؤوس أموال عامة مثل الشركات الفرنسية و الشركات الايطالية و كذلك مجموعات بنكية مثل شركة الهندسية البلجيكية

" يجب أن تربط الأشكال و العوامل التي تحدد تداول التكنولوجيا بالطرق التي بمقتضاها تستعمل التكنولوجيا على المستوى الدولي من طرف الدول التي تملكها ، و يظهر التصدير كلحظة حاسمة ضمن التداول الدولي للتكنولوجيا ، و تطور الصيغة الرئيسية التي يتم على شكلها التصدير تسمح بتعيين منطقين للتداول الدولي للتكنولوجيا الأول مرتبط بنشأة السوق العالمية و الثاني ناتج عن وجود الشركات المتعددة الجنسية و فيما يخص كلا المنطقين ان التداول التكنولوجي ينزع الى أحداث حركة توحيد الشروط التقنية داخل الحيز الاقتصادي العالمي"[24].

فظهور صيغة التداول الدولي للتقنيات[25] لا نستطيع أن تمس بشكل سلبي سياسة استيراد التكنولوجية للمؤسسات العامة الجزائرية الا اذا كانت هذه الأخيرة تتعامل و تتصرف مع الشركات الأجنبية بطريقة منفصلة

فتزداد حدة لا مركزية القرار التكنولوجي بمفعول تركز الرأسمالية و الاتجاه العالمي للمنافسة.

فتتناقض اللامركزية المحلية للسياسة التكنولوجية و التركز العالمي لتداول التقنيات مع أهداف السياسة التكنولوجية و حتى مع استراتيجية التصنيع الموجودة.

لقد اختلف خلال هذين العقدين الأخيرين تغيير صيغ الأشكال التعاقدية باختلاف الفروع الصناعية و عبر الزمن. كما تميزت السوق الجزائرية للأجهزة الصناعية بدرجة مرتفعة لتخصص الشركات الرأسمالية. و تم ميل متزايد للمبلغ المتوسط لمختلف الصفقات. كما عرفت العشريات الأخيرة انخفاضا نسبيا فيما يخص ابرام الصفقات.

و فعلا خضع هذا التغير لصيغ الانجاز الصناعي الى عوامل داخلية تتلخص في حجم الاستثمارات و لامركزية السياسة التكنولوجية و عوامل خارجية كأشكال التداول الدولي للتكنولوجيا.[26] و النتيجة بالنسبة للرأسمال الأجنبي هي العملية التي تجعل من المؤسسات العامة مكان لتثمين الرأسمال الدولي و في نفس الوقت المقتصر لعدم تثمين رأسمال الدولة فهذا يسمح بذلك. و سنرى في المبحث القادم الدور الذي لعبته الهندسة الصناعية المحلية لتثمين رأسمال الدولة و العراقيل التي واجهتها.

5 ـ 4 : المبحث الرابع : تطور القدرات التكنولوجية المحلية :

5 ـ 4 ـ 1 : تدخل الهندسة الصناعية في مراحل دورة المشروع :

يعرف المختصون الهندسة الصناعية بأنها كفاءة للسيطرة على كل العمليات التي تستخدم في تصور و انشاء منشأة صناعية و يتعلق الامر بعمليات الدراسة و التصور التي تقود الى تحديد طبيعة و أبعاد و خصائص المنشأة ، و عمليات تنسيق مختلف المراحل التي يمر بها المشروع و كذلك مختلف التخصصات التي تتدخل في انجاز المنشأة كما يتعلق الأمر كذلك بعمليات التمويل و المُفاوضات الخاصة بصفقات الدراسة و البناء ، و شراء الأجهزة و المعونة التقنية و التكوين.

و يبقى اذن دور الهندسة الصناعية حاسما في الاختيارات التكنولوجية القاعدية الخاصة بتحديد و انتقاء البدائل الممكنة لانجاز المنشأة . و في تقييم و خيار المناهج و الأجهزة الضرورية.

و تسعى الهندسة الصناعية من خلال مهامها الى تحقيق دراسات مفصلة للاختيارات التقنية و الاقتصادية حتى يتم استنباط العناصر التالية :

- العناصر الجوهرية للسوق التي يجب أن تسترعي الانتباه في قرار الاستثمار (التحليل الكمي و النوعي للحاجيات بالنسبة لقدرة الانتاج بمقارنة التكاليف و الأسعار ، دراسة الموقع ، تقدير مدة الانجاز.

- العناصر التقنية - الاقتصادية التي تسمح بتحديد الشروط التقنية المثلى لانشاء المشروع (الوصف العام للعمليات التقنية - حجم و تقييم الاستثمار - اختيار البدائل التكنولوجية لبناء المشروع) - قدرة الانتاج ، تشكيلة المنتوجات.

- العناصر المتعلقة بمردودية المشروع (دراسة موارد التمويل - التحليل البنيوي للاستثمار - تحليل كلفة الانتاج).

- العناصر الخاصة بدراسة نضج المشروع و التي تتيح أحسن اختيار للمناهج و الأجهزة التي لها مفعول على فعالية الاستثمار.

فبالفعل ان تصور و انشاء منشأة صناعية يستلزم وسائل و آهليات لا سيما بشرية و تقنية هامة للقيام بالمشروع .

و تبين التجارب أن كلفة الهندسة الصناعية تظهر من خلال بنية الاستثمار ضعيفة فليكن تقريبا 10% من الكلفة الاجمالية للاستثمار و ان تدخلها يسمح ببعض الاقتصاديات ، كعدم استطالة مدة انجاز المشروع ، و عدم تجاوز الغطاء المالي المخصص للمشروع ، و عدم تأخر صعود وتيرة الوحدات الانتاجية . فكل هذه الاقتصاديات تثبت ضرورة تدخل الهندسة الصناعية في انجاز المشاريع؟ و تبين أن[27] دورها تجاوز مهمة تعميم و نشر التجربة الصناعية ، لكي يصبح عون لتراكم الرأس المال. فيمكن أن ينظر اليه كجزء من الرأس المال الاجتماعي الى جانب

الأقسام الأخرى (الرأسمال المالي - الصناعي ، التجاري و البنكي -) حيث يحتل مكانة معينة ازاء هذه الأقسام كونه يضمن تسيير متوسطات معاملات الانتاج و التبادل المطبقة على تثمين الرأسمال في العملية المختصة بتكوين الرأسمال.

فبالنسبة لجزائر ان هذا الدور الحاسم الذي تلعبه الهندسة الصناعية في السيطرة على التكنولوجيا و تكوين الرأسمال المادي هو الذي حفز و حث على تطويرها ابتداء من انطلاق عملية التصنيع.

5 - 4 - 2 : تطور الهندسة الصناعية المحلية :

5 - 4 - 2 - 1 : ضرورة تطوير الهندسة الصناعية الوطنية :

تمحور الهدف المنشود للالمام بالهندسة الصناعية في الجزائر حول محورين :

- المحور الأول هو التطوير المسبق لقسم انتاج وسائل الانتاج.

- المحور الثاني يشمل الجمع بين الطرفين المتعاملين يعني متعامل أجنبي لا يسعى الى توطيد التبعية التكنولوجية و يتمتع باستقلالية تامة بالنسبة للشركات الأجنبية و متعامل وطني واع بمجازفة الهندسة الصناعية بالنسبة للتبعية التكنولوجية و يبحث عن تطوير أنشطة ترمي الى تطور المشروعات الاستثمارية.

و ظهر تشجيع و ترقية الهندسة الصناعية المحلية جليا

من خلال الوثائق الرسمية حيث نص الميثاق الوطني[28] من أجل حل المشاكل التي يطرحها انجاز المشروعات الاستثمارية على تكوين وسائل وطنية محليا تقوم بالدراسات و التصور و التنفيذ ، و تصبح فيما بعد قادرة على اعداد و تحسين بنفسها تقنيات الانتاج يعني تسدخل مجال الهندسة الصناعية ، و تسيطر على التكنولوجية ، و سنرى فيما يلي كيف تم تطوير بنيات الهندسة الصناعية المحلية .

5 - 4 - 2 - 2 : تطوير بنيات الهندسة الصناعية الوطنية : فرض انجاز المشروعات الاستثمارية خلق و تطوير هندسة صناعية وطنية ، فتم اللجوء الى ثلاثة صيغ :

* خلق بنيات وطنية مستقلة .
* خلق على مستوى المؤسسات الوطنية الرئيسية مصلحات مدمجة خاصة بالهندسة الصناعية .
* خلق شركات مختلطة : مشاركة المؤسسات الوطنية مع الشركات الأجنبية للهندسة الصناعية .

أ - البنيات الوطنية المستقلة : تتدخل هذه البنيات في مجال ضيق يقتصر على بعض فروع الصناعة الصغيرة و الصناعة المتطورة جدا . كما ينحصر هذا التدخل في المراحل البسيطة نسبيا ، أما المراحل المعقدة للمشروع فتقاول من الباطن عن طريق الشركات المختلطة أو الشركات الأجنبية للهندسة الصناعية . و في الواقع[29] على مستوى مجموع الفروع

الصناعية ، دور هذه البنيات مهمش لأن الفروع الرئيسية : قسم منتوجات الانتاج و المنتوجات الوسيطة موجودة تحت كنف المؤسسات العامة و تجد هذه الأخيرة اللجوء الى مصلحاتها المدمجة أو الى الشركات المختلطة كلما اقتضاه الأمر.

ب - البنيات المدمجة : قلص اللجوء المتزايد للصيغ المدمجة (المفتاح والمنتوج في اليد) من دور هذه المصلحات[30] و أهملت الفروع الميكانيكية و الكهربائية بشأن تطوير مصلحاتها الخاصة بالهندسة الصناعية علما بأن الفروع الميكانيكية لها خاصية لادماج الفروع الأخرى. و لها علاقات خاصة بالهندسة الصناعية.

فغلبت المشاكل على تطوير هذه المصلحات و فشلت كل المحاولات و هذا راجع في المقام الأول الى أن الشركات الأجنبية ترفض تجهيز الوحدات الانتاجية بمصلحات هندسة صناعية لأن شغلها الشاغل هو أن تبقى هذه الوحدات خاضعة لها طوال حياتها . كما لا تريد أن تخلق من ينافسها في ميدان تحتكره.

ج - الشركات المختلطة : ان هذه الصيغة هي مزج بين المؤسسات الوطنية و الشركات الأجنبية "حيث أن هذه الأخيرة جلها ينتمي الى الدول الرأسمالية يعني انما نفس الدول التي تموّن الجزائر بالأجهزة ، فهذا يدل من جهة على أن نفس رؤوس الأموال (أو لهم نفس الجنسية) تراقب

مختلف مراحل عملية التصنيع ، و من جهة أخرى الصلة الوثيقة بين تصدير الأجهزة و تصدير نشاط الهندسة الصناعية[31]. و تعتبر هذه الصيغة باهضة فيما يخص الحيازة على المعارف التكنولوجية ، و مهمشة للمتعامل الوطني حيث مشاركته ضئيلة في مختلف العمليات المكونة لمختلف مراحل المشروع. كما ترفض الشركات الأجنبية خلق بنيات تنافسها لا سيما انها ادركت مدى أهمية وظيفة الهندسة الصناعية في السيطرة على التكنولوجيا.

و نشير في هذا الصدد الى المحاولة[32] التي قام بها قطاع الحديد و الصلب فيما يخص تنظيم القدرات التكنولوجية المحلية. حيث نبين الأعمال التي قامت بها هذه المؤسسة لاقتناء و الالمام بالخبرة التي بدأت تلعب دورا حاسما عند أخذ القرار.

شرعت المؤسسة في وضع بنيات ضرورية تتيح بتراكم الخبرة و المهارة التكنولوجية المحلية . اذ قررت تطوير قدراتها التكنولوجية في الميادين التالية : الهندسة المدنية - ميدان قابلية المشروع للتحقيق ، و ميدان البناء.

فأنشأت لهذا الغرض وحدات صغيرة متخصصة أهمها :

- مؤسسة البناء للحديد و الصلب.
- مؤسسة الهندسة المدنية للحديد و الصلب.
- المؤسسة الوطنية لانجاز أعمال الحديد و الصلب و العدادة ، و من بين هذه الوحدات من يسير على نظام

الشركة المختلطة مما قد يطرح مسألة المساهمة الحقيقية للمتعامل الوطني في اتخاذ القرار التكنولوجي.

كما قامت المؤسسة بانشاء وحدة متخصصة تهتم بالمشاريع المتكررة في قطاع الحديد و الصلب كون أن الاستثمارات المكررة تسمح لها بمعرفة التطور المحقق بالنسبة للقدرات التكنولوجية المحلية. و تكفلت هذه الوحدة المتخصصة بالهندسة المعمارية الصناعية ، و يتجلى دورها في وضع مختصين همهم الوحيد هو جمع الخبرة فيما يتعلق بسر الصنعة التكنولوجي المحصل عليه من خلال المشاريع المتشابهة.

كما لعبت هذه الوحدة دورا هاما في اطار الاشكال المجزأة لاستيراد التكنولوجيا و ذلك في فتح الحزمة التكنولوجية بحيث أنها استطاعت من جهة جمع الخبرات التكنولوجية في جميع الميادين و من جهة أخرى بثها بطريقة منسقة و منظمة.

و يبين الجدول التالي أن القدرات الوطنية للهندسة الصناعية سمحت بتغطية تقريبا 30 % من الحاجيات الوطنية هذه الحصة تساوي 25 % بالنسبة للقطاع الصناعي و 40 % فيما يخص القطاعات الأخرى. و بالفعل تزايد استيراد المعونة التقنية الأجنبية خلال هذه المرحلة (67 - 78) حيث تعتبر "القطاع العام الصناعي أكبر مستهلكا للمعونة التقنية الأجنبية : مثلت هذه الأخيرة في آخر هذه المرحلة 2,6 % من الانتاج الوطني الاجمالي (المعونة

معـــدل تـغـطـيــة الحاجيــات بــالــقــدرات الــوطنيــة للهنـــدســة الصنــاعيــة للانجــاز فـــــي سنـــــة 1978.

القطــاع	الاستثمارات السنويــة (مليون من الدينار)	الحاجيات (مليون من الساعات)	المــوارد (مليون من الساعات).	%
الصنــاعــة	32 600	48	12	25
السكن و المرافق الأساسيـــة .	20.100	20	08	40
المجمـــــوع	52.700	68	20	30

المصـــــــــــــدر :

S.P. THIERY "La crise du système productif Algérien"
Thèse d'Etat - GRENOBLE , 1982 - 213 : ص

للاستغلال) و 11٪ من تكاليف الاستثمار (الهندسة الصناعية)[33]
و نستخلص مما سبق أن الهندسة الصناعية هي عامل عقلنة و حيوية فالالمام بها يرتكز على الموارد البشرية التي يجب أن تحسّن بصفة متواصلة حتى تصبح تتمتع باستقرار يمكن اعادة انتاجها ، و يرفع استعمالها من مستوى قابلية المنافسة للجهاز المنتج.

3 - 4 - 2 - 3 : تقدير حصة الهندسة الصناعية في الاستثمارات الصناعية :
مهما اتسم تقدير كلفة الهندسة الصناعية بالانقاص فانها مرتفعة بالنسبة لمتوسط المعاملات الدولية الذي يساوي 10. ففي الواقع[34] اختلف ارتفاع هذه الكلفة من فرع الى فرع حيث عرفت الفروع المنتمية لقسم منتوجات الانتاج أقصى ارتفاع . فيدل هذا على غلاء التكنولوجيا المستوردة.

3 - 4 - 2 - 4 : عراقيل تطوير الهندسة الصناعية المحلية :
تبين التجارب الخاصة بالاستثمارات التي حققت في الجزائر أن تطور نشاط الهندسة الصناعية تعرض لعدة مشاكل نحصر منابعها فيما يلي :

- تأثرت الهندسة الصناعية بالتوسع الصناعي المعجّل مما جعل حصّتها تتقلّص شيئا فشيئا.
- تنوع المناهج و تكاثر المشيدين في ميدان انجاز المشروعات.
- تطلبت متابعة العدد الكبير للمشروعات تجنيد عدد كبير من الاطارات الوطنية و تعيينهم في مهام

ادراية مما جعل الاطارات الأجنبية تحظى بمجال تصور و اعداد و انجاز المشروعات ، علاوة على ذلك اتسام اليد العاملة الجزائرية بعدم الاستقرار في مناصب العمل أعاقها على تراكم الخبرات و المهارات التكنولوجية.

- كما تعارضت صيغة عقود الانجازات الاستثمارية مع استخدام اليد العاملة المحلية ، و لم تستطع هذه الأخيرة على أن تنظم و تشكل فئات متجانسة قادرة على استيعاب التكنولوجيا و الزيادة من تراكم سر الصنعة.

- كما تأثر نشاط الهندسة الصناعية بتباطيء و تعقيد الاجراءات الادارية على المستوى الوطني ، و بتنوع المعايير و متوسط المعاملات التي لم يسمح بتكوينها محليا.

و يمكن ان نستخلص أن المفعول السلبي لهذه العناصر آل الى تباطيء تطوير بنيات الهندسة الصناعية المحلية ، مع أن تصور و انشاء المشاريع الصناعية يبقى من بين أهم أنشطة الهندسة الصناعية حيث تعتبر السيطرة على الهندسة الصناعية أحد الشروط الجوهرية للتحكم في التكنولوجيا. فاذن هي مرحلة أساسية في عملية تطور القدرات التكنولوجية المحلية ، "حيث يجب أن تدمج أهداف تطوير هذه الأخيرة في استراتيجية واسعة تراعي العوامل ما قبل الاستثمار و العوامل ما بعد الاستثمار. و هكذا يمكن حتى للشكل الذي تكتسبه الحيازة على التكنولوجيا ،

أن يحدد فيما بعد الامكانيات التي تحظى بها القدرات التكنولوجية لكي تدمج في مشاريع استثمارية"[35].

وصفوة القول لم يكن للهندسة الصناعية المحلية دورا فعالا في عملية التصنيع ، لأن المتعامل الوطني تعذرت عليه السيطرة على التكنولوجيا لأن[36] أي محاولة في هذا الميدان الا واصطدمت باستراتيجية الرأسمال في مرحلته الجديدة للتدويل ، حيث تكمن هذه الاستراتيجية في التنازل للدول النامية فقط عن أقسام قدرات الانتاج والاحتفاظ بمراقبة السيرورة التكنولوجية ولا سيما وظيفة الهندسة الصناعية.

5 - 5 : المبحث الخامس : مراحل استيراد التكنولوجيا :

في اطار مختلف المخططات التنموية ، كانت المؤسسات العامة ملزمة بصفتها مقرا وأداة للاستثمار في ابرام عقود استثمار مع الشركات الأجنبية و سنعرف فيما يلي عقد الاستثمار .

5 - 5 - 1 : تعريف عقد الاستثمار :

ان عقد الاستثمار هو عقد مكتوب متفق عليه بين الحائز على التكنولوجيا (المؤسسة الوطنية) و المشيد بائع التكنولوجيا الشركة الأجنبية) . و يشكل موضوع العقد انجاز مصانع ، ورشات ...الخ غالبا ما تتبع خدمات (معونة تقنية براءة ..الخ).

و اختلفت هذه العقود المرتبطة بالاستثمار باختلاف متطلبات المؤسسات العامة فشملت المفتاح في اليد ، المنتوج في اليد ، التكوين ، المعونة التقنية ، هندسة الصناعية ...الخ. و فرضت عقود الاستثمار عدة اجراءات تقوم بها المؤسسة العامة قبل ان يبرم العقد. و نفضل في هذا الاطار التركيز على بعض الجوانب التي تبدو بالنسبة لنا مهمة .

5 - 5 - 2 : مراحل سيرورة استيراد التقنيات :

5 - 5 - 2 - 1 : المناقصات الدولية : تحاول المؤسسة العامة بهذا الاجراء خلق منافسة على مستوى السوق الدولية ، حيث تحدث المناقصات سلسلة من الترشيحات و التعهدات

التي يجب فحصها على أساس المعايير التالية :

- قدرات المورد فيما يخص القيام بالعمل المطلوب، خبرته و مهارته في هذا الميدان.

- وضعيته المالية.

- الاسعار و مدة الانجاز المقترحة من طرفه.

نلاحظ هنا أن الهدف من هذا الاجراء هو خلق منافسة على المستوى الدولي، لكن السوق الدولية (كما رأيناه) هي محتكرة من طرف الأقلية (بعض الشركات المتعددة الجنسية) فإن مسعى المؤسسة الوطنية يذهب سدى.

4 - 5 - 2 - 2 : عملية المفاوضات : تجري عملية المفاوضات بين الشركات الأجنبية و المتعامل الوطني ، و في الواقع تنطوي على وضعيتين مختلفتين لكل من الحائز على التكنولوجيا و موردها.

أ - وضعية مورد التكنولوجيا : غالبا ما يحتل المورد وضعية الاحتكار التام أو احتكار الأقلية ، و تتدعم قوته كونه يملك القرار التكنولوجي ، كما يملك المعلومات التي بوسعه أن يتصرف فيها كما يشاء . كما يتميز بخبرات و مهارات فيما يخص العقود الدولية و المفاوضة تفوت بكثير خبرات المتعامل الوطني في هذا الميدان

ب - وضعية المتعامل الوطني : هناك عدة عوامل تجعل المتعامل الوطني في وضعية حرجة ، حيث يغتنم مورد التكنولوجيا الفرصة لصالحه . فتتلخص هذه العوامل فيما يلي :

- لا يتمتع المتعامل الوطني بالكفاءة اللازمة التي تسمح له بأن يختار التكنولوجيا المتلائمة ، كما ليس له القدرة التجارية و المعلومات التكنولوجية اللازمة لكي يستطيع ان يراقب بصحة ما يباع له .

- و جعلته قلة القدرات التكنولوجية غير قادرا على تجزأة التكنولوجيا المستوردة ، و غير قادرا على معرفة الحلول البديلة (التعرف على موردين آخرين) غير متمكنا من معرفة مدخلات أخرى.

- كما عمل التباطىء البيروقراطي بمغيرية المتعامل الوطني ، و قوى غياب أو نقص وظيفة الهندسة الصناعية تبعية مورد التكنولوجيا حيث أنه يعلم أن ليس هناك بدائل بالنسبة للمتعامل الوطني.

3 - 2 - 5 - 3 : سريان العقد : يدخل العقد في حيز التنفيذ عندما توافق عليه كل من السلطات الجزائرية و الأجنبية .

3 - 2 - 5 - 4 : البنود المالية للعقد : عموما توضح هذه البنود العناصر التالية :

- مبلغ العقد

- أساليب التسديد المستعملة من طرف المتعامل الوطني : العملة المستعملة للتسديد ، المبلغ المحول بالعملة الصعبة ، المبلغ بالدينار ، المتعامل الذي يدفع أعباء الضرائب و الرسوم ، أسلوب التسديد عربون أو تسليف ...الخ.

- مراجعة الاسعار في حالة عدم احترام شروط التعاقد . اذ هناك ضمانات منصوص عليها تعاقديا و هي: ضمان حسن تنفيذ المشروع ، ضمان مدة انجازه ، ضمان نوعية الانتاج و القدرة الانتاجية للمشروع. ففي حالة عدم احترام هذه الضمانات هناك عقوبات منصوص عليها. و نشير هنا الى [37] أن السعر المتفق عليه من طرف المتعاقدين في البداية غالبا ما يكون موضوع اعادة تقييم و مراجعة بمجرد ما يدخل العقد حيز التنفيذ. فمثلا في حالة المحروقات استطاع المتعامل الأجنبي أن يفرض بنود مالية تتماشى مع أهدافه ، فحققت مصانع تمييع الغاز كلها تقريبا بعقود الكلفة و الربح.

- العقوبة المنصوص عليها بشأن تعويض خسارة: ان احتمال عدم احترام الشروط المتفق عليها يجعل بروز النزاع بين الطرفين محتملا ، لذا يجبر المتعاقدان على تعيين في العقد البنود المنوطة بالقانون المطبق و اجراءات التحكيم و المحكمة المختصة.

- 5 - 3 : تنظيم الصفقات العمومية[38]:

و نشير الى أن الصفقات المنوطة بالاستثمار العام تقننها قوانين و نصوص و تسيرها لجان مختصة في هذا الميدان و هي [39] أعضاء مؤسسة مكلفة ببرمجة و مراقبة عقد الصفقات.

- اللجنة الوطنية للصفقات على مستوى وزارة التجارة.
- لجان على مستوى الوزارات - الولايات المؤسسات العامة.

هذه اللجان تمنح التأشيرة للصفقات التي لا يتجاوز مبلغها 100 مليون دينار في حالة عقود التجهيز 200 مليون في حالة عقود التموين.

5 - 4 - 5 : الاجراءات المنوطة بعقد الاستثمار :

و سنلخص فيمايلي الاجراءات التي يقوم بها المتعامل الوطني عند توقيع العقد و تنفيده[40].

- رأي اللجنة المركزية للصفقات أو الهيئة الخاصة بالصفقات على مستوى المؤسسة و ذلك حسب الحالات.
- توقيع العقود المنوطة بالتمويل الخارجي بعد أن توقع بين البنوك الأجنبية و البنك الاولي.
- قرار التحويل الذي هو من اعداد مصلحة مراقبة الصرف للبنك الاولي.
- تأشيرة العقد من طرف البنك الجزائري للتنمية.
- ترخيص عند الاقتضاء الائتمانات المالية من طرف البنك الاولي لتمكين المؤسسة من تسديد الأقساط القابلة للتحويل و المنصوص عليها في العقد.
- الوضع تحت تصرف البنك الأولي من طرف البنك الجزائري للتنمية أو الخزينة العامة الائتمانات

اللازمة لتسديد الأقساط بالعملة الوطنية من طرف المؤسسة العامة للمتعامل الأجنبي.

- ضمان احتياطي من طرف البنك للكبيالات على الائتمانات السابقة الموقع عليها سالفا من طرف المؤسسة العامة.

وخلاصة لما سبق ذكره ان وضعية المتعامل الوطني حرجة ، بحيث ان موازين القوى هي لصالح المتعامل الأجنبي الذي يتمتع بالخبرات والمهارات ويملك كل المعلومات التي تخول له أن يتفاوض لصالحه : الفوترة الزائدة للأجهزة ، تدعيم روابط التبعية ... الخ. زيادة ان تكاثر الاجراءات حرض المتعامل الوطني على عدم احترام القوانين حيث يشرع في تنفيذ عملياته يحاول أن يجعلها قانونية فيما بعد.

خاتمة :

تعايش عاملان رئيسيان خلال هذين العقدين الأخيرين : يتمثل العامل الأول في التصنيع المكثف و المعجل الذي ينمي العلاقات مع السوق الدولية . و يشكل العامل الثاني ارادة الدولة في التخلص من روابط التبعية ازاء الخارج.

ان هذا اللجوء الى التكنولوجيا المتطورة و الذي يهدف الى الوصول الى الاكتفاء الذاتي التكنولوجي آل بالفعل الى صيانة سيرورة متراكمة للتبعية .

و بالفعل تميزت هذه الروابط بتمركز العرض الخارجي للتقنيات و يدل هذا على أن السوق الجزائرية للأجهزة الصناعية تعكس الوضعية التي تحتلها بعض الشركات الاحتكارية في السوق الدولية و بالتالي أوضاعها في التقسيم الدولي للعمل. كما عرف استيراد مختلف أشكال التكنولوجيا تطورا لم يكن في صالح المتعامل الوطني الذي لم يلعب دورا فعالا ، و انما اقتنع بالمهام الادارية مما جعل المتعامل الأجنبي يسيطر على كل الوظائف الحيوية لسيرورة انجاز المشاريع الاستثمارية .

علاوة عن هذا تعذرت السيطرة على التكنولوجيا لا سيما لكون الهندسة الصناعية الوطنية لا زالت ضعيفة

مع أنها تشكل أحد الشروط الجوهرية للتحكم في التكنولوجيا ، كما فشلت جل محاولات تطويرها ، و هذا يرجع الى اللجوء المتزايد من طرف المتعامل الوطني الى الاشكال التعاقدية المدمجة الذي آل الى تهميش بنيات الهندسية الصناعية المحلية . و الى تعيين المستخدمين المحليين في وظائف ادارية .

و هذه الوضعية هي نتيجة تزامن العناصر التالية : حجم الاستثمارات ، لا مركزية السياسة التكنولوجية و الخاصية التي تميزت بها أشكال التداول الدولي للتقنيات . فأنجبت هذه العناصر نوع من الحرية التكنولوجية و غياب سياسة تكنولوجية واضحة عرقلت سير المؤسسة العامة . كما لم تستطيع الدولة تمويل هذه التكنولوجية المتطورة انطلاقا من ايرادات المحروقات ، فتعاقبت مصادر أخرى على تمويلها و سنحاول في الباب القادم الالمام بهذه العملية و معرفة ما هو الدور الذي قام به الجهاز النقدي و المالي في سير عملية الاستثمار .

يعتبر الاستثمار المتغيرة الاستراتيجية التي تتوقف عليها كل جوانب الحياة الاقتصادية . فلهذا يتوقف تحسين مستوى معيشة الدول النامية على حسن احتيار المشاريع الاستثمارية و على تحضيرها باهتمام نظرا لندرة الموارد.. و يتطلب الأمر تحديد الأولويات التي على أساسها يتم اختيار المشاريع الاستثمارية على المستوى الوطني. و يسعى هذا التحديد الى حل المشكلة العامة لندرة الموارد و تخصيصها لأمثل استخدام ممكن ، مع بيان أن هذه المشاريع تساير أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. و يتطلب انجاز المشروع القيام بدراسة المردودية المالية و الاقتصادية حيث يتوقف نجاحه على جدية هذه الدراسات. فيسعى التقييم المالي الى الحرص على مردودية رؤوس الأموال المستثمرة من طرف المؤسسة . أما التقييم الاقتصادي فيبين مدى اسهام المشروع في تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية ، و الأثار المباشرة و غير المباشرة للمشروع. و بالنسبة لكلا المستويين هناك عدة مجموعات اجتماعية يهمها انجاز المشروع لكن مصالح هذه الجماعات تكون متناقضة فيما بينها. و الملاحظ أن هذه التناقضات تشتد أكثر على مستوى التحليل الاقتصادي ، لأننا عندما نختار مشروع بالنسبة للجماعة تحدد تحليلنا على مستوى استراتيجية التنمية التي تكون مبنية من طرف

مجموعة من الأشخاص تمثل مصالح فئة اجتماعية معينة .

و تبين التجربة الجزائرية أن الدولة هيمنت على الحياة الاقتصادية و لا سيما فيما يخص تخصيص الاستثمارات ، و سيطرت على التأطير القانوني للميدان الاقتصادي ، فمهما أنها حددت مجال أخذ قرار الاستثمار بقي هذا الاجراء عديم الفعالية و منبع للتكاليف الزائدة . فبالرغم من الاحتفاظ بمعدل استثمار مرتفع ، ان التراكم المتوقع على أساسه لم يتحقق . و مهما أن كل المجهودات بذلت للانقاص من حساسية الاقتصاد الوطني للعلاقات الدولية ، فقد عمل و لا زال يعمل النظام الاقتصادي الجزائري في مجال سوق داخلية غير مسيطر عليها و في تبعية سوق عالمية لا مفر منها . و تعتبر عملية التصنيع العامل الرئيسي لتطوير العلاقات مع السوق العالمية . اذ جعلت الدولة حيازة التكنولوجيا من اختصاص المؤسسات العامة ، فتعاطت هذه الأخيرة عقود حيازة التكنولوجيا المحزمة و الغير محزمة بدرجات متفاوتة عبر مختلف المخططات التنموية و بالنسبة لمختلف الفروع الصناعية ، فاتسمت كل صيغة من هذه الأشكال التعاقدية بخصائص خاصة بها . و تميزت السوق الجزائرية للأجهزة الصناعية بدرجة مرتفعة لتخصص الشركات الرأسمالية

حيث يصور هذا التخصص الأوضاع التي تحتلها هذه الشركات في السوق الدولية .

فعرف الانجاز الصناعي تغيرا خضع الى عوامل داخلية : حجم الاستثمارات المرتفع - لا مركزية السياسة التكنولوجية ، و عوامل خارجية تتمثل في أشكال التداول الدولي للتقنيات ، فتناقضت هذه العوامل مع السياسة التكنولوجية و مع استراتيجية التصنيع ، و كل محاولة للسيطرة على التكنولوجيا و تطوير الهندسة الصناعية التي تعتبر العامل الجوهري لعملية التصنيع الا و عرقلتها استراتيجية الشركات الرأسمالية التي تسعى الى الاحتفاظ بمراقبة السيرورة التكنولوجية و لا سيما وظيفة الهندسة الصناعية .

القسم الثاني : أثر الأنظمة والخيارات المالية على الاستثمارات الصناعية .

الباب السادس : أثر أنظمة التمويل على الاستثمارات المنائية .

مقدمة :

يتكون الجهاز النقدي و المالي الجزائري من دائرتين :

- دائرة بنكية تحتوي على البنوك الأولية و البنك المركزي.

- دائرة الخزينة العامة تضم الخزينة العامة ، صندوق التوفير ، صندوق التقاعد و الشيخوخة ، التأمينات ، صندوق الضمان الاجتماعي ، و مراسلي الخزينة العامة (مراكز الصكوك البريدية ، الجماعات المحلية ، الدواوين و الهيئات العامة المحاسبون العموميون) . ورث هذا المظهر للجهاز النقدي و المالي عن المرحلة الاستعمارية و لم تطرأ عليه الا القليل من التعديلات الى أن جاء أول اصلاح مالي في سنة 70 _ 1971 حيث برز اتجاهان رئيسيان : الأول و هو مركزية النظام المالي و الثاني هو هيمنة الخزينة العامة فمولت خلال فترة 67 _ 1980 معظم استثمارات المؤسسات العامة عن طريق الخزينة العامة و البنوك. و كانت هذه الوضعية مترافقة بتداخل مصادر التمويل التي ليست بدون مفعول على دورة و فعالية الاستثمار ، و لو قيد استخدام موارد الخزينة العامة بحدود مثلى ، و كذلك المخصصات المتعلقة بالمؤسسات العامة لا تحقق تدعيم وظيفة الائتمان البنكي فيما يتعلق بتمويل استثمارات القطاع المنتج و نجم عنه انخفاض تدريجي لدور الخزينة العامة في تمويل الاستثمارات. فالمتخصصون في

الميدان المالي يعتبرون أن أهم المراحل لتطور الآليات المالية هي سنة 1970 ـ 1971 اصلاح النظام المالي حيث أن هذه الفترة تبين انطلاق منظم لسياسة اقتصادية اجمالية متماسكة . ونفضل التمييز بين ثلاثة مراحل لتطور الآليات المالية ومفعولها على تسيير المؤسسات العامة وبالتالي انجاز المشاريع الاستثمارية من طرف هذه الأخيرة ، لأننا نرى أن لكل مرحلة طابع خاص بها ، وهذه المراحل هي كالتالي :

- المرحلة ماقبل 1970
- المرحلة 71/70 الى 1979
- مرحلة 1980 وما بعد.

لكن قبل أن نشرع في دراسة الاصلاحات التي تمت خلال هذه المراحل نحبذ أن نرى كيف يتم اتخاذ قرار التمويل الذي يعقب قرار الانفراد.

6 ـ 1 : المبحث الأول : نظام التمويل مرحلة 1970 ـ 1979 :

6 ـ 1 ـ 1 : مشاكل قرار التمويل :

بعد مرحلة اصدار قرار الانفراد تمنح مديرية وزارة المالية للمؤسسة العامة قرار التمويل الذي أعد بناء على مخطط تمويل المشروع الذي هيأه البنك الجزائري للتنمية ، حيث يبين هذا القرار المبلغ الاجمالي للاستثمار (دائما يساوي المبلغ الموجود في قرار الانفراد)

وكذلك مختلف مصادر تمويل الاستثمار، وقد تحضر هذه الوثيقة بعد قرار الانفراد بعدة أشهر، لكي يكون تحت تصرف المؤسسة العامة ائتمانات مفتوحة، فتوقع عقد الائتمان مع البنك الجزائري للتنمية في حالة قروض طويلة المدى، ومع بنكها الأولي الذي تعينه كمحل وحيد للدفع بالنسبة للقروض متوسطة الأجل، فان هذا العقد هو عبارة عن اتفاقية تبين العناصر التالية :

- مبلغ القرض الممنوح
- مدة القرض
- مدة الامهال الخاصة بالقرض
- معدل الفائدة.
- شروط تسديد القرض
- مبلغ الاقساط.

ان عقد القرض لا يدخل أي تجديد على مخطط التمويل الذي قد تم اعداده وفرض على المؤسسة مع أنه عبارة عن فرصة للجدال بين المؤسسة وبنكها. فعدم انتهاز هذه الفرصة من طرف المؤسسة جعلت قرار التمويل غير فعال ويمكن أن نشير في هذا الصدد الى ترسيمة الوزير السابق للصناعة والطاقة [1] التي توضح بجلاء نوع النظام الذي كان يسود

فيما يخص تمويل و مراقبة المشاريع اذ تسجل أن الاجراءات الادارية تتكاثر و أن الدوائر أصبحت أكثر فأكثر ثقيلة و معقدة من جراء سلسلة من الاجراءات و التصديقات و التأشيرات المفروضة مسبقا لأجل الاهتمام المحترم بالمراقبة و التي جاءت لتنضم الى تنظيم ثقيل موروث عن الماضي ، و في جميع الأحوال غير مكيف مع تنمية المؤسسة التي اختارتها الدولة.

أما الحساب الختامي الاقتصادي و الاجتماعي الذي أعدته مصالح وزارة التخطيط في ماي سنة 1980 جاء بالملاحظة التالية : ان قرارات الاستثمار تتدخل بتأخر كبير و مبلغ الاستثمار غالبا ما ينقص من قيمته بالنسبة لتوقعات الدراسة الفنية - الاقتصادية . و غالبا ما تكون خطة التمويل غير ملائمة للمشروع . كما أن كلا القرارين الانفراد و التمويل تفصلهما مدة طويلة . فمن خلال هذه المعاينة نستخلص أن هناك عوامل تتدخل و تجعل خطة التمويل غير ملائمة :

- ان تضاعف المراقبة المسبقة ينتج عنه تأخر الاجراءات التي بدورها تسبب تفاوت زمني لوضع الائتمانات الممنوحة في متناول المؤسسة .

- ان تقييم المشاريع المقدرة بقيمة أقل من القيمة الحقيقية للمشروع يجعل مبلغ الائتمانات الموافق عليها غير كافي.

- غياب أو ضعف تخصيصات التمويل الأولي لبعض العمليات التي تساعد على النضج الجيد للمشروع مثل : النفقات التمهيدية للمشروع ، نفقات التكوين المهني، تكوين مخزون سلعي فتجبر المؤسسة على عدم احترام الاجراءات الموضوعة و بالتالي عدم احترام خطة التمويل الموافق عليها من طرف الهيئات المالية.

و لكن في كثير من الحالات لكي لا يؤثر سلبيا تأخر قرار الانفراد على مستوى اعداد المدونة و على مستوى انجاز المشاريع ، تمنح البنوك الأولية للمؤسسات تسليفات بدون تأشيرة البنك الجزائري للتنمية لأن هذا الأخير بدون مدونة لا يمكنه أن يعرف مبلغ الائتمانات الممنوحة لكل مشروع باسم السنة الجديدة. فكل هذه العوامل التي تتدخل في سيرورة التمويل سنبينها بوضوح خلال تحليلنا للنظام البنكي و المالي و الدور الذي لعبه في تسيير المشاريع الاستثمارية من خلال عملية التمويل.

6 - 1 - 2 : مساوىء نظام التمويل ما قبل سنة 1970 :

ان المؤسسات العامة الجزائرية في بداية هذه المرحلة كانت عبارة عن وحدات اقتصادية تتميز باهتراء معنوي و اهتلاك الى اقصى درجة. و حققت هذه المؤسسات الاستثمارات العامة الأولى على أساس التسليفات التي

قدمتها لها الخزينة العامة بدون أي مقابل. فنلاحظ أن خلال هذه المرحلة كانت الاستثمارات العامة ممولة عن طريق مساهمات نهائية وذلك الى سنة 1970 مع ظهور المخطط الرباعي الأول.

كما تميزت هذه المرحلة بتفاوت بين الممارسة المصرفية وتسيير المؤسسات العامة. وهذا التفاوت يتضح جليا عندما نحاول أن نحلل علاقة المؤسسات العامة والبنوك الأولية [2] :

- بالنسبة للمؤسسات : حاولت تحقيق الاستثمارات العامة المقررة مركزيا وذلك عبر قناة الخزينة العامة، وكانت تشكو من البنوك الأولية التي كانت تقوم بتحليل المشاريع الاستثمارية حيث تقوم بدراسة المردودية المالية للمشاريع : اجراء احتجت عليه المؤسسات.

- بالنسبة للبنوك : تم خلال هذه المرحلة وضع نظام مصرفي يهتم بتمويل المشاريع العامة التي لها مردودية مالية.

وجاءت اصلاحات السبعينات لكي تخفف من العبأ الذي تتحمله الخزينة العامة في اطار تمويل الاستثمارات العامة. وكذلك تحاول أن تمحو هذا التفاوت الموجود بين الممارسات المصرفية وحاجات المؤسسات العامة.

و يوضح الجدول التالي أن الخزينة العامة تكلفت تقريبا بالتمويل الاجمالي للمخطط الثلاثي و ذلك من خلال نسبة المساهمات النهائية و القروض بالنسبة للاستثمارات العامة.

جدول تمويل الاستثمارات العامة

1971 - 1967

10^6 دج

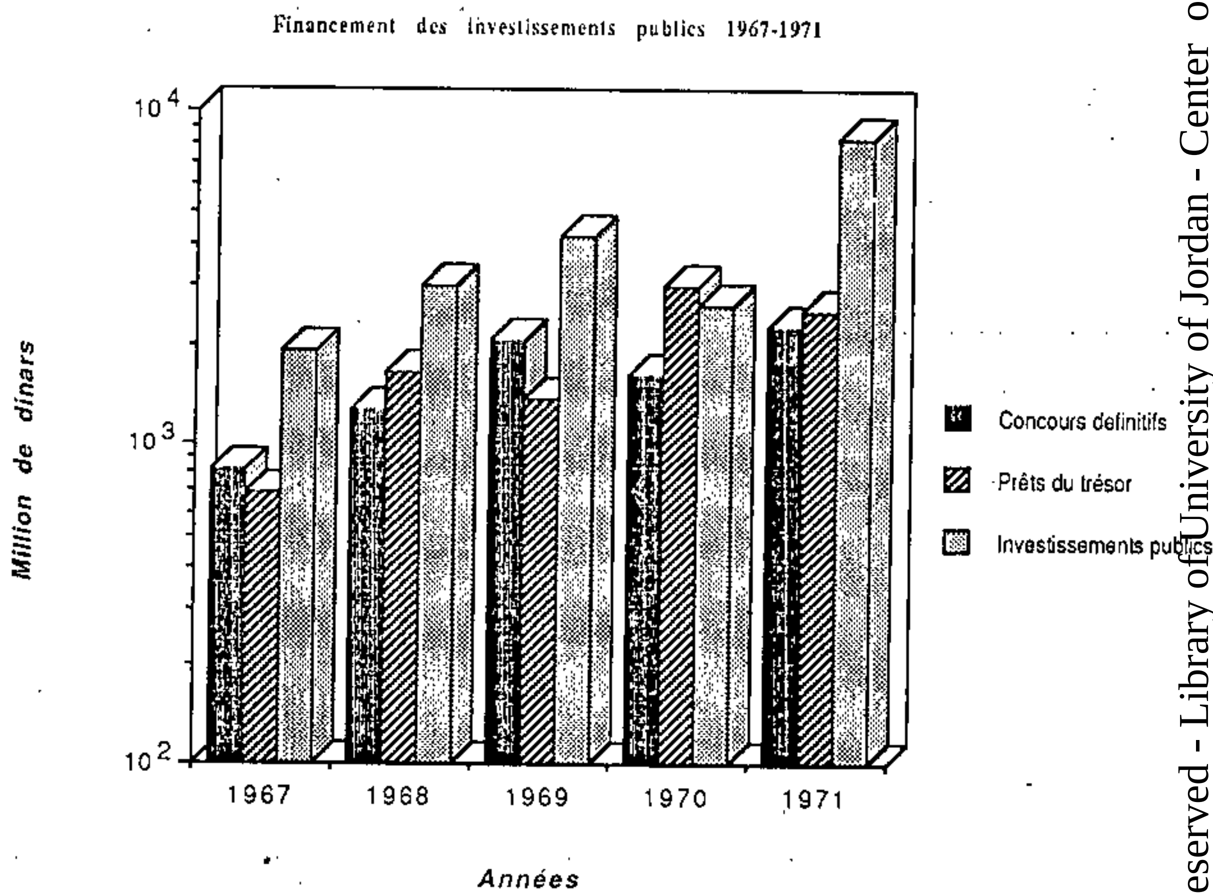
السنوات	المساهمات النهائية (1)	قروض الخزينة العامة (2)	الاستثمارات العامة (3)	(1) + (2) / (3) %
1967	825,0	690,2	1907	73,3 %
1968	1259,9	1655,1	3008	88,3 %
1969	2064,7	1370,2	4249	79,3 %
1970	1623,2	2976,6	2653	71,8 %
1971	2254,2	2527,5	8223	56,2%

المصدر

CREAD : MONNAIE , Crédit et financement en Algérie (1962 - 1987 . Avril 87

ص : 316 - 314.

Financement des investissements publics 1967-1971



6 ـ 1 ـ 3 ' تعديل النظام التمويلي لفترة 1971 ـ 1979 :

6 ـ 1 ـ 3 ـ 1 : مبادىء الاصلاح المالي الصادر في 1970ـ1971 :

ادخلت اصلاحات تمويل الاستثمارات المخططة وذلك في سنة 1970 وتنحصر فيما يلي :

أ ـ الاستثمارات المخططة التي تتكلف بها المؤسسات العامة يجب أن تمول بقروض واجبة التسديد. وذلك حتى يتسنى للمؤسسة العامة أن تساهم في التراكم على المستوى الوطني.

ب ـ لقد ألغي مبدأ المساهمات النهائية كمورد ولو للتمويل الجزئي للاستثمارات المنتجة ، والحال ان كل المؤسسات العامة لم تكن تتمتع بمخصصات اجتماعية فقرار كهذا حفزته الأسباب التالية :

ـ الغاء ممارسة المخطط الثلاثي ، حيث أن جميع القروض التي قدمتها الخزينة العامة للمؤسسات العامة اعتبرتها هذه الأخيرة كمساهمة نهائية.

ـ ان عمليات التجهيز التي تقوم بها الدولة تعرف تطور سريع فلذلك ان ايرادات الدولة هي بالأحرى كافية لتغطية العمليات.

ـ من المفترض أن التدفقات المالية المتوقعة طول حياة المشروع تسمح بتسديد ائتمانات الاستثمار عند أجل استحقاقها المنفق عليه. زيادة على ذلك أن قرار الانفراد

للمشاريع يلم بجميع الجوانب حتى احتياطي المخزون السلعي.

جـ - ألغي التمويل الذاتي هو الآخر حيث أن المؤسسة في بداية السبعينات كان غير مسموح لها بالاحتفاظ بأي قسط من التدفقات المالية المحصلة عليها و ذلك راجع الى : أنها كانت من جهة يجب عليها الاكتتاب في سندات التجهيز الخاصة بالخزينة العامة . و من جهة أخرى يجب أن تدفع للخزينة العامة كمساهمة لميزانية الدولة حصيلتها الصافية من الضرائب.

و نظرا لمفعولها السلبي على وضعية المؤسسات ، ألغيت هذه المساهمة سنة 1974 .

هـ - كما نص قانون المالية لسنة 1970 على أن يعين بالنسبة للمؤسسة العامة بنك واحد للدفع ، لا يسمح البنك بأي نفقة استثمار غير مخططة . كما يراعي كلفة و بنية الاستثمار الذي تم انفراده . و في حالة قصور الموارد الداخلية يمكن للمؤسسة أن تحصل على موارد خارجية للتمويل.

اتخذت كل هذه الاجراءات لتمركز من جهة جميع الموارد الخاصة بالتمويل و من جهة أخرى تستخدم هذه الموارد عند توزيعها للاستثمارات المخططة و ذلك في حدود ما يلي :

- المبلغ الاجمالي المسموح به سنويا لتكوين راس المال الثابت.
- بنية كلفة الاستثمارات المخططة و كذلك بنية تمويلها.

و نلاحظ أن تعيين بنك واحد كمحل دفع للمؤسسة يقلص من اختيار البنك للعملاء. فان دل هذا على أن المؤسسة العامة لا يمكنها أن تحصل الا على مصدر واحد للتمويل، فالبنك يوجد في حالة حرجة بما أنه لا يستطيع أن يغير الخطر الذي يقبل عليه عند منح الائتمانات، وأنه غير قادر على أن يسير بطريقة عقلانية الديون التي يملكها ازاء عملائه، و بالتالي الطبيعة و القانون الاقتصادي للتدفقات المالية بين الجهاز المالي و المؤسسات تستلزم اعادة النظر فيها.

كما نلاحظ أن الشرط الوحيد لكي تمول البنوك المشروع يستوجب أن يكون هذا الأخير مسجلا في اطار مخطط الاستثمار السنوي، فهذا يدل على أن البنوك لا تقوم بأي دراسة للمشروع و انما تقوم بالتغطية المالية لمشاريع مقررة آنفا. و التساؤل الذي يبادرنا هو من المسؤول عن المخاطر التي يمكن أن تحدث في حياة المشروع؟ و في حالة وقوعها كيف يمكن تحديد المسؤوليات؟.

6 - 1 - 3 - 2 : مصادر التمويل خلال هذه المرحلة :

تتمثل مصادر تمويل الاستثمارات المخططة للمؤسسات العامة فيما يلي :

- الادخار المحقق من طرف الخزينة العامة (ادخار الميزانية) و ادخار الأعوان الاقتصادية الغير المالية المعبأ من طرف دائرة الخزينة العامة (الادخار المؤسسي).

- القروض الخارجية .

- الموارد التي يحدثها خلق النقود.

أ - التمويل عن طريق الخزينة العامة :

عرفت دائرة الخزينة العامة تطورا ملحوظا خلال فترة 1967 - 1985 في تمويل الاستثمارات المخططة، حيث قاربت حصتها ٪ 60 من مجموع تمويل الاستثمارات لهذه الفترة . و يظهر هذا جليا من خلال الجدول التالي.

- ادخار الميزانية

مثل ادخار الميزانية ٪ 13,9 من الناتج الداخلي الاجمالي خلال المخطط الرباعي الثاني. فيعتبر هذا الادخار المصدر الرئيسي للتمويل على المدى الطويل للاستثمارات المخططة حيث بلغت حصته النسبية في سنة 1977 ٪ 49.7 من تمويل الاستثمارات المخططة من طرف الخزينة العامة

فليكن تقريبا ٪ 30,8 من التمويل الاجمالي للاستثمارات المخططة لنفس السنة.

- الادخار المؤسسي

يتكون هذا الادخار أساسا من سندات التجهيز المكتتبة من طرف المؤسسات العامة ، و يقدر بـ ٪ 12,11 من التمويل الاجمالي للاستثمارات المخططة الخاصة بالمؤسسات العامة لسنة 1977 مقابل ٪ 36 لمرحلة المخطط الرباعي الأول.

جـــدول التمـــويـــل عـــن طريـــق الخزينـــة العـــامـــة

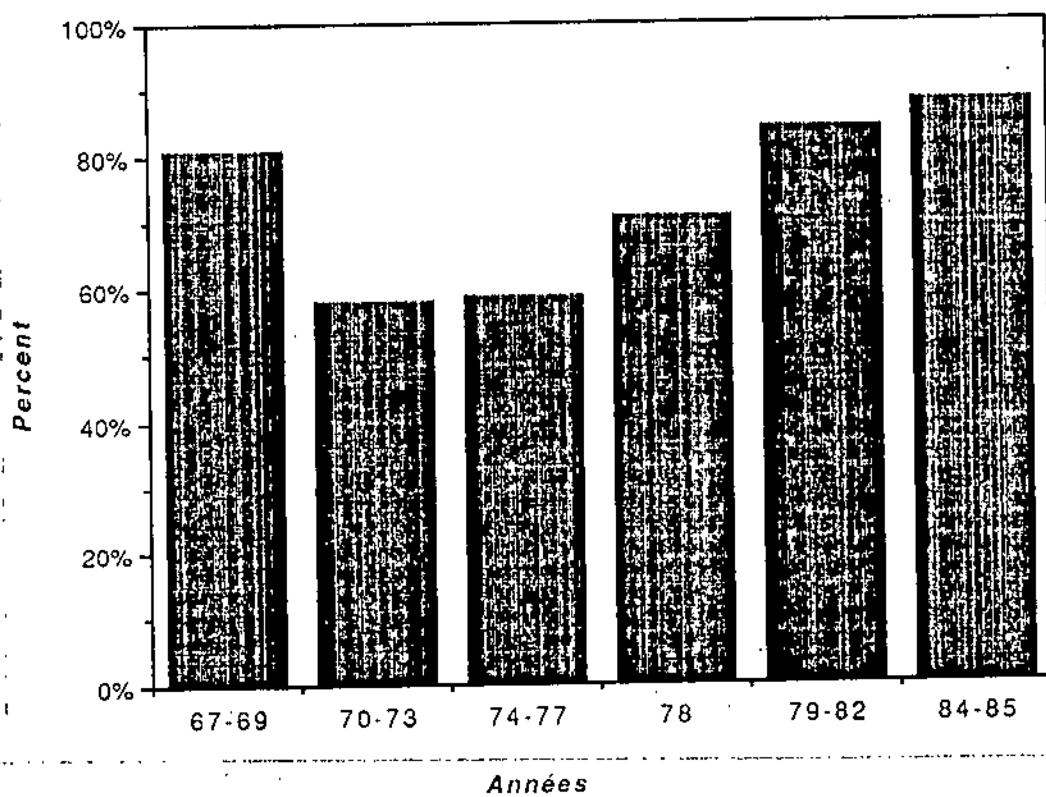
ب ٪ بالنسبة لمجموع تمويل الاستثمارات	69 _ 67	73 _ 70	77 _ 74	78	82 _ 79	85 _ 84
	81 ٪	58 ٪	59 ٪	71 ٪	84 ٪	88 ٪

المصـــــــــــــــــدر

CREAD : Monnaie crédit et financement en Algérie

(1962 à 1987) Avril 87 350 : ص

Part de financement par le trésor



كما عرفت هذه المرحلة ارتفاعا كبيرا لنفقات الميزانية وذلك لكون الدولة مسؤولة عن جل النشطات الاقتصادية . وكلما نقصت الايرادات الناتجة عن نظام جباية الضرائب الآ ورفعت الدولة من تسعير الضرائب الخاصة بقطاع المحروقات . ومثل هذا الأخير 55 ٪ من الدخل الجاري للخزينة العامة لفترة 74 - 1982 و 51 ٪ لسنة 1977. أما جباية الضرائب العادية[4] مثلت 18,2 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي في سنة 1977 . وطبعا بنقص جزء من المبدأ المتعلق بنظام جباية الضريبة العادية ويعطى للمساهم على شكل تحويلات (تدعيم الأسعار - تحويلات للعائلات تحويلات للمؤسسات العامة..الخ).

ولكن بدأت تنقص الحصة النسبية لكل من الادخار المؤسسي وادخار الميزانية في تمويل الاستثمارات المخططة للمؤسسات العامة ، لأن حاجة تمويل الاستثمارات تجاوزت قدرة الادخار العام ، فعوض هذا التجاوز باللجوء المتزايد لتمويل الاستثمارات عن طريق القروض الخارجية . وهذا ما يتضح من خلال الجدول الموالي.

ب - التمويل عن طريق المديونية الخارجية :

في الواقع شكلت المديونية الخارجية عمدا من الدرجة الأولى بشأن ضمان و استمرارية تمويل المعدل المرتفع للاستثمارات العامة . حيث أصبحت هذه المديونية ممكنة بسبب استقرارية الهياكل السياسية للسلطة، و بالخصوص لوجود موارد مهمة من المحروقات ..

و الملاحظ لعبت هذه الأخيرة دورا هاما في ضمان تغطية الواردات من سلع التجهيز اللازمة لاشتغال الجهاز المنتج. فاذن السوق الخارجية مهيمنة على الاقتصاد الجزائري سواء فيما يخص القروض حيث نلاحظ أن حجم المديونية الخارجية تزايد طوال السبعينات (الجدول التالي) [5] و فيما يتعلق بصادرات المحروقات.

جـدول تمـويـل الاستثمـارات المخططـة للمـؤسسـات العـامـة

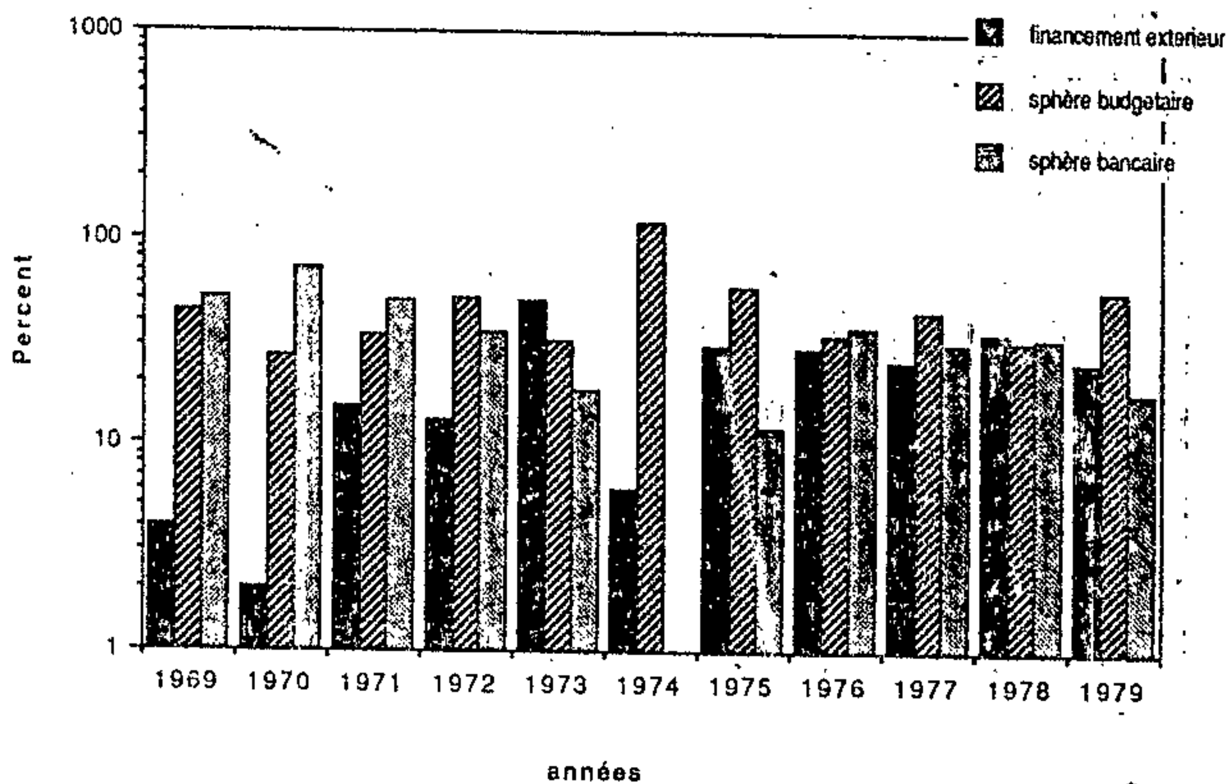
(التقسيم بالنسبة لمصادر التمويل بالنسبة المئوية)

السنوات	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
التمويل الاجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
التمويل الخارجي	4	2	15	13	50	6	30	29	25	35	25
التمويل عن طريق الميزانية .	44	27	34	52	32	121	58	34	44	32	57
التمويل البنكي .	52	71	51	35	18	-27	12	37	31	33	18

المـــصـــدر

LAKSACI.M. Le financement monetaire de l'investissement productif. Application de l'Analyse au cas Algérien. CIACO , 1985 ص : 96

Financement des investissements planifiés des entreprises publiques



جـ - التمويل النقدي :

بالفعل نجم عن الصعوبات المالية للخزينة العامة و الصعوبات المالية الخارجية (تفاقم المديونية) لجوء متزايد للتمويل النقدي للاستثمارات المخططة، و مثل هذا التمويل 31.6 % من التمويل الاجمالي للاستثمارات المخططة في سنة 1977 و يساوي التمويل النقدي التحويل الى نقود عجز الخزينة العامة و التمويل عن طريق البنوك الاولية.

6 - 1 - 3 - 3 : نوعية العلاقة بين البنوك الاولية و المؤسسات العامة.

أ - المكشوف البنكي لدى المؤسسات العامة :

رغم الاصلاح المالي لسنة 1970 - 1971 ظلت البنية المالية للمؤسسة العامة تتخللها عناصر مدمرة فاقمت المكشوف البنكي و العجز المالي للمؤسسة، و لعب المكشوف البنكي للمؤسسات العامة الذي يعتبر مصدر انشاء النقود دورا هاما في تغطية حاجة تمويل المؤسسات و هذا دلالة غير مباشرة "التساهل" قيد التمويل الناتج عن الاصلاح المالي لسنة 1971.

و تتجلى أهم هذه العناصر في الارتفاع الملموس للقروض ذات الأجل (قصيرة - متوسطة و طويلة الأجل) الذي يرجع من جهة الى كون التسليفات التي تمت

عن طريق الخزينة العامة قبل مرحلة المخطط الرباعي الأول حولت الى قروض ذات أجل. و من جهة أخرى كون جميع الاستثمارات المخططة مولت بقروض بنكية حيث تحملت المؤسسة العامة أعباء الاستثمارات الترفيهية مثل : الهياكل الاجتماعية و الثقافية ، التكوين المهني و مختلف شبكات الطرق التي كان من الواجب أن تمول عن طريقة ميزانية الدولة .

زيادة على هذا فان هذه العناصر المدمرة تتجلى كذلك في كون المؤسسة كانت تعاني من عدد المشاريع التي يتطلب منها انجازها و التي قد خصصت لها مخططات تمويل غير ملائمة مما جعل مدة انجاز هذه المشاريع تتمدد وجعل القروض الخارجية و القروض الداخلية ذات الأجل المتوسط التي مولت هذه المشاريع تصبح مستحقة قبل بدء استغلال هذه الأخيرة ، كما كانت تعاني المؤسسة من عدم الوصول الى مستويات الانتاج المطلوبة و عدم قدرتها على التمويل الذاتي لبعض العتارات مثل : أدوات التجهيز المنتقلة مما فاقم عجز خزينتها .

ب - الديون المرتكبة بين المؤسسات العامة :

و مثل ما عانت البنوك التجارية من المكشوف البنكي للمؤسسات العامة عانت كذلك من الديون ما بين

المؤسسات[6] ، حيث تعتبر هذه الأخيرة مصادر تمويل مجانية بالنسبة للمؤسسات و نقود حقيقية تتداول بينها ، أما بالنسبة للبنوك فهي عبارة عن موارد لا تتحكم فيها ، مع أنها لو تحكمت فيها من خلال اعادة تعبئتها في السوق المالية تضخم مواردها و تخفف من أعباء ميزانيتها ، و حتى لو أرادت البنوك التجارية أن تمارس اذا اقتضى الأمر سياسة تقييدية تتمثل في تخطيط عرض الائتمان ، فقد تتآزر المؤسسات فيما بينها و تلجأ الى الديون ما بين المؤسسات. "و هكذا تظل البنوك التجارية تجابه في تسيير ميزانيتها عقبتين : الأولى تتشكل حين تمول حاجات المؤسسات فوق المبلغ الموافق عليه في مخطط التمويل ، و العقبة الثانية هي الديون ما بين المؤسسات (....) (....) و بمقدار ما يشكل وجود هذه الأخيرة خطرا على الجهاز المالي يشكله كذلك على كل بنك اذا أخذناه على انفراد. فهذا ليس لكونها تطرح مشكلة احتكار الخلق النقدي و لكن لأنها تتيح تكوين ما يمكن أن نسميه بالكوة النقدية"[7].

و في هذه الحالة لا يتسنى للبنك أن يحقق التوازن بين استخداماته و موارده الأفضل اعادة التمويل ، لكن هذه العملية ليست بسهلة لأن :

- اعادة التمويل عن طريق الخصم من طرف البنك المركزي محدودة مما يجبر البنوك التجارية على أن تطلب مكشوف على حسابها الجاري لدى البنك المركزي و لكن المعدلات المطبقة على المكشوف مرتفعة مما يزيد من أعبائها المالية.

- اعادة التمويل من بنك تجاري الى آخر في السوق النقدية ضعيفة بسبب خضوع هذه البنوك للخزينة العامة سواء عند اكتتابها في سندات هذه الأخيرة أو عند تسديد الديون التي في حيازتها. و كذلك بسبب تشابه الوضع المالي الذي تعيشه البنوك التجارية.

جـ - اصلاحات سنة 1979 :

نظرا للوضعية السيئة التي تعاني منها المؤسسة العامة، حاولت الدولة ادخال بعض التعديلات فيما يخص تمويل الاستثمارات المخططة، حيث نصّت الترسيمة رقم 975 الصادرة في 3 فبراير 1979 على تمويل المرافق الاساسية المحيطية، و التكوين المهني بمساهمات نهائية لأن هذه الاستثمارات لا يستفيد منها المشروع فقط أو المؤسسة و انما المجتمع ككل، لذلك يجب على الدولة أن تتحمل تكاليفها . كما نصت هذه الترسيمة على أن تكون القروض الداخلية الخاصة بتمويل الاستثمارات الصناعية و السياحية طويلة المدى، أما باقي

الاستثمارات تمول بقروض قصيرة و متوسطة الأجل . كما ألغيت انطلاقا من سنة 1979 امكانية اعادة الخصم للبنوك التجارية لدى البنك المركزي فهذا الاجراء لا يدخل أي تغيير على ادخار الخزينة العامة فهو عبارة عن تعديل الوساطة : يعني أن في المستقبل الخزينة العامة هي التي تستدين من البنك المركزي لتمويل الاستثمارات الخاصة بالمؤسسات العامة و ليس البنوك التجارية.

" و تشكل استدانة الخزينة العامة ازاء البنك المركزي احدى الخصائص الرئيسية للجهاز النقدي المالي الجزائري حيث تطرح مسألة مزدوجة من ناحية آليات التعديل النقدي :

- من الجانب الكمي : لا نعرف هذه الاستدانة حد أعلى فتسليفات البنك المركزي للخزينة العامة ليس لها حدود مما قد يجعل مستحيل مراقبة الانشاء النقدي.

- من الجانب النوعي : "تسربات" السيولة لدائرة الخزينة العامة"[8].

كما كلفت الدولة البنك الجزائري للتنمية باعادة الهيكلة المالية للمؤسسات التي تفاقم مكشوفها (جل المؤسسات كان مكشوفها يساوي ٪ 100 من رقم أعمالها) و ذلك بمنح هذه الأخيرة الائتمانات اللازمة . و هذه العملية الأولى لم تغير المبلغ الاجمالي لمديونية المؤسسات .

و انما غيرت بنية هذه المديونية .

و ظهر هذا النوع من العمليات غير كاف نظرا الى ما وصل اليه مستوى العجز المالي للمؤسسات العامة ، فقررت الدولة اجراءات التطهير التي تكمن في اعطاء هذه المؤسسات اعانات غير قابلة للتسديد .

في الواقع سمحت هذه السلسلة من الاجراءات بتأجيل المشاكل المالية لبعض المؤسسات العامة ، لكن الأسباب الحقيقية للهدم المالي لا زالت ثابتة و تتعلق لا سيما بعدم السيطرة على الجهاز المنتج مما جعل مستويات مكشوف المؤسسات يزداد أكثر فأكثر ، الى أن جاءت بداية الثمانينات التي طبعها تعبير اقتصادي جديد حل محل الأسلوب الذي تميزت به السبعينات ، اذ انشغل المخطط الجزائري بمشاكل الفعالية في سير الاقتصاد الوطني على العموم و الجهاز المنتج على الخصوص.

6 ـ 2 : المبحث الثاني : نظام التمويل لمرحلة 1980 و ما بعد:

تميزت مرحلة الثمانينات ببرنامج اصلاحي لنمط تنظيم و نمط تعديل الاقتصاد الوطني. و من بين أهم توصيات مؤتمر جبهة التحرير الوطني في يونيو 1980 [9]، المتعلقة بالآليات المالية هي علاقات البنوك بالمؤسسات العامة، لأن هذه العلاقات كانت تعرف وضعيات يتخللها نزاع لم تستطع البنوك الأولية احترام التزاماتها و غالبا ما تحول الائتمانات ذات الأجل القصير الى قروض ذات أجل طويل كأن المؤسسات العامة المتحصلة بهذه القروض تتصرف بكل حرية غير مبالية بالقيد النقدي. و صارت البنوك الأولية أمام وضعية عدم الفعالية توجه ائتماناتها الى النفقات الاجبارية للمؤسسة مثل : الأجور ـ أجل الاستحقاق المتعلق بالقروض الخارجية. لأنها لا تستطيع أن تساعد المؤسسة فهي تحاول فقط تقليص النفقات.

و في الواقع أن شكوى المؤسسات العامة يتعلق بالأحرى بمهام المراقبة التي تمارسها البنوك بصفتها أداة التخطيط وهيئة موكلة على مراقبة الصرف. و توضح توصيات مؤتمر جبهة التحرير أنّ البنوك كانت من قبل مكلفة بمراقبة تسيير المؤسسات الاشتراكية و أن غاية هذا المفهوم المتعلق بالمراقبة ينقصها الوضوح و أسلوبه غامض حيث لا يسمح للبنوك و لا للمؤسسات بتقدير تحسنات هذه أو تلك. و ميدانيا

نشأت عن هذه المراقبة أوضاع متأزمة التي لا تتحكم في أسبابها في كثير من الأحيان لا البنوك و لا المؤسسات.

كما أوصى المؤتمر بتصحيح الانحرافات في سير المؤسسات المالية و ذلك بالسماح للأعوان الاقتصادية بتركيز نشاطهم في اطار حيث تأخذ القوانين الاقتصادية و المالية الأسبقية على الاعتبارات المتعلقة بالاجواء ات و على التفسيرات الظرفية لسياسة الاقتصادية. كما طالب المؤتمر بالمصادقة على تعريف واضح و دقيق للأدوار الخاصة بالدولة و مختلف الأعوان الاقتصادية في مجال تمويل الاستثمار و تمويل الاستغلال.

6 - 2 - 1 : اعادة الهيكلة العضوية و المالية :

و هكذا آلت هذه التوصية الى اعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العامة حيث أتيحت الفرصة لتطهير الوضع و اعادة النظر في البنية المالية للمؤسسة العامة و تكونت عدة مؤسسات عامة جديدة نتجت عن اعادة حجم المؤسسات العامة القديمة و في هذا الاطار اتخذت ثلاثة أنواع من الاجراءات و التي تقررت في نصاني المخطط الخماسي الأول 80 - 1984 :

أ - الاجراءات المالية :

هذه الاجراءات تهدف الى امتصاص المكشوف البنكي للمؤسسة و الى تحقيق توازن مالي. فهي تتلخص فيما يلي :

- يمنح للمؤسسة رؤوس أموال خاصة و رأس مال عامل.

- اعادة بنية مديونية المؤسسة و ذلك باعادة النظر في القروض الممنوحة للمؤسسة و معدلات الفائدة و جداول الاستحقاق الخاصة بمدة القروض.

- تصفية الديون ما بين المؤسسات العامة.

ب - الاجراءات الخاصة بتنظيم و تسيير المؤسسة العامة :

- تطبيق اعادة حجم المؤسسات العامة يتسنى لهذه الأخيرة التحكم أكثر في التسيير.

- يجب الفصل بين الأعباء الخاصة بنشاط المؤسسة و الأعباء الناتجة عن وظيفتها الاجتماعية.

- يجب تقليص التكاليف و البحث عن نظام للأسعار مترابط أكثر.

ج - الاجراءات التي تهدف الى تحسين انتاجية العمل داخل المؤسسات العامة : و ذلك بتحسين استعمال قدرات الانتاج الموجودة و الموارد البشرية المتاحة، و فتح هذا الاصلاح المهم ابواب لاصلاحات أخرى في اطار الدوائر و الآليات المالية و ذلك مع القانون المصرفي رقم 12 - 86 الصادر في 19 اغسطس لسنة 1986 المتعلقة بنظام البنوك و الائتمانات.

6 - 2 - 2 : القانون المصرفي :

حدد هذا القانون الاطار التأسيسي و الوظيفي الجديد للنشاط المصرفي[10].

فعلى الصعيد التأسيسي أعطى القانون المصرفي تعريفا دقيقا لمختلف المتعاملين الماليين و كذلك الاداريين الموجودين على المستوى الوطني كلجنة مراقبة عمليات البنك ، و المجلس الوطني للائتمان المكلف بتنظيم التشاورات على أوسع نطاق فيما يخص سياسة الائتمان و التدخلات المالية للدولة أما من وجهة النظر الوظيفي ، و ضح القانون العمليات الرئيسية المختصة بالمصرف و اطار منح الائتمان كما حدد مسؤولية المصارف و المؤسسات العامة و مجال التعامل المتبادل بينهما. و قد يحتوي هذا القانون على مخطط الائتمان الذي يأتي باجراءات جديدة تتعلق بمنح الائتمان تختلف جذريا عن الاجراءات التي تأخذ حاليا في هذا الميدان. كما يهدف هذا المخطط الى تغيير النشاط المصرفي قبل و بعد منح الائتمان من طرف البنك. و جعل المؤسسة الوطنية ترتكز على ارباحها و ليس على الائتمان كما تعودت عليه سابقا.

كما ينص هذا الاصلاح لنظام البنوك و الائتمان على ثلاثة مبادىء أساسية للبنوك :

1 - يستوجب على مؤسسة الائتمان أن تعتمد على مواردها الخاصة.

2 - ان ملكية الدولة لرأس المال الاجتماعي لمؤسسات الائتمان تبقى تامة يعني لا يسمح بأن تكون هناك بنوك أجنبية.

3 - لا يقتصر دور مؤسسة الائتمان على القيام بالمهام التي تعودت عليها آنفا و انما يسمح لها هذا القانون الجديد بأن تحصل على مساهمات ، بأن تجازف حين تمنح ائتمانات ،كما يبيح لها ، بأن تمنح ائتمانات ذات أجل طويل.

- الائتمانات الخاصة بالعمليات التجارية و الصناعية تمولها المصارف بعد تقييمها للمشاريع الاستثمارية.

- الائتمانات الخاصة بالقواعد الهيكلية تقدمها الخزينة العامة بعد أن يقوم البنك الجزائري للتنمية بتقييم مشاريعها.

و يهدف تقييم المشاريع الى اعطاء للمؤسسة الوطنية و للمصرف العناصر المتعلقة بأخذ قرار منح الائتمان بأخطار مدروسة حيث أنها نفس الأخطار التي يتعرض لها المصرف و المؤسسة الوطنية ، و يعتمد البنك لتقييم المشاريع و بالتالي اصدار قرار التمويل على الوثائق التي يتسلمها من المؤسسة و هي ملف الائتمان و الدراسة الفنية - الاقتصادية للمشروع. فالوثيقة الأولى تتيح للمصرف بأن يتعرف على الحالة الحالية للمؤسسة و على كل تقديراتها . أما الوثيقة الثانية فهي تبين للبنك العناصر التالية : بنية الاستثمار - كلفة المشروع بالدينار و العملة الصعبة - الأسواق لتصريف منتوجات المشروع - الجدول التقديري لانجاز المشروع - و خطة التمويل حسب رغبة

المؤسسة الوطنية . فمجموع هذه العناصر تتيسح للبنك بأن يتعرف على المشروع ، و على حالة المؤسسة و يصدر قرار التمويل الملائم للمشروع في ظرف شهر.

و يستطيع البنك أن يتمنع عن منح المؤسسة الائتمان و ذلك اذا كانت هذه الأخيرة تعيش اختلال توازن ظرفي أو توازن هيكلي.

- يقدم المصرف في حالة اختلال التوازن الهيكلي تقريرا لوصاية المؤسسة المعنية بالأمر و لوزارة المالية حيث يبين كل الدوافع الداعية لرفضه لتمويل المشروع. فتصدر كل من الوصاية و وزارة المالية حكمها على هذا الرفض في ظرف شهرين . و تقرران معا مصير المؤسسة الوطنية المعنية بالمشروع.

- اما في حالة اختلال التوازن الظرفي : يطلب المصرف من المؤسسة آن تبلغه التدبيرات و الاحتياطات التي ستأخذها بمشاورة وصايتها لتعديل هذا الخلل و الانقاص منه . و قد تحظى المؤسسة بغطاء مالي حسب المشاريع المصادق عليها من طرف المصرف و يصبح هذا الأخير يقوم بمراقبة استخدامات المشروع ككل بدون التطرق الى الجزئيات و يعفى تدريجيا من المراقبة المدققة التي تعنقت الاجراءات و تعرقل المؤسسة في انجاز مشاريعها و قد يسفر عن هذا تقليل الاجراءات الادارية و تقصير المدة المحددة لمعالجة ملفات المؤسسة .

كما تتم سياسة الائتمان في نطاق المخطط الوطني للائتمان الذي يحدد الموارد المالية حسب حجمها و طبيعتها و مصدرها الداخلي و الخارجي. و يعتبر هذا المخطط كتعبير من الناحية المالية لكل امكانيات الدولة التي تسمح بأحسن تنفيذ للمخطط التنموي الوطني.

و بالرغم من كل هذه الاصلاحات لا زالت المؤسسة العامة الى حد الآن لم تعرف تطهيرا ماليا تاما، و وضعية تسمح لها بأن تشتغل كمؤسسة بمعنى الكلمة.

هوامش الباب السادس

1- Circulaire Ministère Industrie et Energie
N° 36 - CAB du 20/08/1971.

2- CREAD "Monnaie , Crédit et Financement en Alg
1962 - 1987 - Avril 1987 - P:155.

3- Loi de Finances de 1970.

4- تدخل في هذا الاطار الضرائب على المداخيل
" " الأرباح
" " الانتاج
" " الاستهلاك

5- CREAD "Régulation Economique en Algérie" N°1
2ème Trimestre 1989 - P:141.

6- Même source que 5 - P:83.

7- Même source que 6.

8- Même source que 5 - P:74.

9- Bulletin de l A.P.S. N° 64 Juillet 1980 - P:19.

10- CENEAP N° 9 - Décembre 1985 - P: 134

الباب السابع : أثر النظام العمومي في مفاضلة المشاريع الصناعية.

مقدمـــة :

تميزت مرحلة التصنيع 67 - 1978 بتهميش الرشادة الرأسمالية لحساب الاقتصاد الجزئي سواء عند انتقاء المشاريع الاستثمارية ، أو عند تشغيلها بعد انجازها. كما تميزت هذه المرحلة باسترجاع الثروات الوطنية وبانشاء قطاع عام كبير ، حيث يعبر هذا القطاع عن المصالح المختلفة للقوى الاجتماعية وذلك من خلال علاقات القوى التي توطدت بينها ، لأن هذا القطاع يشمل أكبر جزء لوسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، اذ يوزع أكبر قسط للناتج الاجتماعي وكذلك للدخل القومي فعلاقات القوى هذه تجمع مختلف الفئات الاجتماعية التي ترى أن القطاع العام هو المسلك الوحيد للخروج من التخلف وتواجه فئات أخرى مدعية سياسات تنموية مختلفة.

وبالتأكيد ليس من السهل تقدير المردودية بالنسبة للمؤسسة العامة في الجزائر وهذا راجع "لتعايش القطاع العام والقطاع الخاص وكذلك تواجد آليات التخطيط وآليات السوق"[1] ومع ذلك لقد قدرت ابتداء من بداية الثمانينات تجلية قطاع الدولة الصناعي حسب معايير الاقتصاد الجزئي التي لم تكن أساس عملية انشائه. وهذا النوع من التقييم هو الذي أنجب اعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العامة وندرس من خلال هذا الباب تقنيات تحليل المشاريع التي كانت تستعمل على

المستوى المركزي ، و على مستوى المؤسسة العامة ، كما نحاول أن نلم بالأوضاع التي كانت تعيشها المؤسسة العامة و نرى هل كانت تحوي الشروط الملائمة للمردودية على المستوى الجزئي و على مستوى الاقتصاد الكلي.

7 - 1 : المبحث الأول : نظام قياس المردودية :

نستعين في هذا الصدد بأعمال الاستاذ ع.بوزيدي[2] لدراسة تقنيات تحليل المشاريع الاستثمارية التي تستعمل على المستوى المركزي و على مستوى المؤسسة العامة .

7 - 1 - 1 : التقنيات المستعملة لدى الهيئة المركزية للتخطيط :

أصدرت الهيئة المركزية للتخطيط خلال تحضيرها للمخطط الرباعي الثاني (74 - 1977) ترسيمة تحمل عنوان "أدوات تحليل و تصنيف المشاريع الاستثمارية المنتجة " و هي عبارة عن معلومات صاغتها الهيئة المركزية للتخطيط على شكل مؤشرات تستخدمها لانتقاء المشاريع الاستثمارية . كما تعتبر المناهج التي تقدمها هذه الترسيمة أدوات يستلزم للتخطيط أن يعتمد عليها خلال مرحلة انشاء الاقتصاد الوطني، و عند تحليل المشاريع الاستثمارية ، استعمال المؤشرات التي حددتها الهيئة المركزية للتخطيط تستجيب الى المقتضيات التالية[3]:

أ ـ قياس بواسطة الحساب الاقتصادي المساهمة المنتظرة للمشاريع المتعلقة بالأهداف العامة التي تسعى اليها الاستراتيجية على المدى الطويل و يعبر هذا المؤشر عن معيار المردودية الاقتصادية. كما حددت في نطاق هذه المؤشرات المكممة الموجهة لقياس مساهمة المشروع المنوط بأهداف الاستراتيجية على المدى البعيد، أربعة أهداف للقطاع المنتج و هي كالتالي[4]:

- توسيع قدرات التراكم للوطن بالعملة الصعبة.
- احلال الواردات بتوسيع الانتاج الوطني و لأجل اشباع الحاجيات الضرورية للسكان.
- الاندماج الاقتصادي
- التخفيف من اختلال التوازنات الجهوية.

ب ـ تصنيف الاستثمارات انطلاقا من مؤشر فعالية الاستثمارات (القيمة المضافة بالقيمة الحالية / كلفة الاستثمار) و يعبر هذا المؤشر عن معيار المردودية المالية حيث يجب أن يتم حسابه بالنسبة لكل المشاريع المدروسة.

و مهما أن المردودية المالية و المردودية الاقتصادية تعبر كلاهما عن مستويات للنشاط الاقتصادي التي لا تتنافى تماما اذا أخذنا بعين الاعتبار الأوضاع العامة للتنمية الاقتصادية. قد يصعب في الواقع أن نراعي

معا المؤشرين الذين أوصت بهما الهيئة المركزية للتخطيط . لأنهما لا يتلاءمان دائما و لا سيما بالنسبة للدول النامية .

و مايمكن أن نستخلصه من هذه الترسيمة أن الهيئة المركزية تريد استعمال الحساب الاقتصادي لانارة القرارات السياسية فقط ، و ان "هناك لبس بين المؤشر كأداة للحساب الاقتصادي يجب على الأقل أن يقود القرار ، و بين الطريقة التي ندرك بها المؤشر و نحضره و التي يمكن أن تكون فعلا غير كافية و مهملة للعناصر اللازمة للتقييم الصحيح لكل الأثار المرتقبة من المشروع"[5]. زيادة على ذلك الأهداف المحددة في نطاق "المؤشرات المكممة " غير كافية لانتقاء المشاريع الاستثمارية "... و المشكلة المطروحة هي معرفة هل الهدف من بين هذه الأهداف لا يتناقض مع الأهداف الأخرى. و ما هي الكلفة المالية ، بل لا سيما الاقتصادية و الاجتماعية التي تتحملها الجماعة الوطنية لعدم الملاءمة المثيلة"[6].

7 - 1 - 2 : التقنيات المستعملة على مستوى جهاز التمويل :

يراعي الجهاز المالي عند اعداد خطة التمويل للمشروع الاستثماري أربعة معايير :[7]

- المردودية المالية لكل مشروع.

- القدرة المالية الاجمالية للمؤسسة.
- الطبيعة الخاصة للاستثمار.
- الضغوط الغير مرتبطة بالمؤسسة.

و نلاحظ أن البنك مكلف بتمويل المشروع أساسا على المردودية المالية و هذا ما يجعله لا يتفق مع المؤسسة فيما يخص مبدأ التمويل الاستثماري لأنها تخضع الى متغيرات خارجية تتعلق بالاقتصاد الكلي.

هنا نفضل أن نتطرق الى ممارسة بنك التنمية الجزائري في اعداد الخطة بما أنه هو الذي كان مكلفا بهذه المهمة.

7 - 1 - 2 - 1 : الممارسات لدى المكلفين بدراسة المشاريع الاستثمارية [8]

المكلف بدراسة المشروع و اعداد خطة التمويل هو اطار ينتمي الى دائرة تحليل المشاريع ببنك التنمية الجزائري. عندما تصادق الهيئة المركزية على طلب الانفراد الذي يصدر عن المؤسسة ترسل نسخة الى كل الهيئات المعنية بالمشروع الوصاية - المؤسسة العامة - بنك المؤسسة العامة - بنك التنمية الجزائري. فيبدأ هذا الأخير في اعداد خطة تمويل المشروع. و يكون هناك اتصال متواصل بين المؤسسة المعينة بالمشروع و دائرة تحليل المشاريع حيث يطلب من المؤسسة المعنية بما يلي :

أ - كلفة الاستثمار بالدينار و بالعملة الصعبة و ذلك حسب المبالغ التي صادقت عليها الهيئة المركزية للتخطيط.

ب - التفاصيل و الفرضيات التي استعملت لتقييم بنود الكلفة و الكمية .

ج - معلومات خاصة بانجاز و تشغيل المشروع بمعنى حالة المشروع العينية و المالية من ناحية دراسة الهندسة الصناعية - استشارة الموردين - المناقصات - مفاوضات مع الموردين فيما يخص الأعمال - من قام بالدراسة التقنية الاقتصادية - نمط الانجاز المنتقى - اعطاء مدة الانجاز المحتملة - خطة الانجاز مفصلة الى أقصى حد - خطة تعبئة الديون - تقديم حساب النتائج المتوقعة على حسب مدة حياة المشروع - و كذلك قواعد التقييم التي استعملت في هذا الاطار (الانتاج و كل النفقات و الايرادات) - جدول الاهتلاك (المعدل المستعمل لكل بند من بنود الاستثمار) .

هـ - معلومات متعلقة بالمؤسسة المسيرة للمشروع الذي نكون بصدد دراسته .

- خبرة المؤسسة بشأن انجاز الاستثمارات و ذلك بتحديد عناوين المشاريع - نمط الانجاز - الكلفة الأولى و الكلفة النهائية لكل مشروع - مدة الانجاز المتوقعة و المدة الحقيقية لانجاز المشروع .

- خطة تنمية المؤسسة :

* المشاريع التي لا زالت على شكل فكرة .
* المشاريع التي بصدد الدراسة .
* المشاريع التي بصدد الانجاز .

- الوسائل الحالية و المتوقعة لهياكل التخطيط و الهندسة الصناعية سواءا البشرية (الفئات الاجتماعية المهنية) و المادية (قدرة الانجاز).

- الوثائق التي يستلزم على المؤسسة أن تقدمها للبنك حتى يتمكن هذا الأخير من اعداد خطة تمويل تتلاءم مع الوضعية المالية للمؤسسة :

* الدراسة التقنية ، الاقتصادية للمشروع.
* الحسابات الختامية للسنوات الثلاثة الأخيرة.
* تقارير النشاط للسنوات الثلاثة الأخيرة.
* ملف اعادة الهيكلة المالية عند الاقتضاء.

زيادة عن هذه المعلومات التي تقدمها المؤسسة العامة للبنك (و لو أنها جل الاوقات غير شاملة) يوجد في متناول المكلف بالدراسة منوال للتحليل نسمح له بالتفريق بين المشاريع الاستثمارية.

7 - 1 - 2 - 2 : محتوى التعليمة رقم 12[9]:

ان هذه التعليمة قصدها هو تحديد البنية العامة لتقرير التحليل الذي يعد لكل مشروع استثماري تم انفراده من طرف الهيئة المركزية للتخطيط. و تشكل هذه التعليمة أول مرحلة لتوحيد نمط تقارير تقييم المشاريع.

و يتشكل تقرير التحليل في تقديم عمل تقييم المشروع و الحكم عليه و كذلك تبريره ، كما يجب أن يكون هذا العمل نتيجة الاتصال المتواصل بين المكلف بالدراسة و المؤسسة المسيرة للمشروع، و تقديمه لمجلس المديرية يفرض أن

مضمونه قد تمت مناقشته بين المؤسسة و بنك التنمية.

أ - أثر التعليمة في تصنيف المشاريع الاستثمارية :

و تصنف هذه التعليمة المشاريع حسب مجموعات آخذة بعين الاعتبار نوع القرار الذي اتخذته الهيئة المركزية للتخطيط في هذا الصدد. التصنيف هو كالتالي :

- المجموعة (أ) و هي الاستثمارات الخاصة بانجاز وحدات الانتاج و تشمل :

* استثمارات خلق قدرات الانتاج.

* استثمارات التوسيع و استثمارات تثمين الامكانيات الموجودة و كذلك التجديد.

* الاستثمارات الخاصة بالمرافق الاقتصادية.

- المجموعة (ب) و تشمل الاستثمارات الخاصة بنضج المشاريع الاستثمارية.

- المجوعة (ج) الاستثمارات الخاصة باعادة التقييم و تشمل مايلي :

* استثمارات خاصة باعادة التقييم أو انقاصه.

* استثمارات خاصة بالتغيرات المتنوعة (كالموقع تغيير بنية التكاليف - تغيير المؤسسة المسيرة).

ب - أثر التعليمة على شروط التحليل :

تقتضي التعليمة الشروط التالية للتحليل :

- أن يدرس كل مشروع في نطاق قطاعه الاقتصادي.

- أن قروض التمويل يجب أن تبرر و تسديدها يبيّن بوضوح، و المشكلة هنا تطرح بالنسبة للمشاريع التي ليست اقتصادية بمعنى الكلمة يعني البحث عن المردودية المالية بالنسبة لاستثمارات المرافق الاقتصادية (مرافق التوزيع بناء أو تجهيز مراكز المؤسسات ...الخ) و هنا كذلك تصنف التعليمة هذه المشاريع و دراستها كما يلي :

* المشروع الذي يعطي ايرادات (وحدات التوزيع) يحلل حسب المردودية المالية .

* المشروع الذي يقلص من التكاليف (شبكة قنوات أو أنابيب) هنا يعتبر تقليص التكاليف هو المنفعة المنتظرة من المشروع فيجب أن نراعي هذا الهدف الاقتصادي و نقرّبه من كلفة المشروع.

* المشروع الذي هو عبء (بناء مراكز المؤسسات) هنا يجب أن ندرس من خلال النتائج المتوقعة. للتسيير (وضعية المؤسسة الصناعية المادية و المالية) قدرة المؤسسة على تحمل هذا العبء.

و لكن جل الأوقات أن هذه التعليمة تكون غير فعالة لأن المكلف بدراسة المشروع تواجهه عدة مشاكل نلخصها فيما يلي :

- العدد الكبير للمشاريع التي تتطلب الدراسة :
حيث "يتلقى البنك 800 طلب لخطة التمويل ، فليكن 72 مشروع في الشهر ، و نسبة 15 مشروع لكل مكلف بالدراسة".[10]

- هذا العدد الكبير لا يسمح بالدراسة الكاملة للمشروع لأن الدراسة تتطلب أن يراعي المحلل قدرة الانجاز وقدرة الاستغلال التي تتمتع بها المؤسسة في الحاضر وفي المستقبل و هذه ليست بمهمة سهلة و تتطلب الوقت مما يجعل أحيانا اعداد خطة التمويل تسجل تأخر ترفضه المؤسسات و تضغط على بنك التنمية وتجبره على الخضوع لهما و تلبية طلبهما.

- كما تتطلب الدراسة يدا عاملة مؤهلة لكن هذه الأخيرة تعرف عدم الكفاءة و كذلك عدم التحفيز للقيام بهذه المهمة : (الأجور أو منافع أخرى) كما تعاني كذلك من الوسائل المادية (النقل ، المراجع الخ) التي تسهل لها المحاورة مع المؤسسات و بعض الهيئات الأخرى.

7 - 1 - 2 - 3 : خطة التمويل :

ولكي يتسنى للمكلف بدراسة المشروع بأن يعد خطة تمويل المشروع فقد يقوم بكل الحسابات التالية التي تتيح له أن يصل الى الهدف المتوخى و هو خطة تمويل ملائمة :

- اعداد حساب النتائج المتوقعة للمشروع (يحتوي على كل الايرادات و كل النفقات) مع استعمال رائز الحساسية سواء فيما يخص رقم الأعمال أو مؤشرات أخرى.

- التحليل الاستبعادي و الاحتمالي للمؤسسة المسيرة للمشروع.

- بعض النسب التي توضح وضعية المؤسسة.

- خطة الاستثمارات الخاصة بالمؤسسة (تشمل المشاريع الحالية و المشاريع المستقبلية) و التي غالبا ما تبين للمكلف بالدراسة أن المؤسسة غير قادرة على تسديد كل الانتمائات الخاصة بالمشاريع الحالية و المستقبلية.

- تحضير جدول التوقيت الزمني لسداد القروض و ذلك لحساب المردودية المالية للمشروع مع استعمال معيار معدل المردودية الداخلي ، كما يحضر المكلف بدراسة المشروع بنية التمويل و ذلك حسب :

* القروض الخارجية بالعملة الصعبة مع ابراز معدل الفائدة الذي حدده الممول الأجنبي.

* القروض الداخلية على المدى الطويل و المدى القصير مع ابراز معدل الفائدة المحدد مركزيا.

* توضيح مدة الامهال.

* المساهمات النهائية التي هي من مهام الخزينة العامة و التي تتعلق ببنود التكوين ، المخزون السلعي ، المرافق الأساسية المحيطة للمشروع.

* تسجيل القروض المدعمة للقروض السابقة اذا اقتضى الأمر.

و تدرس هذه البنية لتمويل المشروع من طرف مجلس المديرية الذي يترأسه مدير بنك التنمية الجزائرية و الذي يتكون من ممثلين البنك المركزي - البنك الأولي (مقر دفع المؤسسة) - الخزينة العامة - البنك الجزائري للتنمية - وزارة المالية - وزارة الوصاية (وصاية المؤسسة الخاصة بالمشروع) - وزارة التخطيط المؤسسة المعنية بالمشروع.

و تقدم لكل عضو من أعضاء هذا المجلس نسخة من هذه الوثيقة , و ذلك قبل مباشرة الأعمال.

و يدرس هذا المجلس هذه الوثيقة و يستلزمه أن يصادق عليها أو يعدّلها . أن دور بنك التنمية هو تبرير قرار التمويل أما المؤسسة فهي دائما تحاول أن تحصل على خطة تمويل تناسبها و دور الأعضاء الآخرون هو محاولة ايجاد أحسن حل لكل من الطرفين (المؤسسة - بنك التنمية).

و عندما يأخذ القرار فيما يخص خطة التمويل تصدر وزارة المالية "قرار التمويل" و ترسل نسخة منه لمختلف الأعضاء المكونة لمجلس المديرية .

و من هنا يبدأ بنك التنمية بمراقبة استعمال الائتمانات من طرف المؤسسة و ذلك حسب البنود التي ينص عليها قرار الانفراد و قرار التمويل و ذلك طوال مدة تنفيذ المشروع . فنلاحظ هنا مايلي :

- غالبا ما المعلومات التي تقدمها المؤسسات العامة و التي يعتمد عليها بنك التنمية الجزائرية لدراسة

المردودية المالية للمشاريع هي معلومات غير دقيقة (يعني مشكوك فيها) و بالتالي يبقى التحليل نفسه ناقص.

- غالبا ما يحاول المكلف بتحليل المشروع بأن يوضح أن المشروع ليس له مردودية مالية و انه سيصبح عبئا على المؤسسة ، و لكن أخذ قرار تمويل المشروع يتبع مهما اقتضى الأمر وذلك تحت شعار "المشروع مخطط في اطار استراتيجية التنمية الوطنية ". و واجه بنك التنمية الجزائري هذه الوضعية طوال العقدين الأخرين و ذلك لأن المشروع خطط مركزيا و لم تيدرس مردوديته انذاك • و لكن هنا المشكلة التي تطرح هي أن نكمم كلفة هذه الاستراتيجية و نعين المتعامل الاقتصادي الذي سيتحملها فيما بعد.

- كما لا تمل المؤسة أن تنبه بنك التنمية كلما اقتضت الضرورة ان معايير المردودية المالية المستعملة (معدل المردودية الداخلي) من طرفه ليست هي المعايير الوحيدة لانتقاء الاستثمارات و ذلك بأخذ بعين الاعتبار عناصر استراتيجية التنمية الوطنية .

و صفوة القول أن المجلس دائما مضطر على أن يحدد خطة تمويل مهما أن الدراسة تكون نسبيا غير كافية فيما يخص المردودية .

7 ـ 2 : المبحث الثاني : تطور شروط المردودية في الجزائر :

لا يمكن أن نثير مشكلة المردودية المالية بدون أن نثير معها الظروف التي تكونت فيها هذه المردودية يعني لتحليل مردودية القطاع العام لا يمكن أن تتجرد من الأوضاع التي حددت القواعد التي يمكن أن تقدّر على أساسها مردودية المؤسسة العامة . و يمكن أن نعتبر أن تطور المؤسسة العامة عرف مرحلتين هامتين و لكل منهما رشادة اقتصادية و اجتماعية خاصة فالمرحلة الأولى تشمل السنوات ما قبل الثمانينات و المرحلة الثانية تشمل ما بعد الثمانينات.

7 ـ 2 ـ 1 : شروط المردودية ما قبل 1980 (66 ـ 1980) :

خلال هذه المرحلة كانت تعني فعالية المؤسسة أحسن طريقة للوصول الى الأهداف المخططة . "و التصور الذي كان يهيمن انذاك هو التصور الذي كان يرى المؤسسة كمقر للتقارب بين الاقتصادي و الاجتماعي"[11] و هذا يظهر جليا عندما ندرس الأهداف المخططة و معايير تسيير المؤسسة العامة .

كما شكلت المؤسسة مقر و أداة استثمار : اذ تتخذ القرارات الخاصة بالمؤسسة على مستوى الأجهزة المركزية ، و تمويل المؤسسة يتم عن طريق أجهزة خارجية عنها كما لم تعاني المؤسسة من الصعوبات المالية التي يسرتها ايرادات المحروقات و كذلك لكون كلما حاول الجهاز المالي أن يعارض المؤسسة العامة فيما يخص التمويل

الا وجعلته يخضع لها .

علاوة عن هذا لم تكن اعادة انتاج المؤسسة مرتبطة بالفائض المالي الذي كان يستلزم عليها أن تحققه . و لقد استمرت في الاستثمار بالرغم من معدل اشتغالها الضعيف و استطالة مدة انجاز مشاريعها . كما أصبحت مجالا للصراعات و توزيع السلطات بعد تطبيقها للتسيير الاشتراكي للمؤسسات .

كما عانت مردودية المؤسسة العامة من غياب أو قلة استقلاليتها ازاء القطاع الخاص الذي يعتبر أساس ضياع أرباحها . فعلى العموم استفاد الرأس مال الخاص الوطني من النتائج السياسية الاقتصادية و الاجتماعية المتبعة من طرف الدولة :مثل :حماية السوق الداخلية - العرض من طرف قطاع الدولة للسلع و المواد الوسيطة بأسعار مدعمة - عدم تمتع القطاع العام بسياسة متماسكة للأسعار - توزيع هام للمداخيل من طرف الدولة - تكوين يد عاملة مؤهلة .

و علاوة على هذه العوامل الداخلية التي لعبت دورا سالبا في تحقيق المردودية بالنسبة للمؤسسة العامة ، هناك عوامل خارجية عن المؤسسة كان مفعولها على المردودية سالبا الى أقصى حد و تتمثل هذه العوامل في ممارسات السوق الرأسمالية الدولية . و شكلت مردودية القطاع العام خلال هذه المرحلة متغيرة

مرتبطة بشروط الحصول على الوسائل المالية ، و الوسائل التقنية و تكنولوجية ، و الحصول على سلع الاستهلاك ، و السلع الوسيطة و سلع التجهيز . و في هذا الميدان لعبت السوق الرأسمالية دورا هاما فيما يخص التحكم في سعر معدل الفائدة و في التكنولوجيا . و نتيجة هذه الممارسات هو "الميل المقلق للانتقاص من الدخل الوطني و الانقباض من مستوى معيشة الطبقات الاجتماعية التي تساهم في خلق زيادة هذا الدخل الوطني. و هذا الانتقاص ما هو الا انتقاص للمردودية الاقتصادية الشاملة عن طريق انتقاص الوسائل المالية للتطور ، و حتى بالنسبة للمنطق الرأسمالي المردودية ليست معطاة يمكن فصلها بسهولة عن النشاط الاقتصادي الشامل"[12]. و بالرغم من هذه الصفات التي تزيل كل تعبير حقيقي لقياس مالي للمردودية فان المؤسسة العامة لم تخضع لأي عقوبة اقتصادية لأن معايير تسييرها تعطي الأولية للتوازنات المنوطة بالاقتصاد الكلي ، اذن كيف يتأتى لها أن تحقق أهدافها على المستوى الجزئي و تساهم في تحقيق التوازنات على المستوى الكلي.

و زيادة عن هذا "...ان استعمال الحساب الاقتصادي يتطلب اعادة النظر في جميع المؤشرات المستعملة الى حد الآن - الأسعار - الأجور - الجباية - الائتمان - احتكار التجارة الخارجية ...الخ فاعادة النظر كهذه تشكل مهمة صعبة و معقدة التي توشك أن تفقد نهائيا التوازن النسبي الاجتماعي و الاقتصادي الذي حقق بعناء "[13].

7 - 2 - 2 : شروط المردودية ما بعد 1980 :

تميزت أواخر السبعينات بعدة تقييمات لعملية التصنيع ، حيث تمست على اثرها اجراءات الاصلاح الاقتصادي و لا سيما اعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات التي أساسها هو مبدأ تثمين الرأس مال و الميل الى رد الاعتبار للحساب الاقتصادي.

فأنجبت هذه التقييمات اقترابين متناقضين ، الأول صدر عن مسيرين المؤسسات العامة و الثاني صدر عن الجهاز المالي : و شكلا هذان الاقترابان المرجع الرئيسي لأشغال مؤتمر الحزب الذي تم من 15 الى 19 يوليو سنة 1980 و الذي صدرت عنه عدة اصلاحات أتاحت بشكل ملموس تطور القانون الاقتصادي الخاص بالمؤسسة العامة

أ - الاقتراب التقنوقراطي :

طرح هذا الاقتراب كل الضغوط التي عانت منها المؤسسات العامة على شكل تقرير[14] يمكن أن نلخص أهمه فيما يلي :

- لا تتمتع المؤسسة العامة بكل الوسائل اللازمة لتطبيق السياسة المعينة لها و لا سيما فيما يخص الاستثمارات فعلى العموم ان الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية للمؤسسة شبه مخططة يعني مرغوبة من طرف السياسة الاقتصادية (خلق مناصب عمل - محاربة التباين الجهوي-

تكوين العمال ...الخ) فكيف يمكن للمؤسسة أن تتحمل أعباء هذه الاستثمارات المقررة مركزيا و التي ليست اقتصادية بمعنى الكلمة (تشمل الجانب الاجتماعي الذي يجب على الدولة أن تتحمله بوحدها).

- المردودية المالية لا تعبّر بالضرورة على المردودية الاقتصادية : يميز هذا الاقتراب بين المردودية المالية و المردودية الاقتصادية و بيبين ان هناك عدة مشاريع جزائرية لها مردودية اقتصادية لكن ليس لها مردودية مالية كما يعيد طرح مفهوم المردودية المالية الذي لا يراعي مدة صعود وتيرة الانتاج التي هي طويلة جدا تقريبا 8 سنوات كمعدل وسطي بعد دخول المصنع في الاشتغال.

- اختناق التنظيم المالي للمؤسسات :
في هذا الصدد يشير التقرير الى كل الآليات المالية التي وضعت انطلاقا من المخطط الرباعي الأول يعني الاصلاحات التي ادخلت على الاجهاز المالي و النقدي سنة 70 - 1971 (تطرقنا لهذه الاصلاحات في الباب السابق) و التي حكمت عليها المؤسسة بأنها جعلتها تخضع لنظام مالي غير ملائم و عرقلها في تسييرها و اشتغالها .

- اخنقت الاجراءات البروقراطية المؤسسات و لم تسمح لها بالتسيير الرشيد.

ب - الاقتراب الخاص بالجهاز المالي :

يمكن ان تلخص محاور هذا الاقتراب[15] فيما يلي :

- نقد وزير المالية المؤسسات العامة فيما يتعلق بالمدة التي تفصل قرار الانفراد عن قرار التمويل حيث بالنسبة للجهاز المالي ليست طويلة و القرارات المستعجلة و الغير المدروسة كما ينبغي هي التي شكلت كلفة على عاتق الاقتصاد الوطني ، كما أنّب الوزير المؤسسات فيما يخص الائتمانات المخصصة للمشاريع الاستثمارية بقوله "... في معظم الحالات أن تسديد ائتمانات الأجل الطويل لم يتحقق ، و ائتمانات الأجل القصير قد حولت من حساب دين الاستثمار الى حساب المكشوف للأجل القصير الخاص بالمؤسسة..."[16].

و يؤكد على "... ان الدولة تمنح الاستثمارات التي يجب أن تخلق تراكما يسمح لها على الأقل بالتجديد..."[17]

- كما يبين هذا الاقتراب عيوب المناهج التي تسير بها المؤسسة الوطنية (اللجوء المتزايد للمساعدة التقنية - ارتفاع الكتلة الاجرية - ارتفاع الاعباء الاجتماعية ...الخ) و التي جعلتها تشتغل بفضل المكشوف البنكي و بالتالي أصبحت تجليتها ضعيفة جدا. كما اعتبر هذا الاقتراب ان المؤسسة العامة هي المسؤولة عن عدم التوازنات المالية و النقدية للبلاد و التي أصلها هو عدم قدرة

المؤسسة على خلق فائض مالي.

كما عاتب وزير المالية الجهاز المالي و جعل على عاتقه جزئا من هذه المسؤولية لأن "البنوك لم تبد أكثر حزم لكي تجعل الانضباط المنصوص عليه قانونيا يحترم"18.

و صفوة القول أنه يمكن التناقض في طلب مسيري المؤسسات بالاستقلالية التامة لهذه الأخيرة، و رفضهم للوصاية الكبيرة كيفما كان شكلها (مالي - تخطيطي) و في ادعائهم لتدعيم القطاع العام أما الجهاز المالي فيبدو يبحث عن تعزيز أكثر لقوته و يطالب بأكثر فعالية للمؤسسات العامة.

ج - الاقتراب الجديد للدولة :

يميل الاقتراب الجديد للدولة الى اعادة النظر بطريقة دقيقة في عدة ممارسات اقتصادية و اجتماعية خاصة بقطاع الدولة و استبدالها بممارسات جديدة.

و نلاحظ هنا تغيرا ملحوظا للاشكالية الموجودة حيث يصبح معيار المردودية المالية المؤشر الرئيسي لنتيجة المؤسسة العامة. و يستلزم من هذا التاريخ فصاعدا على "المؤسسة التي تمت اعادة هيكلتها العضوية و المالية بأن تحقق الأهداف التالية :

- امتلاك أداة الانتاج و بالتالي ضمان تجديدها.
- تسديد القروض طبقا للتوقيت الزمني.

- تحقيق فائض مالي للمساهمة في تمويل النمو الاقتصادي[19] و لكي يتسنى للمؤسسة تحقيق هذه الأهداف يستوجب ما يلي :

- جعل سياسة خلق مناصب الشغل تخضع لمعايير صارمة للتوازن و للمردودية المالية للمؤسسات العامة.

- اعادة النظر في سياسة الأسعار.

- تشجيع المنافسة بين المؤسسات فيما بينها و من المحتمل بينها و بين المؤسسات الخاصة.

- كما يلغي هذا الطرح الجديد الأنشطة الاجتماعية التي كانت تقوم بها المؤسسة العامة و يوصي بأن تتكفل بها هيئات مستقلة عن المؤسسة.

خاتمة

ان مسألة مردودية المؤسسة العامة أو بالأحرى مردودية الاقتصاد الوطني يجب أن تفحص ككل لأن في حالة الاقتصاد الجزائري مؤشر لنتيجة المؤسسة كمعيار للمردودية المالية للحكم عن تجلية المؤسسة العامة غير مقبول وحدة و ذلك نظرا لاختلاف المعايير التي تستعملها المؤسسة العامة و الهيئة المركزية للتخطيط عن المعايير التي يستعملها الجهاز المالي ، مما جعل التفاهم غير ممكن بين المؤسسة العامة و الجهاز المالي و لكن استطاعت المؤسسة أن تحصل على القروض اللازمة لتمويل مشاريعها مهما اقتضى الأمر. و "هذه الطريقة لتمييز الاستثمار تعتمد على الفصل بين المؤشرات و توصي بمفاضلة مؤشر على آخر ، لهـا كل الحظ أن تصل الى تجاوز وحدات اقتصادية تسعى كل منها الى هدف ممكن أن يناقض الأهداف المتوخاه في جهة أخرى..."[20].

و نظرا للشروط التي اشتغلت فيها المؤسسة العامة حيث أن معايير تسييرها هي التي شكلت أهداف المخططات التنموية ، فهذه الشروط حددت درجة مردودية المؤسسة العامة و جعلت منها مقرا لتثمين الرأسمال الدولي مما ضاعف التبعية المالية و التكنولوجية للبلاد، و كذلك مقرا لعدم تثمين رأس مال القطاع العام . كما

جعلتها غير قادرة على خلق فائض مالي لضمان اعادة انتاجها. و لتغيير هذه الشروط و التأثير عليها لخلق شروط ملائمة لجعل المؤسسة العامة تحدث فائضا ماليا جاءت اصلاحات الثمانينات التي بني على صرحها مبدأ تثمين رأس مال القطاع العام. فأنذاك طرحت مشكلة "التوفيق بين تسيير الاقتصاد المتعلق بالدولة و تسيير المؤسسة العامة... الأول يسعى الى تحديد الأهداف على مستوى الاقتصاد الكلي (تعظيم معدل النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل لعوامل الانتاج، التوزيع العادل للأجور...) و الثانية تبحث عن أهداف تعظيم الناتج الاجمالي تحت ضغوط... فمجموع التسيير على مستوى الاقتصاد الجزئي لا يمكن ألا يميز عن التسيير المتعلق بالدولة على مستوى الاقتصاد الكلي..."[21]، كما أن هذا "الانتقال من تصور المؤسسة العامة كأداة للاستثمار الى التصور الذي يجعل منها مقر التثمين هو الذي سبب الأزمة، و ظهرت هذه كأزمة للتسيير المتعلق بالدولة. و يجب أن تعرف البنيات التنظيمية هي بالذات تحولات هامة"[22].

و سيتمحور الباب القادم حول تشغيل الانجازات الاستثمارية و يقتصر بحثنا في بعض العوامل الرئيسية التي كان أثرها سلبيا على تشغيل الانجازات الصناعية.

16- Même source que 15 - P: 8.

17- Même source que 15 - P:9.

18- Même source que 17.

19- Même source que 3 - P:37.

20- Même source que 11 - P:54.

21- A.BOUYACOUB "Gestion de l'Entreprise Industrielle Publique en Algérie" - Volume II , 1988 - P: 273.

1- M.BENHASSINE "A propos de la rentabilité du secteur d'état en Algérie"- R.A.S.J.E.P. Volume XXIV N°2 - O.P.U. Juin 1986 - P:116.

2- A.BOUZIDI -"Questions Actuelles de Planification Algérienne" ENAP- ENAL , 1984 -
-"Les symposium du CENEAP - 6,7,8Déc 1986.

3- A.BOUZIDI "Questions Actuelles de Planification Algérienne" ENAP - ENAL , 1984 - P:34.

4- Même source que 3 - P:36.

5- Même source que 3 - P:35.

6- Même source que 3 - P:37.

7- Même source que 5.

8- ملاحظات من خلال تجربتنا المهنية في هذا الميـــــــــــــــــــــــدان.

9- Document interne à la BAD. Instruction N°12 du 26/09/1983.

10- Document interne à la BAD - "Rapport sur l'application de de l'instruction N°12 du 26/09/1983 - le 10/12/1983 - P:2.

11- A.BOUZIDI "Symposium du 6,7,8 déc CENEAP 1986-P:51.

12- Même source que 1 - P:221.

13- Même source que 11 - P:53.

14- Rapport sur les problèmes financiers des entreprises socialistes 2 Tomes Ministères des Industries Legeres Aout 1978.

15- Revue Financière - Janvier - Mars 1981 , P:7.

8 - 1 : المبحث الأول : عوائق تشغيل الوحدات الانتاجية :

8 - 1 - 1 : مشاكل الاختيار التكنولوجي:

لم تسن خلال هذه المرحلة القواعد العامة التي تحدد و توضح أشكال و مناهج الاستهلاك التكنولوجي حيث تم تساهل بالنسبة لهذا الأخير و سمحت أشكال الانجازات للمنشيء الأجنبي أن يقدر وسائل الانتاج بدون أن يراعي الامكانيات المادية و البشرية للبلاد مما جعل كلفة الاستهلاك التكنولوجي باهضة. و يتطلب التمييز بين مختلف أشكال استيراد التكنولوجيا "أن نراعي ما تسببه هذه الانجازات من تكاليف و منافع على الفرع الاقتصادي الذي تنتمي اليه من جهة ، و على مختلف القطاعات من جهة أخرى. كما يجب أن نقارن الاستثمار و تكاليف الانتاج الخاصة بكل تقنية من تقنيات التصنيع بالآثار المقابلة لها على سيرورة الاندماج الصناعي و التمهين التكنولوجي في القطاع العام بكامله"[1].

و العوامل المخلة للمشروع و نتيجته عديدة ، فمنها ما هو بنيوي يعني راجع الى خاصيات أشكال استيراد التكنولوجيا و منها ما هو راجع الى المحيط الذي تم فيه تحقيق مختلف

المنشآت الصناعية و منها عوامل مرتبطة بالظروف الاقتصادية و العلاقات الدولية .

رأينا فيما سبق أن عرض التكنولوجيا في الجزائر ما هو الا صورة طبق الأصل لعرض التكنولوجيا على المستوى الدولي ، فأحتكار الأقلية لبعض التكنولوجيات تجعل المنشيء الأجنبي يحبذ نقل بعض العناصر التكنولوجية و هو يساعد على نقل التكنولوجيا لانتاج منتوج و لكنه غير ملزم على تبليغ المعارف الخاصة بالأجهزة المستوردة لانتاج هذا المنتوج، هذه الوضعية تجعل الحائز على التكنولوجيا دائما تحت وطأة المنشيء الأجنبي كما تقلص من ابتكاراته زيادة على ذلك اذا حققت ابتكارات من طرفه قد تبقى تحت مراقبة المنشيء الأجنبي لمدة معينة .

[2]يشير الكاتب الى أن الفروع الاقتصادية التي لجأت الى انجاز مشاريعها على شكل الصيغ المدمجة (فرع البناء الميكانيكي و الكهربائي) تميزت بتأخر أكثر من الفروع الاقتصادية التي حققت انجازاتها على شكل المجزأ (صناعة الحديد و الصلب و صناعة العدانة) ، و يدفع هذا الى ربط تأخر انجاز المشاريع الاستثمارية بأشكال استيراد التكنولوجيا .

مهما اتصفت الصيغ المدمجة بالنسبة للصيغ المجزأة

بانقاص في مدة نشوء فكرة المشروع و مدة نضجه التي تغطي صعود وتيرة قدرات الانتاج تشهد [3] عدة انجازات على أن هذه الخاصية غير مبررة و تعتبر في حد ذاتها تكاليف زائدة مرتبطة بالفوترة الزائدة للأساليب و الأجهزة المستوردة ، كما يجب "مرعاة مدة نشوء فكرة المشروع لأنها تؤثر على كلفته و كذلك على مدة نضجه التي تحدد التكاليف الواحدة للانتاج ، و أن العقود المدمجة لا تنقص بالضرورة من مدة نشوء فكرة المشروع و نضجه ، و انها ترفع فعلا من أسعار مدخلات المعارف التقنية المستوردة"[4].

و في الواقع لكي تتمكن المؤسسة الوطنية من استيعاب التكنولوجيا و يتحقق نقل التكنولوجيا و ليس فقط عناصر تكنولوجية يجب أن تتمتع بمحيط يسمح لها بذلك. الا أن المؤسسة الوطنية الجزائرية عاشت و لا زالت تعيش في جو تسوده شروط و حالات غير ملائمة لنقل التكنولوجيا.

و غالبا ما تستلم المؤسسة الوطنية المشروع الجاهز من طرف المنشىء الأجنبي بدون أن يحتوي هذا المصنع على مكتب الدراسات و مكتب الأساليب أو تكون هذه الأخيرة غير مجهزة كما ينبغي من حيث المختصين و الهياكل المناسبة ، مع أنها تعتبر ركيزة الاختراعات و أداة لتكييف التكنولوجيا المستوردة مع الواقع

المعاش الذي هو في تغيير لا نهائي. ان ابتعاد المؤسسة الوطنية عن الميدان العملي لانجاز المشاريع، و عدم وجود المستخدمين الجزائريين الذين يوازون الاختصاصيين الأجانب في الكفاءة، و معالجة الهندسة الدولية لسر الصنعة المتعلق بالانتاج و جميع المعلومات المنوطة بسيرورة الانتاج فرض ضرورة اللجوء الى دفع الثمن من قبل هندسة باهضة، و معونة تقنية مكلفة استطاعت أن تترسخ و تخلق آليات تغذي التبعية ازاءها. كما شكلت كلا الهندسة و المعونة التقنية منبعا للارباح الزائدة بالنسبة للمورد الأجنبي.

بالفعل أحرجت هذه الوضعية المؤسسة الوطنية على التحكم في سر الصنعة الذي هو العامل الأساسي لنقل التكنولوجيا كما أتاحت للمنشىء الأجنبي الاستيلاء على توريد التكنولوجيا و على الابتكارات و الاختراعات المتعلقة بالمنتوجات التي ستتكفل المؤسسة بانتاجها.

و هكذا "همش الاستيلاء النسبي للمورد الأجنبي على عملية التصنيع دور التعامل المحلي أثناء بداية التصنيع كما همش الشروط الاقتصادية و الاجتماعية على المستوى الوطني"[5]. و شكل اختيار التكنولوجيا المتطورة عقبة لاشتغال بعض المصانع الجزائرية "حالة المؤسسة الوطنية للصناعات الكيماوية بمستغانم التي لم تشتغل بصفة عادية"[6] (و الأمثلة متعددة).

كما تعذر على التقني الجزائري استيعاب بعض التكنولوجيات المستوردة لأن أساليبها لا زالت في مرحلة التطور يعني أنها لم تجرب بكفاية على المستوى الصناعي و في هذا النطاق الأمثلة عديدة لنذكر مثلا :

- "التكنولوجيا الخاصة بمعالجة الغاز الطبيعي المكرر بأرزيو و بالفرن العالي ذات الضغط العالي ، لمصنع تصفيح المعادن بعنابة و كذلك التكنولوجيا الخاصة بمصنع الأنابيب بدون لحام بركاية"[7]. و عرفت بعض المصانع مشاكل تكنولوجية من جراء تعاقب المشيدين الأجانب عليها يعني أنها عرفت عدة مشيدين خلال مرحلة انشائها مثلا :[8]

- بني المشروع GNL_1 بأرزيو من طرف المشيد CHEMILO و لم يتم انجازه فألغي العقد و أتممه المشيد BECHTEL. رفع هذا التبديل للمشيدين من تكاليف المصنع و عندما تم انجازه لم يشغل الا خمس قطارات معا بدلا من ستة و كانت تتراوح مدة عدم تشغيل هذه القطارات من ثلاثة الى ستة أشهر.

- عرف المشروع G L AK(4) . تغيير المشيدين أثناء الانجاز : المشيد الأول PRITCHARD و المشيد الثاني PULL MAN KALLOG

- كان للمشروع $GNL_1(K)$ نفس المشيدين كالمشروع السابق. و طرحت الصيانة و الاحتفاظ بالجهاز المنتج عدة مشاكل منوطة بمتطلبات المصانع الجديدة من قطع غيار لأن هذه الأخيرة تابعة للسوق الدولية ، و خصصت خلال السبعينات حصة كبيرة من العملة الصعبة الناتجة عن ايرادات المحروقات لتمويل حاجيات المؤسسات العامة من قطع غيار و مواد أولية لكن في أواخر الثمانينات[9]، فرض عدم اليسر المالي و مدى استيراد المواد الأولية و قطع الغيار الانقاص من وتيرة انتاج بعض المؤسسات العامة و بالتالي تباطىء التنمية الاقتصادية.

و لكي تتحقق السيطرة التكنولوجية التي تعتبر أحدى الشروط الأساسية للتطور التكنولوجي المحلي ، يجب أن يستطيع الحائز على التكنولوجيا استيعاب هذه الأخيرة ، و نشير الى أن هناك ثلاثة أشكال لاستيعاب التكنولوجيا:[10]

- يتمثل الشكل الأول في فحص فعالية استعمال الأجهزة المستوردة حيث لا تشتغل هذه الأخيرة لأول وهلة بكامل وتيرتها و حسب طاقتها النظرية أو المتوقعة.

- يظهر الشكل الثاني في اعادة انتاج التقنيات المستوردة محليا.

- يتمثل الشكل الأخير في التغيير النوعي و الكمي للعلاقات التي يوطدها المتعامل المحلي مع

السوق الدولية و التي تتمثل في التدخل و المراقبة المتزايد فيما يخص قرار استيراد التكنولوجيا.

و الملاحظ أن المؤسسة العامة لم تستطيع أن تتحكم في هذه الأشكال لاستيعاب التكنولوجيا مما فاقم تبعيتها للتكنولوجيا الدولية.

8 - 1 - 2 : مشاكل العمالة:

و نتساءل عن الدور الذي لعبته الاستثمارات المكثفة التي قامت بها الجزائر في خلق مناصب شغل جديدة كما توقعه المخطط الجزائري غداة الاستقلال. قد تتضح علاقة وطيدة بين التراكم و العمالة حيث "أن الاستراتيجية الوطنية للتنمية تعد تماسك بين التراكم بالمعنى العلمي للكلمة و تطور العمالة .... و يمكن أن نعبّر عن هذا التماسك باستمرار مناصب الشغل الموجودة و خلق مناصب شغل جديدة. و هذا التماسك هو الذي يبيّن أن العوامل التي تيسر التراكم هي التي تيسّر العمالة و العكس صحيح..."[11]

و في الواقع تميز الشغل في بداية الأمر[12] يتناقض بين الاستثمارات المكثفة التي تعتبر المصدر الأساسي لتكاثر مناصب العمل، و التركيبة العضوية القوية لرأس المال التي في حد ذاتها تحدد من خلق مناصب العمل و تقتضي استيراد أجهزة. فكون هذه التركيبة العضوية لرأس المال تعاني من عدم وجود الموارد البشرية الكفأة

و اللازمة لمقتضيات الجهاز الانتاجي حفزت الدولة على استيراد المساعدة التقنية ، و مكاتب الدراسات و محاولة تكاشر المهارة على مختلف مستوياتها .

و تغيرت مع انطلاق المخططات التنموية بنية الشغل في القطاعين الزراعي و الصناعي[13] ، عرف الأول انخفاضا كبيرا راجع الى نزوح السكان و استقرارهم قرب الاقطاب الصناعية : حيث كان يساوي في سنة 1966 ٪ 50,5 من مجموع الشغل و أصبح في سنة 1977 يساوي تقريبا ٪ 30 أما القطاع الصناعي عرف ارتفاعا كبيرا ، حيث تراوح معدل نمو الشغل من ٪ 5 الى ٪ 8 خلال المخطط الرباعي الأول ، و من ٪ 12,7 الى ٪ 15 خلال المخطط الرباعي الثاني. و يتضح من خلال الاحصائيات أنها المرحلة التي وصل فيها معدل نمو الشغل الصناعي الى ذروته و هذا راجع الى الدور الفعال الذي لعبه قطاع البناء و الأشغال العمومية في خلق مناصب عمل ابان انجاز مختلف الوحدات الصناعية . في الواقع "نجم عن هذا الرحيل لليد العاملة التي اغرتها الأجور المرتفعة و المضمونة من طرف القطاع الصناعي : تقدما في السن لليد العاملة في القطاع الزراعي و انخفاض كفاءتها من خلال تجديدها نظرا لعدم استقرارها"[14] . كما نلاحظ أن الاستثمار الصناعي الجزائري كان مرسملا سواء بالنسبة لرأس المال على المنتوج أو فيما يخص كلفة رأس المال لمنصب شغل

جديد. كما ارتفع متوسط الاستثمار بالنسبة للعمالة بسبعة أضعاف خلال مرحلة 66 - 1977 .. و يبين الجدول التالي تطوره بالنسبة لمجموع الفروع الصناعية باستثناء المحروقات.

تبين توقعات المخطط الرباعي الأول أن المعامل الحدي لرأس المال الخاص بمجموع الصناعات يساوي 4,7 و هذا يعني أنه يتطلب تقريبا زيادة 5 مرات وسائل الانتاج لزيادة انتاج وحدة واحدة و هذا المعامل مرتفعا أكثر بالنسبة لصناعات القطاع الأول التي استفادت بأكثر الحصص المنوطة بالاستثمارات :

- صناعة الكهرباء	9,1
- صناعة مواد البناء	9,4
- صناعة الميكانيك و الكهرباء	7,1
- صناعة البتروكمياء	6,5
- صناعة الحديد	6
- المعادن	4,3

و مهما اختلف خلق مناصب الشغل باختلاف الفروع الصناعية، يمكن أن نرتب هذه الأخيرة حسب معدل نمو الشغل الى 3 مجموعات مع مراعاة حجم و وتيرة الاستثمارات المخصصة :[15]

- تضم المجموعة الأولى الصناعات الخفيفة : و نظرا للاختيار التكنولوجي الذي تم في هذا الميدان هذه

جدول تطور متوسط الاستثمار بالنسبة للعمالة (مجموع الفروع الصناعية باستثناء المحروقات).

	1969_67	1973_70	1977_74	1977_67
بالالف دينار	63	220	467	333

المصدر

A.BOUYACOUB

"La crise de la gestion dans les Entreprises Industrielles Publiques"

. CREAD N°16 4ème Trimestre 1988 P:37.

المجموعة لم تكن الموفر الرئيسي للشغل...

- المجموعة الثانية للصناعات : بالنسبة لهذه الفئة عدد العمال تضاعف بمرتين خلال السبعينات خاصة بالنسبة لفرع انتاج و تحويل المعادن و فرع مواد البناء. كما عرقلت هذه المجموعة التراكم خلال هذه الفترة و هذا يعود الى سوء استعمال قدرات الانتاج الموجودة .

- أما الفئة الثالثة التي كانت المنبع الأساسي للتراكم مع ميل الى الاستقطاب حول فرع المحروقات زادت العمالة بها بثلاثة مرات.

و طرحت بداية من الثمانينات اعادة الهيكلية مسألة العمالة بصفة رئيسية و بتعبير جديد حيث جعلت منها مشكلة تحتل المرتبة الأولى في الميدان الاقتصادي و الاجتماعي و ذلك راجع الى[16] كون مسألة التراكم كانت موضوع خلاف نظرا للظروف التي كانت تسود انذاك و التي لم تسمح بمتابعة مسيرة استراتيجية التنمية الوطنية.

كما أعادت[17] اعادة الهيكلة النظر في منطق الاقطاب الاستراتيجية و ساهمت في تقسيمها مع أنها كانت الركيزة الأساسية لبناء القاعدة الصناعية الوطنية و لتطور العمالة سواء فيما يتعلق بتكوين و تدريب العمال أو فيما يخص خلق مناصب عمل جدد.

8 - 1 - 3 : مشاكل التكوين :

طرحت بحدة العمالة الناتجة عن الأشكال الجديدة لانجاز المشروعات الاستثمارية خلال مرحلة التصنيع مسألة المهارة رغما عن المجهودات التي بذلت في ميدان التربية و التكوين ،حيث خصص طوال عدة سنوات ما يناهز 25 % الى 30 % من ميزانية الدولة لهذا القطاع.

فاختصت الجامعة الجزائرية في التكوين العلمي العام، و تفرغ جهاز التكوين المهني في التكوين التقني المتخصص و الهدف من هذه العملية هو تكوين

اطارات متوسطة و سامية . فهذا التكوين المكثف و السريع هو طريق اختارتها البلاد لتحقيق تجربة في الميدان الصناعي مهما أنها معدومة التقاليد التقنية التي تسمح لها بذلك .

و ميدانيا تمت عدة اصلاحات على مستوى الجهاز التربوي و التكويني (اصلاح التعليم العالي - اعادة النظر في البرامج التربوية - خلق معاهد التكنولوجيا ...الخ) تسعى الى تلاؤم التكوين بحاجيات التصنيع يعني[18] تحقيق تكوين تقني و علمي يسمح بالسيطرة على التكنولوجيا المستوردة و ذلك عن طريق التحكم في الهندسة الصناعية .

فتعتبر هذه العملية تقصير المسار و كذلك الوقت اللازمين للمستخدم الجزائري بأن يتمكن في أقرب الآجال من السيطرة على الجهاز المنتج سواء فيما يخص تسيير وسائل الانتاج أو صيانتها و الاحتفاظ بها أو تجديدها .

و تبين الاحصائيات أن القطاع الصناعي و لا سيما العام استطاع أن يجدب أكبر فئة من الاطارات ، حيث ارتفع عدد الاطارات المتوسطة و السامية من 5,6 ٪ سنة 1966 إلى 12 ٪ سنة 1977 و ذلك على حساب المستخدمين بدون أهلية الذين عددهم[19] انخفض من 50,9 ٪ الى 44,9 ٪ في نفس الفترة . و لكن بقي هذا القطاع يعاني من العمال ذوي الحرفة . كما عنى الجهاز المنتج من نوعية التكوين

اذ يتضح هذا من خلال الخطاب الذي دام يبديه ازاء خرجي الجامعات و المعاهد التكنولوجيا و حتى المكونون خارج الوطن . سنحاول الالمام بالعوامل التي جعلت هذا التكوين تقريبا فاشلا.

أ - التكوين الجامعي :

تميز هذا التكوين بتفوق الجانب النظري و بمستوى ضعيف ، حيث[20] طرحت هذه الخاصية النظرية مسألة مدة تحويل المعرفة النظرية الى خبرة عملية و لا سيما أن "المحيط التكنولوجي الذي يتيح بهذا هو تقريبا معدوم".

أما ضعف مستوى التكوين فيرجع الى المشاكل التي تعيشها الجامعة الجزائرية : شروط العمل - القصور النوعي و الكمي للأساتذة - قلة تجهيز المراكز...الخ.

ب - التكوين التقني :

مهما أن هذا التكوين يتم بمشاورة المؤسسات الوطنية التي تشغل المكوّنين بعد اتمام تكوينهم الا أنه. اتضح غير ملائما للتحكم في التكنولوجيا المستوردة ، و هذا راجع للأسباب التالية :[21]

- قلة التدريب.
- تفوق المعارف النظرية العلمية العامة في البرامج.
- فقدان عدد كبير من هذه الاطارات.

- التكوين ضعيف و يجبر المؤسسات على تدريب الاطارات بعد تشغيلها .

جـ- التكوين في الخارج :

بما أننا تطرقنا في الباب الخامس الى هذا العنصر فسنلخص خصائصه فيما يلي :

- كلفة هذا التكوين باهضة .

- على العموم اتضح التكوين الذي يتم من طرف مورد التكنولوجيا غير فعالا لأن هذا التكوين غالبا ما هو عبارة عن تجربة لأن كفاءة المنشىء تقتصر على انجاز المصنع و ليس على تكوين متربصين ، و كذلك لسبب احتفاظ المنشىء بسر الصنعة ، و لعدم تمتع المتربصين عند رجوعهم الى الوطن "بمحيط تكنولوجي يساعدهم على تكريس معارفهم ، زيادة عن هذا أن تهميشهم بتعيينهم في مهام ادارية أزال كل بريق أمل لهم في خلق هذا المحيط التكنولوجي".

و هناك عوامل عكرت جو تكوين قوة العمل بصفة عامة و هي :

- اقتناء المؤسسة الوطنية مواردها البشرية من محيط غير صناعي.

- تعجيل التكوين و غياب هيئة ملائمة تتكفل به .

- ادخال المؤسسة الوطنية بعض التعديلات على المعايير المحددة لاختيار قوة العمل الخاصة بكل منصب

عمل لكون سوق اليد العاملة لا يستجيب لهذه المعايير.

زيادة عن هذه العوامل لم تقم المعاهد التكنولوجية العالية المتخصصة التي ظهرت في بداية السبعينات لاشباع متطلبات الجهاز المنتج بدورها كما ينبغي حيث "تم جزء كبير من التكوين الضروري للمؤسسات الصناعية داخل هذه الأخيرة بالربط مع تطور الأشكال الجديدة للانجاز، أو في الخارج من طرف المؤسسة نفسها"[22].

كما اتسمت قوة العمل بضعف الأهلية : نسبة الاطارات ضعيفة و نسبة العمال بدون أهلية مرتفعة جدا. و اتسمت كذلك[23] بمعدل حركية مرتفعا حيث كان يساوي هذا الأخير خلال هذه الفترة 18 ٪ في مجموع القطاع الصناعي، فمثلا GNL5 ارزيو فقد أكثر من 80 ٪ من مستخدميه في اربع سنوات، و مركب الحجار الذي في آخر سنة 1976 ٪ 75 من عماله كانت أقدميتهم أقل من ثلاثة سنوات، لم تسمح هذه الوضعية للعمالة للمستخدم الجزائري بأن يتمتع بالاقدمية في منصب عمله و بالتالي يساهم في تراكم سر الصنعة الجماعي حيث أصبح عاجزا على اقتناء نوع من السيطرة على العمل. و بالرغم من الارتفاع الملحوظ لمعدل التأطير الذي عرفه القطاع الصناعي خلال هذه الفترة، بقيت تبعية هذا القطاع للمستخدم الأجنبي قوية، و لاسيما بالنسبة للصناعة القاعدية. كما تم تشغيل هؤلاء المستخدمين الأجانب في القطاعات المستعملة للتكنولوجيات العالية. و هذا ما يوضحه الجدول التالي :

جـدول تطـور حصـة الأجانـب فـي مجمـوع الأنشطـة حسـب مستـوى الكفـاءة .

مستوى الكفاءة / فروع الأنشطة الاقتصادية	% في جميع الفروع			%الإطارات التقنيون السامون			% التقنيون و			% العمال المؤهلون			% العمال المتخصصون			% العمال بدون كفاءة .		
	69	73	76	69	73	76	69	73	76	69	73	76	69	73	76	69	73	76
1 الصناعة الاستخراجية	2,73	3,44	3,30	75,00	63,00	56,34	51,0	9,35	3,06	3,07	1,53	0,66	0,05	0,38	0,26	0,29	0,29	0,26
2 بترول ـ غاز طبيعي	9,15	4,49	3,60	48,76	36,71	43,24	26,64	7,08	—	6,68	1,43	—	0,01	—	—	—	—	—
3 صناعة التغذية	2,16	2,48	0,55	37,57	30,01	11,03	22,72	4,81	1,77	2,25	1,45	0,2	0,7	0,17	0,38	0,42	0,04	1,01
4 صناعة النسيج	1,46	1,14	0,4	34,46	10,22	13,64	29,31	6,13	0,77	—	0,72	0,14	0,65	0,06	—	0,32	0,37	—
5 صناعة الجلود	2,40	1,09	0,9	74,64	23,21	29,91	67,53	7,32	4,37	0,9	0,87	0,49	0,34	—	—	—	—	—
6 الصناعة الكمياوية	5,62	2,82	1,0	34,50	36,74	19,3	26,78	8,28	4,45	4,9	1,1	0,49	0,9	1,13	0,12	0,52	0,83	0,09
7 مواد البناء	1,76	0,61	0,33	25,53	6,08	10,48	30,08	0,4	0,22	2,94	0,37	0,21	0,26	0,33	0,17	0,4	0,17	0,03
8 الحديد و الصلب	2,18	2,31	1,13	26,89	37,23	22,25	14,61	1,4	1,1	0,52	0,2	0,1	—	0,11	—	—	0,02	—
9 انتاج و تحويل المعادن	4,5	1,99	0,92	56,64	31,7	13,46	35,53	6,24	1,12	2,6	0,8	0,4	0,55	0,11	0,1	0,62	—	0,08
10 صناعة الخشب	3,56	1,08	0,68	54,60	30,0	12,19	56,17	6,09	0,96	5,85	1,09	0,62	0,13	0,16	0,28	0,09	—	0,07
11 صناعة الورق و الطباعة	4,89	1,95	0,81	34,78	16,33	6,62	33,45	6,71	0,47	4,31	1,57	0,42	—	—	—	—	0,05	0,88
12 الصناعات الأخرى	3,59	2,24	—	15,76	30,5	—	24,32	7,40	—	2,32	0,03	—	—	—	—	—	—	—
13 الكهرباء و الغاز و الماء	1,72	2,19	1,46	33,33	32,78	15,42	10,06	0,6	2,73	0,32	0,03	0,03	—	0,17	—	—	—	—
14 مجموع الصناعات	3,28	2,19	1,44	42,65	31,98	26,53	28,85	5,75	1,07	2,61	0,92	0,23	0,42	0,18	0,13	0,28	0,12	0,05
15 البناء و الاشغال العمومية	2,35	1,50	1,19	57,45	46,75	44,53	27,05	18,07	11,72	2,55	0,75	0,38	0,04	0,13	0,08	0,06	0,03	0,01
16 البنوك و التأمينات	4,05	2,48	1,65	72,60	22,92	13,96	8,52	8,16	2,31	3,04	0,57	0,58	—	0,03	—	—	0,13	0,13
17 النقل ـ التجـارة	1,90	1,89	1,24	37,59	31,45	20,99	8,83	4,93	7,18	1,11	1,36	0,72	0,09	0,01	—	—	0,9	—
مجموع الانشطـة	2,86	3,03	1,35	42,96	33,73	22,52	24,56	7,89	3,53	2,35	0,90	0,35	0,30	0,15	0,11	0,16	0,09	0,04

F.Z. OUFRIHA A.DJEFLAT

8 - 1 - 4 : مشاكل المداخيل :

أثرت كذلك سياسة التصنيع على المداخيل سواء الأجرية أو غير الأجرية حيث أعطاها الاختيار التكنولوجي الذي تم في القطاع الصناعي اتجاهات جديدة من خلال العوامل التالية :

- التدخل المستمر للشركات الأجنبية في الانجازات الصناعية
- الاختيار التكنولوجي الذي يستلزم قوة عمل ماهرة مع أن البلاد تفتقر هذه اليد العاملة.
- كون القطاع الخاص يستفيد من تدعيم أسعار منتوجات المؤسسات الوطنية التي تعاني من ارتفاع الكلفة الواحدة لانتاج هذه المنتوجات، و الذي سببه قصور فعالية الاستثمارات المحققة.

8 - 1 - 4 - 1 : المداخيل الأجرية :

تأثرت هذه المداخيل بعملية التصنيع من خلال العوامل التالية :

أ - بنية المهارة التي عرفت ارتفاعا خلال هذه المرحلة.

ب - تطور الكتلة الأجرية خلال هذه الفترة.

جـ - حدّد اقلاع المؤسسات الوطنية في آن واحد (انطلاقا من المخطط الثلاثي) ، و الاختيار التكنولوجي الذي حددته هذه المؤسسات ، نوع من التنافس في الحصول على قوة العمل الماهرة الذي كانت تفتقرها سوق اليد العاملة المحلية آنذاك. أدّت هذه الوضعية الى تباين في الأجور بين القطاعات لنفس الأهلية و بالتالي الى

عدم الاستقرار في نفس منصب عمل(رأيناه سابقا).. فمثلا[24] كان يساوي الأجر الشهري للتقني في سنة 1977 1480 دينار ، جزائري في فرع المحروقات و 2242 دينار جزائري في فرع صناعة الكمياء و تحويل المواد البلاستيكية.

أما التقني السامي فكان يتقاضى 3337 دينار جزائري في قطاع الطاقة و 1933 دينار جزائري في فرع صناعة مواد البناء.

8 - 1 - 4 - 2 : المداخيل الغير أجرية :

عرف هذا النوع من المداخيل ارتفاعا خلال هذه المرحلة و ذلك من جراء مايلي :

- استفادة القطاع الخاص بانتاج المؤسسات الوطنية العامة الذي كان يسوّق بأسعار أقل من كلفته كمثل[25] المؤسسة الوطنية للحديد و الصلب التي كانت تسوق منتوجاتها بأسعار أقل من كلفة انتاجها و كذلك المؤسسة الوطنية لمواد البناء التي باعت تقريبا 40 % من اسمنتها الى القطاع الخاص و هو ما يعادل 2,5 مليون من الطن في السنة. و في هذا الصدد الأمثلة لا تحصى.

- كما غيّر تدخل الشركات الأجنبية بنية المداخيل الغير الأجرية سواء أثناء قيامها بانجاز المشاريع الاستثمارية أو عندما تستدعي هذه الانجازات تطور مقاولة من الباطن تتيح للقطاع الخاص أن يحقق أرباح ، و هذه الأرباح لا تطابق لما تقدمه الشركات الأجنبية و القطاع الخاص كعمل منتج حقيقة.

- عزز القطاع الخاص الفروقات بين الأجور لتواجد قوة عمل غير مستخدمة من جراء السياسة التكنولوجية المتبعة و كذلك البطالة الموجودة.

تبين هذه الملاحظات أن سيرورة العمل فيما يخص تصميمها للتنظيم هي من نوع رأسمالي. و لكن سيرها لا يرتكز على وجود علاقة أجرية من النوع الرأسمالي، لأن المؤسسة نفسها لا تكوّن مقر التثمين رأس مال الدولة، و تعيد انتاجها بفضل ايرادات الطاقة"[26]

8 - 1 - 5 : المشاكل الناتجة عن اختيار حجم المشاريع و موقعها:

ان تحديد موقع المشاريع الاستثمارية ليست بمسألة سهلة. يخضع هذا التحديد الى عدة اعتبارات سياسية و اقتصادية و اجتماعية، حيث تختار الوصاية المنطقة الخاصة بانشاء المصنع آخذة بعين الاعتبار التوازن الجهوي لأن الهدف المنشود هو تشجيع انجاز المشاريع الاستثمارية بالمناطق المحرومة و المجردة، .. كما تراعي المؤسسة الهياكل القاعدية، و الطاقة و الماء و لكن لا تبالي بأهلية العمال و لا ببعد المصنع عن سكناهم، و لا بالشروط الأساسية لانشاء المصنع كقربه بالميناء أو محطة القطار، أو السوق التي ستروج فيها منتوجاته. ان هذه العوامل التي لا تحرص عليها المؤسسة و لا تعطيها كل المراعاة هي التي تنتج عنها التكاليف الزائدة التي تفاقم العجز المالي للمؤسسة.

مهما أن الدولة شجعت انشاء الوحدات الانتاجية ذات الأحجام الكبيرة لم تكن للمؤسسة العامة امكانيات الاختيار فيما يتعلق بحجم المشروع كون القدرات الوطنية الخاصة بالهندسة كانت محدودة جدا آنذاك و تبين بعض الأمثلة "أنه غالبا ما تم تحديد حجم المشروع من خلال التقديرات التي تمت على أساس تجارب بعض الدول بالافتراض القوي للاستهلاك لأن الطلب الوطني كان مجهولا و التحكم فيه غير ممكن[27] زيادة لم تكن للمؤسسة العامة كما رأيناه فيما سبق الكفاءة للقيام بالاختيار التقني لانجاز المشاريع الاستثمارية فكيف تستطيع أن تحدد سعة المشروع. علاوة حرضت بعض الدوافع المؤسسة العامة على أن تحبذ و تختار السعة الكبيرة للمشروع الاستثماري ، و من بين هذه الدوافع ما يلي :

- تعتبر التكنولوجيا المستوردة من طرف المؤسسة العامة من بين التكنولوجيات المتطورة "اذن في أي لحظة من سياق التطور العالمي لفروع الصناعة ، فرضت المستويات المرتفعة للانتاج تقنيات الانتاج المتطورة جدا و المحتكرة في نفس الوقت[28]".

- بحث المؤسسة عن الاندماج الاقتصادي جعلها تقوم بجميع مراحل الانتاج ، و حاولت أن تجمع عدة وحدات انتاجية في نفس الحيز المكاني لتقليل التكاليف.

- حفزت محاولة الوحدة الانتاجية لاشباع السوق

المحلية على اختيار المشاريع ذات السعة الكبيرة، و ساعدت على ذلك مزية احتكار الواردات التي تمتعت بها المؤسسة طوال مرحلة التخطيط.

- كون كلفة الاستثمار للوحدة المنتوجة تنخفض مع حجم المصنع، و عدم الاشتغال الكامل للوحدة الانتاجية ذات السعة الكبيرة لا يكفي لمحي محاسن المستويات حفز المؤسسة العامة على تفضيل المشاريع الصناعية الكبيرة.

أصبحت مع مرور الزمن بعض الوحدات الانتاجية الصغيرة عبارة عن مركبات صناعية ضخمة من جراء التوسعات. بالرغم من هذه الدوافع "فما دامت حركة الاستثمار لم تكن مسيرة من طرف سيرورة الانتاج و اعادة الانتاج للفائض المالي ان مسألة سعة المشاريع عموما تطرح من الجانب التقني أو التكنولوجي، فاليسر المالي الذي عرفته الجزائر خلال العشريات 1967 - 1978 هو الذي سمح بهذه الوضعية"[29].

كما نلاحظ أن عدة مشاريع استثمارية تم تغيير قدرة الانتاج الخاص بها عند انشائها، لا سيما القطاعات التالية: بتروكمياء، بترول، مصانع الاسمنت، و لنذكر على سبيل المثال[30] GNL_1 أرزيو هذا المركب كان من المتوقع أن انتاجه يساوي 5 ملايين متر مكعب و لكنه تم انجازه حسب انتاج يساوي 10,5 مليار.

* معمل التكرير بسكيكدة انتاجه المتوقع 4 مليون طون و لكن ادخلت عليه تغييرات فتم انجازه لانتاج مقدار 7,5 مليون طون.

* مركب المنتوجات اللالكترومنزلية بتزي وزو الذي تم تقسيمه أثناء مرحلة انجازه الى 3 وحدات انتاجية أنتجت في مناطق أخرى من البلد و بقدرة انتاج أكبر مما حدد في البداية.

في الواقع أثر هذا الاختيار للأحجام الكبيرة سلبيا على اقلاع و اشتغال المشاريع حيث لم يلعب قانون المستويات دوره الفعال بالنسبة للمؤسسة الوطنية و انما كان له اتجاه معاكسا، اذ لم تتمتع في عدة حالات المشاريع الصناعية ذات السعة الكبيرة بانخفاض الكلفة الواحدة للانتاج بالنظر الى معدلات الاشتغال الضعيفة لقدرات الانتاج الناتجة عن صعوبات التسيير و التنظيم. كما ظهرت بعد مرور بعض سنوات التخطيط الوحدة الانتاجية على صورة مؤسسة فيما يخص التنظيم و ذلك من جراء تجمع عدة وحدات انتاجية في نفس الحيز المكاني، و كذلك من قبل التوسعات التي عرفتها الوحدة الانتاجية ، الا أنه من ناحية التسيير بقيت هذه الأخيرة دائما تابعة للأدارة العامة بالمركز، يعني بالمؤسسة العامة، و عكس كبر حجمها جو العلاقات بينها و بين المؤسسة العامة حيث تميل هذه الأخيرة الى انشاء

وحـدات انتاجية كبيرة لكي تطور سلطتها الاقتصادية
و لكن هذه الوحدات تستقل بالنسبة لها حيث أن سلطتها
لا تتطور الا بمضرة سلطة المؤسسة (المركز) .

و ساهم في زيادة استيراد التكنولوجيا الانقاص من تجزأة مشتريات التكنولوجيا من جراء استعمال الصيغ المدمجة لانجاز المشاريع الاستثمارية و كذلك التقليل من عدد المتعاملين الأجانب الناجم عن احتكار الأقلية للتكنولوجيا المتطورة و نمو حجم المشاريع الصناعية .

كما فرض انجاز المشاريع الصناعية ذات الأحجام الكبيرة و كذلك نمط التنظيم الذي تتطلبه التكنولوجيا المستوردة على منشىء المشروع القيام بالمقاولة من الباطن مع شركات أجنبية لكون الامكانيات المحلية قاصرة ،و طبعا يفضل المنشىء المعاملة مع الشركات الاحتكارية من نفس الجنسية مما يوطد وضعيته المسيطرة ازاء المؤسسة العامة .

كما تم انجاز المشاريع الصناعية بمظرة الأراضي الزراعية و الأمثلة متعددة في هذا الصدد [31] و نذكر على سبيل المثال :

حالة "مصنع المؤسسة الوطنية للصناعات الكيماوية بمستغانم الذي أضر بعدة أنشطة زراعية بهذه المنطقة ، و جعل حتى الصيد البحري غير ممكن على عدة كيلومترات من الساحل و هذا راجع للفضلات الكيماوية الناتجة عن المصنع" [32]

انجزت عدة مصانع في المناطق الرعوية مثل تيارت[33] مما أثر سلبيا على تربية المواشي.

كما تبين بوضوح "بعض الاستقصاءات التي تمت بالنسبة لبعض المناطق الزراعية (سهول عنابة - وهران - سكيكدة - متيجا) ان انجاز بعض المشاريع الاستثمارية بقرب الأراضي الزراعية عقم هذه الأخيرة من اليد العاملة الفتية و المؤهلة"[34] (في الميدان الفلاحي)

كما يؤكد الكاتب على "أن الاضرار العديدة التي لحقت بالزراعة لم تنجم مباشرة و حتما عن عملية التصنيع و انما سببها هو ضعف أو غياب سياسة حقيقية للتخطيط الفضائي...... و لم يقتصر مفعول الصناعة الغير المنظم على الوسط الريفي و انما هدد التوازن الجهوي ببعض الأماكن كما هو الحال بالنسبة لمنطقة الجزائر العاصمة".[35]

و نلاحظ أن جل الأراضي التي استعملتها المؤسسات العامة لانجاز استثماراتها هي على العموم أراضي غير ملائمة[36] بعضها أراضي سبخة :والامثلة متعددة في هذا الميدان :

- المنطقة الصناعية لحاسي عامر وهران.
- المنطقة الصناعية لواد سمر الجزائر.
- المنطقة الصناعية سالينس بعنابة.
- مطار الجزائر العاصمة.
- مطار عنابة.

و بعضها أراضي صخرية ، مثلا :

80 % من المشاريع التي تم انجازها بمنطقة تيارت أراضيها صخرية .

كما تطلبت هذه التقنيات المستوردة التى تفرض وحدات انتاجية ذات أحجام كبيرة، استقطاب مكاني مرتفع أوجب حدود صارمة لتوزيع المواقع الصناعية على مجموع الوطن. فظهرت عدة أقطاب التنمية نتج عنها تجمع مادي و بشري يقتضي عدة شروط للاستقبال و لكن عموما المحيط الاجتماعي و الاقتصادي غير مستعد لاستقبال هذه التجمعات البشرية لأنه لا يستطيع أن يلبي حتى الحاجيات الأساسية كالسكن و الصحة ...الخ.

و أثر سلبيا اختيار مواقع بعض المشاريع الاستثمارية كذلك على تسييرها و اشتغالها بعد اقلاعها لأن هذا الخيار أعطى الأولوية للاعتبارات السياسية و الاجتماعية على حساب الاعتبارات الاقتصادية كأخذ مثلا المعايير التالية لتعيين مواقع المشاريع الصناعية : انجاز مشروع لغاية خلق مناصب جديدة للرفع من مستوى معيشة سكان منطقة معينة ، أو لضمان المنتوجات الأساسية لمختلف الشرائح الاجتماعية .

8 - 1 - 6 : سوء الاستغلال الكامل للطاقة المتوفرة :

يلعب عنصر قدرة الانتاج دورا مهما في تسيير المشروع الاستثماري بعد اقلاعه و تميز القطاع الصناعي الجزائري باختلاف معدلات استعمال قدرات الانتاج حيث "نلاحظ بالنسبة لنفس المؤسسة العامة فرقا شاسعا فيما يخص معدلات استعمال قدرات انتاج وحداتها الانتاجية ، أو حتى مختلف منتوجاتها"37.

و يعبر استعمال قدرة الانتاج عن وضعية المؤسسة العامة لأنه يبين درجة اشتغال الوحدات الانتاجية . هناك من يرى أن قصور استعمال قدرات الانتاج راجع الى عدم قدرة القطاع العام على تسيير و تنظيم الجهاز المنتج حسب متوسط المعاملات الأصلية يعني الرأسمالية و هناك من يرى أن هذا القصور لاستعمال قدرات الانتاج راجع الى عدة أسباب نذكر من بينها :

- عدم السيطرة على التكنولوجيا المستوردة (و لقد تطرقنا الى هذه المسألة فيما سبق).

- عدم توافر لدى المؤسسة العامة اليد العاملة اللازمة لاشتغال الجهاز المنتج (ناقشنا مشكلة التشغيل و التكوين بالنسبة للمؤسسة العامة فيماسبق).

- ضعف صعود وتيرة المشروع : في الواقع تم صعود وتيرة جل المشاريع الاستثمارية ببطء ، حيث يرجع هذا الأخير الى عدة أسباب : كعيوب في الصنع ، و التصور التقني للمشروع

مثلا بالنسبة لجميع مصانع الاسمنت الجديدة بالجزائر نسي المنشىء الأجنبي أن يأخذ بعين الاعتبار معدل رطوبة المادة.

تبين بعض الاحصائيات المنوطة بالمواد الكمياوية[38] و المواد الحديدية أن المدة اللازمة لكي يصل المشروع الاستثماري الى الاشتغال الكامل تتراوح بين 7 و 8 سنوات. و تعتبر هذه المدة طويلة جدا بالنظر الى الاهتلاك المستخدم ، حيث يتم أحيانا اهتلاك الأجهزة لكن الوحدة الانتاجية لم تصل الى كامل اشتغال قدرتها.

- تكاثر التوقف عن العمل.

تتوقف بعض الوحدات الانتاجية عن العمل و هذا راجع الى أسباب مثل عطب الكهرباء، قلة الماء أو نقصان قطع الغيار أو نقصان المواد الأولية و لا سيما في حالة الاستيراد ، و كذلك العطب التقني الذي تعرفه أجهزة المؤسسة العامة. نذكر بعض الحالات الخاصة بالتوقف عن العمل (في هذا الصدد الأمثلة لا تحصى).

* معدل التوقف بالنسبة للساعات المتوقعة لستة أشهر السداسي 1978 لبعض مصانع الأسمنت:[39]

زهانة 1	54,22 %
زهانة 2	53,16 %
حجرة السود	28,89 %
مفتاح	54,42 %

الأصنام .37,76 %

* بالنسبة للمؤسسة الوطنية للصناعة الكمياوية : ان الوحدة الانتاجية للزجاج افريقيا الشمالية بو هرون معدل التوقف عن العمل للأجهزة يساوي 46,35 % و بالنسبة للفرن فهو 54,32 %.

تشتغل هذه الوحدة الانتاجية 24 ساعة على 24 ساعة و لكن أجهزتها تتوقف عن الاشتغال ساعة كل ساعتين.

* بالنسبة للوحدة الانتاجية للسكر بالخميس مدة الاشتغال لا تتجاوز 25 % . و هذا راجع الى أن نشاط هذا المصنع متعلق بالانتاج الزراعي الذي يخضع الى العوامل المناخية .

- تمهيل الانتاج الراجع الى ضعف ترويجه في السوق كمثل المنتوجات التي لا تناسب متطلبات السوق سواء فيما يخص اختلاف ضوابطها عن ضوابط السوق أو كونها مهترئة معنويا .

و تأثرت الانجازات الصناعية كذلك بتأخر بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى كعدم تطوير المرافق الصحية و الاجتماعية و كذلك القواعد الهيكلية و يشهد على ذلك الاختناق المتواصل للموانىء الجزائرية و تشبع شبكات الطرق و السكك الحديدية ، ساهمت هذه العناصر في عرقلة حركة المرور الناتجة عن انجاز مختلف المشاريع الاستثمارية مما جعل هذه الأخيرة تعاني من استطالة مدة انجازها

و الأمثلة متعددة في هذا الصدد.

كما عرفت جل المشاريع الاستثمارية اعادة تقييمها التي ترجع بالمقام الأول الى[40] نضجها السيء الذي لم يعطى له كل الاهتمام اللازم الى أن حث المخطط الخماسي الأول على النضج الكافي لمختلف المشاريع الاستثمارية و ذلك بتحديد كل الخصائص التقنية و الاقتصادية و المالية للمشروع مع تحديد موقع المشروع و المساحة الخاصة به . و العمالة التي يتطلبها المشروع ، و كذلك الطاقة، و الماء و المواصلات و النقل ، و كل القواعد الهيكلية التي سيتمتع بها المشروع ، كما حث هذا المخطط على تدخل النظام المالي في نضج المشروع حتى يجبر على الالتزام في مرحلة انجاز المشروع.

بقي طوال السبعينات معدل الاستهلاكات المالية ضعيفا حيث لم يتجاوز 57 ٪ فيمكن أن نفسر هذا الضعف لمعدل الاستهلاك المالي بتعقيد الاجراءات الادارية لمختلف الهيئات المعنية بالمشروع (الجدول التالي).

و كانت قدرة الاستهلاك المالية مرتفعة في القطاع الصناعي عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. و ما تجدر الاشارة اليه هو أن معدل الانجازات الحقيقي كان منخفضا جدا.

جدول معدل الاستهلاك المالي للاستثمارات

1978 _ 1967

السنة	1969 _ 67	1973 _ 70	1977 _ 74	1978	1978_1967
%	35	57	44	48	53

المصدر

A.BOUYACOUB

"La crise de la gestion dans les Entreprises Industrielles Publiques"

CREAD N°16 4ème Trimestre 1988 P: 36.

فبالفعل ان عدم سيطرة المؤسسة العامة على هذه العناصر (التكنولوجيا - التكوين - الشغل - موقع - قدرات الانتاج) جعلت هذه الأخيرة تخل بتسييرها ، حيث أصبحت المؤسسة عبارة عن منقد بالنسبة للجهاز المركزي، كما أصبحت مراقبة هذا الأخير غير فعالة مما أتاح نوع من الاستقلالية للمؤسسة ازاءه ، و جعل سلوكها يتناقض مع أهداف التخطيط الوطني و بالرغم من تضاعف قدرة القيمة المضافة بثلاث مرات خلال هذه المرحلة (1967 - 1978) تظهر هذه التجلية غير كافية بالنظر الى الاستثمارات التي تمت خلال هذه المرحلة ، حيث غطت قدرات الانتاج الموجودة جزئا مهما من الاحتياجات الخاصة بالسلع الوسيطة و سلع التجهيز الموجهة للقطاعات الاقتصادية الأخرى غير أنها غطت جزء أقل من ذلك فيما يخاص حاجيات القطاع الصناعي بالذات.....
و ابتداء من سنة 1970 زاد الطلب الداخلي فيما يتعلق بمجموع منتوجات الفروع الصناعية مع منع كل الصادرات المهمة بغض النظر عن المحروقات [41]كما عرف الناتج الداخلي الاجمالي تزايدا(الجدول التالي) حيث يفسر البعض هذا التزايد بالنسبة لكل مرحلة كما يلي [42]

- مرحلة 62 - 1966 بالرغم من الكفاءات الوطنية المؤهلة لم تستعمل قدرات الانتاج الوطنية

8 - 2 : المبحث الثاني : كلفة المشاريع الصناعية :

8 - 2 - 1 : ظاهرة العجز المالي للمؤسسات العامة :

أثرت هذه العوامل السلبية السابق ذكرها على انجاز المشاريع الاستثمارية و الحقت ضررا بالمؤسسة العامة حيث جعلتها تعاني من عجز مالي طوال مرحلة التخطيط، و حرضها هذا على اللجوء الى الائتمان البنكي لكي تغطي عجزها. و تطلبت هذه العملية الزيادة من حجم الكتلة النقدية حيث تجاوز معدل هذه الأخيرة معدل زيادة الانتاج مما أدى بالاقتصاد الوطني الى التخبط في التوترات التضخمية.

كما تطلب تمويل المشاريع الاستثمارية اللجوء الى القروض الخارجية التي منبعها الأسواق المالية الدولية (الجدول صفحة 244) دعمت اللجوء الى هذه الأسواق التسهيلات التي اكتسبت بها الجزائر القروض الخارجية "حيث أصبحت هذه المديونية الخارجية ممكنة من جراء وجود موارد ضخمة من المحروقات غير مستعملة. و رغم هذا الآفاق بدأت تظهر بعض الانشغالات ابتداء من سنة 79 - 1980".[44]

و مولت هذه القروض تقريبا 37 % من الاستثمارات المنتجة ما يعادل 158 مليار من الدينار الجزائري، حيث تم هذا التمويل عن طريق البنك الجزائري للتنمية، و أحرز القطاع الصناعي تقريبا على 70 % من المديونية

جـــــدول (تطـــور المديونيـــة الخـــارجيـــة و خـــدمـــة المذيونيـــــــة .
10^6 دولار و بالنســـة المـــأويـــــة).

	1970	1974	1978	1979
1 المديونية الخارجية المدفوعة	937	3305	12699	15.330
و الجارية و من بينها بـ %				
ـ قروض الموردين	45%	30%	27%	25%
ـ الأسواق المالية	3 %	40%	59%	61%
ـ القروض الحكومية	50%	30%	12%	12%
ـ الهيآت الدولية	2 %		2 %	2 %
2 المدفوعات لأجل خدمة المديونية	42,6	710	1454	1525
3 ايرادات الصـــادرات	101,3	4784	6347	9484
4 نسبة خدمة المديونية (2/3)	4,2%	15,5%	22,9%	16,1%

المصــــــــــــــــدر

CREAD Monnaie , Crédit et Financement en Algérie (1962 - 1987) Avril

ص : P: 391

الخارجية المعبئة و المحروقات أخذت لوحدها
% 43 من مجموع القروض الخارجية (الجدول رقم 246)
جعلت هذه الوضعية الحرجة المؤسسة الوطنية
عاجزة على تمويل مشاريعها الجديدة ،
أو التوسيعية أو حتى مشاريع التجديد كما أحرجتها
عن الاسهام في الادخار العام. "قد تظهر
هناك تقريبا علاقة خطية بين معدل انجاز
المشاريع الاستثمارية و درجة عدم التوازن المالي
بالنسبة للمؤسسة العامة يعني كل انجاز فعلي
لمشروع ما يفاقم التوازن المالي للمؤسسة العامة .
في هذه الحالة انه غير معقول ان يطلب من
المؤسسة العامة أن تسدد ديونها[45] زيادة عن هذا
أحيانا تتم مدة الامهال لتسديد القروض
و لكن المشروع لم ينجز أو لم يبدأ في التشغيل
فكيف يطلب من المؤسسة في هذه الحالة
تسديد القروض مع "أن المؤشرات الخاصة بمعدل
اشتغال قدرة الانتاج و بالعجز المتفاقم الذي
تعرفه المؤسسات العامة تبين أن هذه الأخيرة
تشتغل بفضل ايرادات الطاقة و لا تشتغل وفقا
لمنطق تقويم مواردها الخاصة و الا أصبحت في
افلاس في الظروف الحالية.[46]

جـــدول حصـــة القـــروض الخـــارجيـــة مـــن بيـــن مجمـــوع القـــروض

المستهلكـــة لكـــل فـــرع بالنسبـــة المأويـــة 1971 ـ 1979.

الفـــــــروع	القروض الخارجية بانسبـــة المأويـــــة %
الزراعة و الصيد البحـــري	13,9
الصناعـــة من بينهـــا :	37,5
ـ المحروقـات	47,3
ـ الصناعة الميكانيكية و الكهربائيـــة .	28,1
ـ صناعة السلع الوسيطة	21,2
ـ صناعة السلع الاستهلاكية	38,1
ـ للصناعة الاستخراجية	15,5
المرافق الأساسيـــــــــة	15,2
النقـــل	53,9
التجـارة و التوزيـــع	7,9
السياحـــــــــة	3,8
المجمـــــــوع	36

CREAD MONNAIE ET CREDIT ET FINANCEMENT EN ALGERIE (1962 - 1987)
AVRIL 1987 P.390

تميزت مرحلة 1963 - 1970 بمعدل استدانة ضعيف و عرفت مرحلة 71 - 1979 تعبئة و استهلاك مرتفع للقروض الخارجية المتاحة . أما في أواخر هذه المرحلة بدأت تطرح مشكلة تسديد القروض الخارجية لأن هذه الأخيرة وصلت الى أجالها المحدد زيادة على ذلك تفاقم عبأ هذه المديونية الخارجية على النشاط الاقتصادي فيما بعد : حيث سجلت مصلحة المديونية الخارجية 10,9 مليار من الدينار في سنة 1979 و أصبحت تساوي في سنة 1985 24 مليار من الدينار و الجدول صفحة 248 يوضح لنا عبأ هذه المديونية على كامل النشاط الاقتصادي. و بالفعل أخذت عدة اجراءات و لا زالت المجهودات تبذل للتخفيف من حدة المديونية الخارجية و آثارها السلبية على النشاط الاقتصادي.

جدول المديونية الخارجية و التراكم (الجزائر 1985 ـ 1967).

10^9 دينار جاري.

السنوات	خدمة المديونية	تراكم الأمة	الناتج الداخلي الاجمالي.	خدمة المديونية / تراكم الأمه (٪)	خدمة المديونية / الناتج الداخلي الاجمالي (٪)	تراكم الأمة / الناتج الداخلي الاجمالي (٪)
1967	0,2	3,4	14,6	5,8	1,4	23,3
1969	0,3	6,2	18,5	4.8	1,6	33,5
1973	0,9	12,4	30.5	7,2	3,0	40,7
1977	4.8	38.8	72,8	12,4	6,6	53,3
1978	6,5	49,6	89,5	13,1	7,3	55,4
1979	10,9	54,4	113,2	20,0	9,6	48,1
1980	15,5	63,5	143,7	24.4	10,8	44,2
1981	22,3	70,8	169,4	31,5	13,2	41,8
1982	23,8	77,2	182,3	30,8	13,1	42,3
1983	22,9	87,3	202	26,2	11,3	43,2
1984	24,2	94,6	225,3	25,6	10,7	42
1985	24,1	97,5	250,1	24,7	9,6	39

CREAD MONNAIE ET CREDIT ET FINANCEMENT EN ALGERIE (1962-1987)

AVRIL 1987 P.404

- 248 -

8 - 2 - 2 : غلاء الاستثمارات :

8 - 2 - 2 - 1 : مفهوم التكاليف الزائدة :

كشفت اعادة التقييم التي اتصفت بها جل المشروعات الاستثمارية وجود تكاليف زائدة ، فتعتبر هذه الأخيرة من بين أهم المشاكل التي واجهتها عملية التصنيع. و قيّمت[47] اعادة التقييم بالنسبة لاجمالي القيمة المتوقعة للمشروعات الصناعية خلال المخطط الرباعي الأول بـ 55 ٪ ، و الرباعي الثاني بـ 35 ٪.

و الجدير بالذكر أن كلفة رأس مال المصانع التي تم انجازها خلال مرحلة 67 - 1980 فاقت بكثير كلفة نفس المصانع الموجودة في الدول المتقدمة و كذلك الدول النامية مثلا :

- "تساوي كلفة الاستثمار للطون الموجودة 2500 دولار للطن بمركب الحجار و 1200 دولار للطن بالمصانع الكنادية للحديد و الصلب و أحجام المصانع مماثلة لبعضها البعض"[48].

- فاقت كلفة استثمارات مصانع طحن و صنع السميد بعشرة مرات نفس المصانع الموجودة بالمغرب"[49] .

كما تختلف كلفة استثمار نفس الانجازات بالجزائر حيث تتراوح كلفة استثمارها من 1 الى 10[50] "تختلف كلفة انجازات مماثلة و انفس المورد الأجنبي لفائدة نفس المؤسسة العامة الوطنية كمصنع أمونياك بأرزيو

و مصنع أمونياك بعنابة التي قام بانشائها المورد الأجنبي CREUSOT Loire

8 - 2 - 2 - 2 : و يمكن أن نقسم التكاليف الزائدة الى نوعين :

- تكاليف زائدة ناجمة عن العوامل الخارجية للبلاد .
- تكاليف زائدة ناجمة عن العوامل الداخلية للبلاد .

أ - التكاليف الزائدة الناجمة عن العوامل الخارجية :

انها التكاليف الناجمة عن التبعية التكنولوجية ، و قد تطرقنا بالتفصيل الى هذه النقطة في الباب الخامس ، و لكن نذكر أن هذه النفقات تظهر من خلال الافراط في تسعير الأجهزة و السلع الوسيطة المرتبطة بها ، و الخدمات التي تقدمها المعونة التقنية .

و بما أن الحيازة على التكنولوجيا لا تتم دفعة واحدة ، و انما تكون متبوعة بمشتريات من السلع الوسيطة و قطع الغيار فيضطر المتعامل الجزائري على شرائها من عند مورد الأجهزة نظرا للخاصيات النوعية التي تتمتع بها هذه الأخيرة ، مما يسمح للمورد الأجنبي بالافراط في فوترة الأجهزة .

كما يسبب استيراد قطع الغيار و المواد الوسيطة تكاليف زائدة تشمل : تكاليف النقل ، تكاليف مرتبطة بتضخم الدول المصدرة ، تكاليف تنجم عن كون مدة التموين تكون طويلة (تسبب مدة التموين انقطاع

في المخزون أو الافراط في التخزين ضد هذا الانقطاع. ففي كلا الحالتين تتحمل المؤسسة تكاليف زائدة).

ب - التكاليف الزائدة الناجمة عن العوامل الداخلية للبلاد :

تضم هذه التكاليف جميع التكاليف الزائدة البنيوية و التنظيمية الخاصة بالبلاد ، و سنلخصها فيما يلي :

- كون اختيار مواقع المشاريع الاستثمارية خضع لاعتبارات اجتماعية ، قد تطلب انجازها خلق شبكة مواصلات و قنوات ماء ، غاز ، كهرباء...الخ ، تهيئة المواقع (دراسة التربة و تهيئتها ...الخ) ، انشاء المرافق الأساسية الاقتصادية ، التكوين المهني مع تحقيق شروط السكن ، النقل ...الخ.

- خلق النسيج الصناعي حيث يعتبر المصدر الرئيسي للتكاليف الزائدة. و الطريقة التي نظّم بها لا يمكن أن لا يكون لها تأثير على كلفة المنتوج . فهناك ملاحظتين :

* ان اختيار معدل اندماج مرتفع يتضمن ادخال على مستوى الوحدة الانتاجية عدة معامل و عدة أنشطة مرتبطة بالمنتوج النهائي. فالمقصود هنا هو اندماج أفقي و عمودي و الذي لا يمكن أن لا يكون له أثر على كلفة المنتوج.

* محاولة خلق على مستوى كل فرع صناعي

مصانع كبيرة أو وحدات انتاجية الى أقصى حد.

و الملاحظ [52] أنه لا يمكن تطبيق التنظيم الذي يسود في الدول المتقدمة (الفصل بين الأنشطة الرئيسية : التركيب،التجارب، اتمام العمل. و الأنشطة الثانوية : الاصلاح ، الصيانة ، المقاولة من الباطن ، التي تكون النسيج الصناعي) نظرا للشروط التي جرت فيها عملية التصنيع بالجزائر. فمن جهة وجب خلق النسيج الصناعي و المحيط الصناعي معا ، و من جهة أخرى كون المؤسسة تشكل فرعا اقتصاديا فهي لا تعتمد الا على النسيج الصناعي الذي تخلقه بنفسها. و كذلك كون التصنيع خضع لاعتبارات أخرى اجتماعية - اقتصادية كالعمالة و التوازن الجهوي ... الخ ، جعلت الوحدات الانتاجية تنشأ عبر مختلف أنحاء البلاد مما طرح ضرورة الاندماج.

- زيادة كلفة الهندسة المدنية من جراء عدم وجود مواد البناء بصفة متواصلة أو قصور مستوى دراسات الهندسة الفنية بأو الشروط الصارمة التي تفرضها هيئة المراقبة التقنية فيما يخص الخطر الزلزالي...الخ حيث تتجاوز الكلفة الموجودة بفرنسا بمرتين و نصف.

- زاد تجهيز كل المصانع بالمطاعم ، بالمراكز الصحية الاجتماعية ، بالمساكن من كلفة الاستثمارات كما رفع من هذه الأخيرة تجميل المظهر الخارجي للمصانع بالأسوار و الأضواء الباهضة.

- كما نجمت تكاليف زائدة عن تأخر انجاز المشروعات الاستثمارية فهي عبارة عن نفقات باهضة سواء كانت على شكل تأخر في ادارة الورشات، أو على شكل استطالة مدة بدء الانتاج. و يمكن حصر هذه التكاليف في النفقات التي تدفع لليد العاملة الغير مستعملة لأنها تنتظر اقلاع المشروع أو في الايرادات التي تخسرها المؤسسة نظرا لتأخر المشروع. فهذه الخسارة صادرة عن العوامل المنوطة بمحيط المؤسسة المسيرة للمشروع. و يمكن أن نحصر هذه العوامل فيما يلي : (مع أننا أشرنا الى بعضها في الابواب السابقة):

* بطء اجراءات عملية انفراد المشروع.
* عدم تحديد الموقع الحقيقي للمشاريع الاستثمارية.
* عجز سوق اليد العاملة الجزائرية على اشباع حاجيات المؤسسات العامة كما و نوعا.
* الانقطاع المتكرر للمخزون من المراد الأولية و المواد الوسيطة على مستوى جل المؤسسات العامة.
* بطء جمركة الأجهزة المستوردة.
* عرقلة الترحيلات و التباطىء في تسليم التأشيرات و الرخص.

و هكذا من "المشروع الى المصنع تجاوزت الآجال و التكاليف و حتى أهداف الانطلاق أكثر مما ينبغي."[53] مما جعل "كلفة المنتوج الجزائري مرتفعة بنيويا حيث تفوق بـ ٪ 35 الى ٪ 50 السعر الموجود بالدول المتقدمة "[54].

خاتمة

شكلت المؤسسة العامة خلال هذين العقدين الأخيرين العامل الرئيسي للتصنيع . فكانت مقر و أداة لتبني نموذج تنموي يسعى الى الاستقلالية ، ولكن عدد المشاريع الاستثمارية التي أجبرت المؤسسة على انجازها جعلت منها مقرا لتدخل الرأس مال الأجنبي على مختلف أشكاله . و بالفعل تم انجاز جل المشاريع الاستثمرية على أساس اعتبارات اجتماعية (خلق مناصب عمل جدد - التوازن الجهوي ...الخ) بدون مراعاة منطق المؤسسة (المردودية - الانتاجية ...الخ) . و كانت انعكاسات هذه الاعتبارات وخيمة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي (كلفة رأس مال العمالة مرتفعة - سوء الاستغلال الكامل للطاقة المتوفرة - كلفة رأس مال المصانع باهضة ...الخ) كما نتج عنها عدم تثمين الرأس مال الوطني المتعلق بالدولة و تثمين الرأس مال الدولي و بالتالي تبعية مالية و تكنولوجية و غذائية متزايدة .

1- YACHIR .F. "Formes d'Importation de Technologie et Développement auto-centre - l'expérience du secteur public industriel en Algérie. Collectif "Technologie et Industrialisation en Algérie - O.P.U. 1983 - P:263.

2- Même source que 1 - P:266.

3- SERRADJ .H. "Toile d'araignée" Rapport pour la commission nationale des Etudiants Universitaire - ORAN ,1980.

4- Même source que 1 - p:265.

5- OUFRIHA .F.Z. et DJEFLAT.A. "Industrialisation et Transfert de Technologie dans les pays en développement: le cas de l'Algérie - O.P.U. P:251.

6- BOUYACOUB "Gestion de l'entreprise industrielle publique en Algérie - Volume I - O.P.U. 1987 - P:145.

7- DAHMANI A.M. "L'Engineering dans la maitrise Industrielle technologique"- O.P.U. 1985, P:69.

8- FARDEHEB .A. "La Politique des investissements dans le secteur d'état industriel et le développement economique Algérien 62 - 77" Thèse d'Etat - GRENOBLE 1980 - P: 586.

9- Même source que 8 - P: 582.

10-Même source que 5 - P: 110.

11- TCHENDERLI .B.M. "Nature des incidences sur l'emploi de la restructuration du secteur de l'industrie et appréciation de leur portée réelle" - CREAD N° 10 2ème Trimestre 1987 - P:83.

12- Même source que 5 - P:51.

13- تبين الاحصائيات لهذه الفترة أنه على المستوى الوطني تقريبا 50 % من العمال الاجريين يقدمون من المناطق الريفية .

14- TAIB .M. "Les incidenees spaciales de l'industrialisation en Algérie" - Cahiers de l'amenagement de l'espace N°3 - Juillet-Sept, O.P.U.1978 - P:8

15- Même source que 5.- P:55- 56.

16- Même source que 11.

17- REBBAH .A. "Unnouvel espace des rapports economiques aprés la restructuration des entreprises publiques industrielles - Symposium du 6,7,8 Décembre 1986 - CENEAP - P:60.

18- ILMANE .M.C. "Internationalisation du capital et industrialisation du Tiers-Monde- Un essai de reformelation de la problématique du sous développement à travers l'exemple Algérien"- Thèse d'Etat - LOUVAIN la NEUVE,1981,P:268.

19- Même source que 5 - P: 53,58, 61.

20- Même source que 18 - P:270.

21- Même source que 20 .

22- Même source que 5 - P:66.

23- BENACHENHOU .A. "L'Expérience Algérienne de planification et du développement 1962 - 82 - O.P.U. P:224.

24- MADFOUNI .A. "Les Effets du choix lectuologiques sur la répartition des revenues" - Thèse de de Magister - CONSTANTINE ,1982, P:115.

25- Même source que 23 - P:109.

26- Même source que 6 - P:184.

27- CREAD N° 12 - 1987 - P:75.

28- Même source que 1 - P:270.

29- Même source que 27 - P:78.

30- Même source que 8 - P:575.

31- GAIDON .A. "Le fait Industriel en Algérie sa signification en Mitidja Orientale"- Cahiers d'amenagement de l'espace N°7 Juil-Sept , 1979.

32- Même source que 6

33- Maghreb developpement N°119 - 120 - 1989 - P:55.

34- Même source que 14 - P:7.

35- Même source que 14 - P:4.

36- Même source que 33.

37- Même source que 6 - P:162.

38- Même source que 6 - P:164.

39- Même source que 6 - P:165,166,167.

40- BOUZIDI A. "Questions actuelles de la planification Algérienne
ENAP - ENAL , 1984 - P:46.

41- THIERY .S.P. "La crise du système productif Algérien"
Thèse d'Etat - GRENOBLE ,1982 - P:162.

42- Même source que 41 - P:178.

43- Même source que 41 - P:179.

44- BENISSAD .M.E. "Stratégies et expériences de développement"
O.P.U.,1985 - P:199.

45- CREAD . Monnaie, Crédit et Financement en Algérie 1962
- 1987 - Avril 1987 - P:164.

46- Même source que 6 - P:184.

47- Même source que 18 - P:173.

48- Même source que 41 - P:167.

49- Même source que 33 - P:54.

50- Même source que 49 - P:

51- Même source que 1 - P:266.

52- Même source que 18 - P:177.

53- Même source que 6 - P:150.

54- SAID AMER .T. "Le développement Industriel de l'Algérie"
Anthropos, 1981 - P:95.

ان مراقبة الاقتصاد الجزائري عن طريق الائتمانات البنكية أصبحت شكلية ليس لها أي فعالية ، فكلفة رأس المال شبه معدومة كما لا تطرح أي مجازفة عسر مالي بالنسبة للمؤسسات العامة ، بما أن نظام الائتمان متساهل حيث تحصل المؤسسة العامة على الائتمانات مهما أن حالتها المالية لا تضمن قدرتها على تسديد الائتمانات في الوقت اللازم . و تميز تمويل الاستثمارات المخططة طوال مرحلة التخطيط بتباين سواء فيما يخص مصادره أو أساليب تخصيص الموارد مما جعل فعالية نظام تخصيص الموارد مثقلة بالديون من جراء ظاهرة تشابك مختلف مصادر التمويل. فلكل مصدر تمويل دائرة خاصة به حيث يمارس أثرا حاسما على فعالية سيرورة الاستثمارات. و المقصود هو ايجاد بنية مثلى لتمويل المشاريع الاستثمارية و ليس تعويض مصدر تمويل بمصدر آخر. فالبحث عن هذه البنية المثلى فرض ادخال عدة اصلاحات تهدف معا الى تطور علاقات الائتمان بين النظام المصرفي و المؤسسات العامة ، و تطوير أساليب تسيير الجهاز النقدي و المالي من جهة ، و المؤسسات العامة من جهة أخرى مما يرفع من موارد كلا الطرفين و يحفزهما على الاستعمال الفعال لهذه

الموارد، و بالتالي التخلي عن الدور السالب الذي تعودت عليه هذه الهيئات (البنوك و المؤسسات) في تسيير سيرورة الاستثمار. كما تطلب البحث عن هذه البنية المثلى لتمويل الاستثمارات رد الاعتبار للمردودية المالية ، لأن طوال مرحلة 1967 _ 1978 همشت الرشادة الرأسمالية لحساب الاقتصاد الجزئي سواء عند انتقاء المشاريع الاستثمارية أو عند تشغيلها بعد انجازها. كما شكلت المؤسسة العامة مقرا للتقارب بين الاقتصادي و الاجتماعي و كانت تعني فعاليتها أحسن طريقة للوصول الى الأهداف المخططة مركزيا. و مهما أن الهيئة المركزية للتخطيط حضرت موجزا لتقييم المشاريع ينص على استعمال معيار المردودية الاقتصادية ، و تصنيف الاستثمارات انطلاقا من مؤشر المردودية المالية في الواقع تعذرت مراعاة هذين المؤشرين معا ، لأنهما لا يتلاءمان دائما.

كما ساهمت عوامل داخلية في هذه الوضعية : ككون اعادة انتاج المؤسسة لم تكن مرتبطة بالفائض المالي الذي يستلزم عليها تحقيقه ، و كذلك استفادة الرأسمال الخاص الوطني من نتائج السياسة الاقتصادية و الاجتماعية المتبعة من طرف الدولة. و عوامل خارجية تجلت في ممارسات السوق الدولية.

و لكن ابتداء من الثمانينات قدرت فعالية القطاع العام حسب معايير الاقتصاد الجزئي التي لم تكن أساس انشائه ، و بني على صرح اعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات تثمين رأس مال الدولة و الميل الى رد الاعتبار للمردودية المالية. و بالرغم من هذه السلسلة من الاجراءات غالبا ما كان تحليل المشروع ناقصا و ذلك نظرا لشروط التحليل الغير ملاءمة و التي يمكن أن نذكر منها : العدد الهائل للمشاريع التي تتطلب الدراسة لا يسمح بدراسة شاملة للمشاريع، عدم وجود يد عاملة مؤهلة ، قلة الوسائل المادية التي تسهل الدراسة (المراجع ، النقل...الخ..).

فبالرغم من هذه الصفات التي تزيل كل تعبير حقيقي لقياس مالي للمردودية ، فان المؤسسة لم تخضع لأي عقوبة اقتصادية لأن معايير تسييرها أعطت الأولوية لاعتبارات اجتماعية (خلق مناصب شغل - التوازن الجهوي ...الخ) بدون أخذ بعين الاعتبار منطق المؤسسة (المردودية الانتاجية ..الخ). فأثرت هذه الاعتبارات تأثيرا سلبيا على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي : شكل اختيار التكنولوجيا... المتطورة عقبة لاشتغال بعض المصانع ، و همش المتعامل الوطني في عملية التصنيع ، و أثر اختيار الأحجام الكبيرة سلبيا في اقلاع و اشتغال بعض المصانع حيث لم يلعب

قانون المستويات دورا فعالا و لم تشغل المصانع بكامل الطاقة المتوفرة ، و أخر اختيار مواقع بعض المشاريع و عدم دراستها بالأراضي الزراعية و المحيط الاجتماعي (مواقع غير ملائمة ..) كما لم يتماش التكوين مع مقتضيات الجهاز المنتج مما جعل تبعية القطاع الصناعي للمتعامل الأجنبي قوية ، كما كانت كلفة رأس مال العمالة مرتفعة مما جعل حدة البطالة تتفاقم يوم بعد يوم .

كل هذه العوامل السلبية ضخمت من كلفة المشاريع الصناعية و فاقمت العجز المالي للمؤسسة العامة و بالتالي المديونية الخارجية كما جعلت المجتمع الجزائري يتخبط في توترات اجتماعية و تبعية تكنولوجية و مالية و غذائية .

انه من الصعب القيام بفحص لمجتمع في طور التحول ، و لكن الجانب الذي يعتبر محددا في تصور المجتمع الجزائري لمقاومة التخلف هو مجهود الاستثمار . و على وجه التعيين الاستثمار المنتج. فلذا ارتأينا من خلال بحثنا تحليل عملية التصنيع في الجزائر من وجهة نظر الاستثمار الصناعي ، يعني الشروط التي تشرف على تكوين الرأسمال الثابت. فكما رأينا خصص للاستثمار المنتج أهم الموارد الوطنية و أوجب بشأنه تطبيق أكثر صرامة و انضباط للنظام الجزائري للتخطيط.

فبالفعل من تحليل التخطيط الجزائري كنمط تنظيم و تسيير الانتاج و كعملية اجتماعية ، تظهر درجة تغير العلاقات الاجتماعية و مدى قطيعتها مع السوق الرأسمالية . لقد استنتجنا أن نظام التخطيط تميز بعدة مكتسبات (هيئات - هياكل - اجراءات - قوانين...الخ) ، و لكن هيمنت الدولة على الحياة الاقتصادية و لا سيما عملية تخصيص الاستثمارات حيث تحدد الهيئة السياسية للبلاد من جهة الأهداف الكبرى لاستراتيجية التنمية و توجيهها ، و من جهة أخرى الامكانيات الكبرى للوصول الى هذه الأهداف. و يتوقف عليها تعيين الاستثمارات و كذلك اختيار القطاعات الاقتصادية لانجازها. كما هيمن المنطق القطاعي الذي يعتبر أحد مصادر عدم التوازنات

الكبرى. و يبين التحليل ان هذا النظام عمل في اطار سوق داخلية غير مسيطر عليها كما ينبغي ، و في تبعية سوق عالمية رأسمالية التخلص منها غير مؤكد، مع أن كل المجهودات بذلت للاحتفاظ بمعدل تراكم مرتفع خلال هذين العقدين ، و لعب معدل الاستثمار المرتفع دور "المنظم" بشأن التوزيع بين الاستهلاك و الاستثمار ، و كان قائد الوتيرة زيادة الدخل القومي و لكن جابهته عدة عراقيل جعلت التراكم على أساسه غير محقق كما طمح اليه المخطط الجزائري.

و يبين تحليل عملية انجاز الاستثمارات ، أن الجزائر استوردت تكنولوجيا أجنبية منطورة. و تم هذا الاستيراد عن طريق شركات متعددة الجنسية تنتمي الى الدول الرأسمالية المتقدمة - (الولايات المتحدة - فرنسا - ألمانيا الغربية - ايطاليا - انجلترا - اليابان ...الخ) و تميزت هذه العلاقات بتمركز العرض الخارجي للتقنيات حيث تقاسمت هذه الشركات السوق الجزائرية للأجهزة الصناعية ، و النتيجة الفورية هي فرض أسعار باهضة على المتعامل الجزائري، و يدل هذا على أن السوق الجزائرية تعكس الوضعية التي تحتلها الشركات الأجنبية الاحتكارية (احتكار القلة) في السوق الدولية و بالتالي أوضاعها في التقسيم الدولي للعمل.

ان الطبيعة النوعية "السلعة" التكنولوجيا و الخاصية المقيدة لسوقها ، و أهميتها كعامل انتاج بالنسبة للشركات الأجنبية ، تزيل كل توهم للسيطرة على التكنولوجيا من طرف المتعامل الجزائري.(تشهد على هذا التبعية المتزايدة للقطاع المنتج ازاء السوق الرأسمالية فيما يخص قطع الغيار - المواد الأولية - الصيانة - المعونة التقنية ...الخ) لان مسعى الشركات الأجنبية ليس فقط الحفاظ على وضعيتها في السوق و انما كذلك غزو أسواق أخرى جديدة و في نهاية المطاف السيطرة على الامتلاك الاجتماعي للتكنولوجيا و على خاصيتها الاجتماعية - الثقافية .

و في الواقع عرف هذا الاستيراد لمختلف أشكال التكنولوجيا تطورا لم يكن في صالح المتعامل الجزائري الذي لم يكن له دورا فعالا و انما اقتنع بدور الملاحظ فقط ، و يظهر هذا جليا من خلال الهندسة الصناعية الوطنية التي لا زالت ضعيفة مع أنها تعتبر العنصر الرئيسي في تطوير القدرات التكنولوجية الوطنية .

فأنجبت هذه الوضعية نوع من الحرية التكنولوجية ، و غياب سياسة تكنولوجية واضحة عرقلت انجاز الاستثمارات ، كما لم تستطع الدولة تمويل هذه التكنولوجيا المتطورة و الباهضة انطلاقا من ايرادات المحروقات كما سلف في بداية التصنيع، و تعاقبت مصادر

مختلفة لتمويل الاستثمارات المخططة ، و يظهر أن هذا التمويل تميز بتباين سواء فيما يخص مصادره أو أساليب تخصيص الموارد.

فقد موّلت دائرة الخزينة العامة من سنة 1967 الى سنة 1985 مايقارب 60 % من مجموع تمويل الاستثمارات المخططة.. و لكن تجاوزت حاجة تمويل الاستثمارات قدرة الادخار العام مما فرض اللجوء الى التمويل عن طريق القروض الخارجية. و تطلب تفاقم هذه الأخيرة التمويل المتزايد للاستثمارات المخططة عن طريق التمويل النقدي (موارد يحدثها خلق النقود بدون مقابل) . حيث أن هذا الخلق النقدي بدون مقابل عجّل التضخم و زاد من المضاربة.

فأصبحت في الواقع فعالية نظام تخصيص الموارد مثقلة بالديون من جراء ظاهرة تشابك مختلف مصادر التمويل لأن لكل مصدر تمويل دائرة خاصة به حيث يمارس أثرا حاسما على فعالية سيرورة الاستثمارات و سجّلت عدة محاولات خلال الثمانينات لايجاد بنية مثلى لتمويل الاستثمارات. فوضع برنامج اصلاحي لنمط تنظيم و نمط تعديل الاقتصاد الوطني ، و كانت من بين انشغالاته اعادة النظر في علاقات البنوك بالمؤسسات العامة (فيما يخص تمويل الاستثمارات) لأن هذه الأخيرة اتصفت بعدة تناقضات سواء على مستوى بنياتها التنظيمية

أو على مستوى تشغيلها . و نجمت هذه التناقضات عن الوظيفة التي عينتها الدولة لها في نمط التراكم بمفتها مقرا و أداة للاستثمار.

و جاءت اعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات و اعتبرت فرصة لتطهير الوضع و اعادة النظر في البنية المالية للمؤسسات العامة و جعلت هذه الأخيرة تتمتع بكامل الاستقلالية ، و الملاحظ هو أن تجزئة المؤسسة الى عدة مؤسسات يدعم اندماج الجهاز المنتج الوطني في الاقتصاد الدولي الرأسمالي ، لأن المؤسسات المولودة (الصغيرة) يلزمها التدريب و الخبرة لكي تصبح لها القدرة على التفاوض مع المتعامل الأجنبي و الحصول على شروط ملائمة على مستوى السوق الدولية .

و أكمل هذا البرنامج الاصلاحي بالقانون البنكي الصادر في 19 أغطست سنة 1986 و الذي نص في اطار تقييم المشروعات الاستثمارية على اعطاء للمؤسسة العامة و المصرف العناصر المنوطة بأخذ قرار منح الائتمان بأخطار مدروسة حيث انها نفس الأخطار التي يتعرض لها المصرف و المؤسسة العامة على السواء.

فعلى العموم هدفت هذه الاصلاحات الى تطور علاقات الائتمان بين النظام المصرفي و المؤسسات العامة

وتطوير أساليب كلا الطرفين مما يرفع من مواردهما ويحفزهما على الاستعمال الفعال لهذه الموارد.. وبعبارة أخرى رد الاعتبار للمردودية المالية لأن مرحلة 1967 - 1978 اتصفت بتهميش الرشادة الرأسمالية لحساب الاقتصاد الجزئي سواء عند انتقاء المشروعات أو عند تشغيلها. وفي الواقع يبدو تقدير المردودية معقدا في بلادنا نظرا لتعايش مكانيزمات التخطيط وآليات السوق معا. فبالرغم من وجود مصلحات مختصة في تحليل وتقييم المشروعات الاستثمارية على مستوى الهيئة المركزية للتخطيط، على مستوى الجهاز المالي والنقدي وكذلك على مستوى المؤسسة العامة لكنها كانت غير فعالة وذلك راجع الى اختلاف المعايير المستعملة من طرف هذه المصلحات وكذلك الشروط التي اشتغلت فيها المؤسسة العامة اذ أنّ معايير تسييرها هي التي كوّنت أهداف المخططات التنموية، فحددت هذه الشروط مردودية الاستثمارات وجعلت من المؤسسة العامة مقر لتثمين الرأس مال الدولي وعدم تثمين الرأس مال المتعلق بقطاع الدولة.

فعدم مراعاة منطق المؤسسة (المردودية، الإنتاجية ...الخ) وانجاز المشاريع الاستثمارية على أساس اعتبارات اجتماعية (خلق مناصب شغل - التوازن الجهوي ...الخ) جعل الاستثمارات التي تمت خلال هذين العقدين لم تشغل كوسائل انتاج، ولم تخلق سيرورة تراكم للرأسمال.

و عرفت جل المشروعات الاستثمارية اعادة التقييم و ارتفعت تكاليفها من جراء أخطاء التصور (الصنع) ، التبذير الناتج عن عدم الفعالية ، التبعية التكنولوجية ، و تميز البنية الصناعية بدرجة اندماج مرتفعة على مستوى كل وحدة انتاجية ، و كذلك بسبب الاختلافات على مختلف أنواعها : المالية ، التنظيمية و المؤسستية مؤدية تأخرا لا مثيل له لانجاز الاستثمارات. فمجموع هذه العناصر هي التي جعلت من المؤسسة العامة مقرا لعدم تثمين الرأسمال المتعلق بالدولة ، و مقرا لتوزيع الأجور و مقرا للانتاج بضعف : لا تمثل الأجور مستوى معين من انتاجية العمل ، لأن المؤسسة تشغل قوة العمل بغض النظر عن المردودية و الانتاجية ، و تخضع سيرورة العمل الموجودة لتنظيم من النوع الرأسمالي و لكن لا تشغل على نحوه .

و حاليا جعل الاستعمال الضعيف لقدرات الانتاج المتوفرة النظام الصناعي غير فعالا بما أنه الى حد الآن لم يستطع تحقيق فائض ينوب عن ايرادات المحروقات و عن المديونية الخارجية التي تتفاقم يوما بعد يوم.. فهذا يدل على "أن الملكية المتعلقة بالدولة ليست كافية لتغيير علاقات التبعية ، و بعبارة أخرى وضع المؤسسة العامة في التقسيم الدولي للعمل . و الملاحظ أن على مستوى تشغيلها الداخلي ،

الملكية المتعلقة بالدولة سمحت للمؤسسة بأن لا تخضع للوشادة الاقتصادية..." [1].

و جعل القانون المنوط باستقلالية المؤسسات العامة [2] ضرورة القطاع العام في التنمية مؤكدة سياسيا و نجاحها يتوقف على تطوير اشكالها المناسبة لتنظيم يضمن لها استقلالها و اعادة انتاجها.

و نظرا للمستوى الحرج الذي وصلت اليه المؤسسة العمومية على الصعيد المالي ،و مساهمة الدولة في تدعيمها (عن طريق مختلف الاصلاحات) وجب على المؤثر الضريبي أن يلعب دورا حاسما في اطار هذا المجهود المبذول لاعادة التوازن المالي للمؤسسة [3] و أوجب من جهة تطوير الاطار الضريبي حسب متطلبات الاقتصاد ، و من جهة أخرى تطوير الاطار المؤسستي ، فتضمن هذا الفصل بين القطاع العام و القطاع الخاص ، فيما يتعلق بقوانين الضرائب ، و ضرورة اعطاء شيء من التليين للتقنين الضريبي المنوط ببعض القطاعات الاستراتيجية التي لا تشكل بالنسبة لها المردودية عنصرا قاطعا.

و نص القانون الضريبي [4] على مجموعة من الاجراءات تهدف الى التخفيف من أعباء الوحدات الانتاجية. [5] كما أدخلا قانون المالية الاضافي لسنة 1988 و قانون المالية لسنة 1989 تغييرات بارزة على مستوى المؤسسات العامة فيما يتعلق بنظام الضرائب.

كما نص "مخطط تقويم المؤسسات العامة[6] على التطهير المالي للمؤسسة العامة[7] و خلق جميع الشروط التي تجعلها تتجدد يعني تولد ثانية لأن الظروف الحالية التي تعيشها المؤسسة (وجود منافسة على مستوى فرع اقتصادي واحد ، و بينها و بين الشركات المختلطة و الشركات الخاصة ...) تجبرها على انتهاج سياسة جديدة تخضع للرشادة الاقتصادية (سياسة التشغيل حسب المردودية - التوجيه الى الانتاج المربح ، اختيار الاستثمارات - ...الخ).

و لكن هل هذا التولد الجديد سيكون ناجحا نظرا للوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري. فالمؤشرات الاقتصادية تقلص من احتمال هذا النجاح : يلاحظ[8] تزايد القروض للاقتصاد ، تزايد الكتلة النقدية و نقص الانتاج الوطني ما عدا الزراعة ، تزايد اعادة تمويل البنوك الأولية من طرف البنك المركزي لتغطية عجزها المالي، تزايد التبعية الغذائية و بالتالي تزايد الأسعار للاستهلاك ، الانخفاض المتزايد لقيمة العملة الوطنية و الضغوط الاجتماعية التي تتخبط فيها البلاد و التي زادت من حدتها البطالة المتزايدة.

هوامش الخاتمة العامة

1- A. BOUYACOUB "Gestion de l'Entreprise Industrielle Publ en Algérie" - Volume II , 1988 -O.P.U., P:1

2- Loi d'Orientation sur les Entreprises Publiques Economiq du 12/01/1988.

3- M.S. AOUMEUR "Le rôle de la Fiscalité sur le Plan des Equilibres macro economiques" - Séminai National sur la fiscalité , le 27,28,29 Oc bre 1991 - P:3.

4- Reforme Fiscale de 1982.

5- MUSTAFA MOKRAOUI "Reforme fiscale et loi de finances 1989" Séminaire National sur la Fiscalité le 27,28,29 Octobre 1991 - P:9.

6- Plan de redressement des Entreprises Publiques Economiques du 17/11/1991.

7- EL WATAN N° 437 du 06/03/1992.

ـ 370 مليـــار من الدينار كمديونيـــة اجمالية و مكشوف بنكي و احتياجات اعادة التمويل جديدة (تحـتوي على نسبة من العملة الصعبة).

ـ من بين 189 مؤسسة عامة قدمت ملف التطهير هناك 25 مؤسسة فقط لا تحتاج التطهير نظرا لوضعيتها المالية الحسنة (عن الوزير المنتدب للخزينة العامة).

8- Le MATIN N°144 du 04/03/1992.

	1991	1990	1989
ـ تزايد القروض للاقتصاد	+ 34 %	+ 18,2%	+ 8 %
ـ تزايد الكتلة النقدية	+ 22 %	+ 11,3 %	+ 5,1 %
ـ تزايد اعادة تمويل البنوك	+ 69 %	+ 114%	+ 82%
ـ تزايد الاسعار للاستهلاك	+30 %	+17,6%	+10,2%
ـ انخفاض الانتاج الوطني		-6 %	=3 %

باستثناء المحروقات في سنة 1991.

ـ معدل البطالة 1979 ـ 1984 تقريبا 12 % و وصل في سنـــة 1990 الى 19 %.

1 - الكتـــــــــــــــب :

ABRAHAM.FROIS . G.
Dynamique Economique - DALLOZ, 1989.

ALFONCI G. GRANDJEAN P.
Pratique de Gestion et d'Analyse Financière
Organisation - 1979.

AMIN S. FRONCO M. SANBA SOW.
Planification du sous développement (Critique
de l'Analyse de Projets) Anthropos'idep 1975.

BELAIBOUD.M.
Gestion Stratégique de l'Entreprise Publique
Algérienne - O.P.U. (Date non mentionnée).

BENACHENHOU .A.
L'Expérience Algérienne de Planification et
de développement 1962 - 1982 - O.P.U. 1983.

BEN HOURIA .T.
L'Economie de l'Algérie - MASPERO ,1980.

BENISSAD M.E.
L'Economie du Développement de l'Algérie ,
Sous développement et Socialisme - Economica,1979

BENISSAD .M.E.
Stratégies et Expériences de Développement -
O.P.U. , 1985.

BETTELHEIN .C.
Problèmes Théoriques et Pratiques de la Plani-
fication - MASPERO, 1977.

BETTELHEIM C.

Planification et Croissance Accélérée - MASPERO - 1975.

BOUBEKER .M.

Investissement et Stratégie de Développement O.P.U. , 1955.

BOUCHIKHI .M.

Les Notions Essentielles pour la Gestion Economique Administrative et Financière de l'Entreprise Algérienne - BEDES, 1991.

BOUKHEZAR .O.

La Finance de l'Entreprise - O.P.U. , 1981.

BOUZIDI .A.

Questions Actuelles de Planification Algérienne ENAP - ENAL , 1984.

BOUZIDI .A.

25 Questions sur le Mode de Fonctionnement de l'Economie Algérienne - A.P.W., 1988.

BOUYACOUB .A.

Gestion de l'Entreprise Industrielle Publique en Algérie - O.P.E. - Volume 1 , 1987 , Volume2 1955.

BRIDIER .M. MICHAILOF .S.

Guide Pratique d'Analyse de Projets - Economica , 1954.

Collectif

Les Mécanismes Financières de l'Entreprise
Montchretien, 1988.

Collectif

Entreprise et Organisation - Economica, 1982.

Collectif

Les Mutations Technologiques - Economica, 1981.

Collectif

Marchés, Technologies et Nouvelles Relations
Internationales - Economica, 1983.

CONSO .P.

La Gestion Financière de l'Entreprise
DUNOD , 1975.

DAHMANI .A.M.

L'Engineering dans la Maitrise Industrielle
et Technologique - O .P.U. , 1985.

DUFIGOUR .P.A. GAZENGEL.

Introduction à la Finance d'Entreprise
DUNOD , 1980.

DRAVET .J.

Calcul Economique Appliqué à des Problèmes
de Gestion - O.P.U. 1982 .

ECREMENT .M.

Indépendance Politique et Libération Economique
1962 - 1985 - O.P.U. , 1986.

EMMANUEL .E.

Technologie Appropriée ou Technologie sous-Développé - ERM , 1981.

FORGET .J.P. et GRYMBERG .G.

Financement et Rentabilité des Investissements Organisation , 1977.

GALESNE .A.

Les Décisions Financières de l'Entreprise DUNOD , 1981.

GREMILLET .A.

Selection et Contrôle des Investissements Organisation 1977 (3ème Edition).

GERVAIS .M.

Contrôle de Gestion et Planification de l'Entreprise .- Economica , 1988.

HAFSI .T.

Entreprise Publique et Politique Industrielle M.C. GRAW - HILL , 1984.

HAMEL .B.

Système Productif Algérien et Indépendance Nationale - 2 Tomes - O.P.U., 1983.

HIRSCHMAN .A.

Stratégie du Développement Economique Edition OUVRIERES, 1974.

JAQULMOT .P. et RAFFINOT .M.

Accumulation et Développement .Dix Etudes sur les Economies du Tiers Monde - HARMATHAN, 1985.

KANTOROVITCH .L.V.
Calcul Economique et Utilisation des Ressources
DUNOD , 1963.

LAMBERT .D.C.
Le Mimétisme Technologique de Tiers Monde
Economica , 1979.

LESOURNE .J.C.
Techniques Economiques et Gestion Industrielle
DUNOD , 1965.

LESOURNE .J.C.
Modèles de Croissance des Entreprises
DUNOD , 1973.

LOCHAR .J.
Comprendre la Gestion - Edition ORGANISATION,19[illegible]

MARGERIN .J. ASSET .C.
Investissement et Financement - SEDIFOR , 1990

MASSE .P.
Choix des Investissements - DUNOD,1968 -
(2ème Edition).

MURELUS .O.
Les Institutions face à l'Analyse des Projets
dans les Pays en Développement , 1980.

MIKOL .A.
Finance Prévisionnelle - P.U.F.,1989.

NUSSENBAUM . .
La Décision d'Investissement dans l'Entreprise
Economica, 1978.

OUFRIHA .F.Z. et DJEFLAT.A.
Industrialisation et Transfert de Technologie dans les Pays en Développement : le cas de l'Algérie - O.P.U. (Date non Mentionnée).

PEYRARD .J.
Gestion Financière - P.U.F. , 1990.

PILVERDIER .J. - LATREYTE.
Fiance d'Entreprise - Economica,1984 - (2ème Edition).

PORTAIT .R. et P. NOUBEL.
Les Décisions Financières dans l'Entreprise
P.U.F. , 1982.

ROUX .D.
Analyse Economique et Gestion de l'Entreprise
DUNOD , 1989.

SAID AMER.
Le Développement Industriel de l'Algérie
Bilan d'Industrialisation Anthropos , 1981.

SALEM .M. et SAMSON .M.A.
Les Contrats clef en Main et les Contrats
Produits en Main - Librairie Technique , 1979.

SCHNETZLER .J.

Le Développement Algérien - MASSON , 1981.

SEMMOUD .B.

Industrialisation et Espace Régionale en Algérie
Le Cas de l'Oranie Orientale - O.P.U.,1984.

SERADJ .H.

La Toile d'Araignée - Rapport pour la Commission
Nationale des Etudiants - Commission Culturelle
Universitaire d'Oran, 1980.

SID AHMED .A.

Croissance et Développement - 2 Tomes - O.P.U.
1979.

TEMMAR .H.

Structures et Modèles de Développement de l'Economie en Algérie .- SNED, 1974.

TRIOLAIRE .G.

L'Entreprise et son Environnement Economiques
SIREY , 1988.

VAN HORNE .J.C.

Gestion et Politique Financière - Gestion à long
Terme - Tome 1 - DUNOD, 1978.

VERCASSON .A. SKHAK .B.

Mathématiques Financières et Coût de Financement
Edition ORGANISATION, 1988.

VIZZAVONA .P.

Pratique de Gestion - BARTI Ed. , 1991.

YACHIR .F.

Technologie et Industrialisation en Algérie
O.P.U. , 1983.

Manuel d'Analyse des Projets Industriels dans les Pays en Voie de Développement - Méthodologie et Etude de Cas . O.E.C.D. - Publications , 1972.

Manuel de Préparation des Etudes de Faisabilité Industrielle ONUDI, 1979.

Analyse et Evaluation des Projets d'Investissement . Les Etudes Techniques , l'Estimation des coûts .. et la Construction de variantes I.D.E. BIRD , 1976.

Analyse Economique des Projets - O.C.E.D. - Publications, 1972.

2 - الرســائـــل الجـامعيــــــــة :

ALI TOGDERT.A.

Le Modèle Algérien de Développement Economique
Thèse d'Etat - ALGER , 1974.

BOUCHSAK .K.

La Fonction Engineering dans le Processus
Industriel - Thèse de Magister , ORAN, 1982.

BOUIDJAR .R.

Financement du Développement et le Système
Bancaire Algérien : le Cas de l'Algérie
Thèse d'Etat - RENNES . 1978.

BOUYACOUB .A.

Entreprise Industrielle Publique en Algérie
et ses Modes de Gestion .1962 - 1982
Thèse d'Etat -- ORAN. 1985.

DJAROUD .M.

Processus de Transfert du Savoir Faire et
Organisation . Description et Analyse
Thèse de Magister - ORAN.1983.

FARDEHEB .A.

La Politique des Investissements dans le Secteur
d'Etat Industriel et le Développement Economique
Algérien 1962 - 77 . Thèse d'Etat - GRENOBLE ,
1980.

HAKIKI .F.

Monnaie et Economie de Crédit : Cas de l'Algérie
Thèse de Magister - ORAN. 1985.

ILMANE .M.C.

Internationalisation du Capital et Industrialisat
du Tiers Monde - Essai de reformulation de la
Problématique du Sous Développement à Travers
l'Exemple Algérien - Thèse d'Etat LOUVAIN
LA NEUVE , 1981.

KENNICHE .M.

Evaluation Economique des Projets Industriels
Thèse de Magister - ORAN , 1985.

KHELIL .A.

Industrialisation et Accumulation du Capital
en Algérie - Thèse d'Etat - PARIS,1976.

LAKCACE .M.

Financement Monetaire de l'Investissement Produc
Application de l'Analyse au cas Algérien -
Thèse d'Etat - LOUVAIN LA NEUVE, 1985.

MADIOUNI .A.

Les Effets du Choix Technologiques sur la
Répartition des Revenues - Thèse de Magister
CONSTANTINE , 1982.

MADI .M.

La Gestion Socialiste des Entreprises en Algérie
(1970 - 1981) - Organisation de l'Etat dans
l'Entreprise et Résistance Ouvrière -
Thèse 3ème Cycle en Sociologie - PARIS VII.198

RAHTEL .M.R.

Financement des Investissements et Inflation.
Thèse de Magister - ORAN, 1985.

TAHYRI .K.

La Formation Brute du Capital Fixe , Approche Méthodologique et Evaluation . Un Essai d'Identification du Mode d'Accumulation dans le Secteur Public 1965 - 1978 - PICARDIE, 1984. Thèse 3 ème Cycle.

THIERY .S.P.

La Crise du Système Productif Algérien Thèse d'Etat - GRENOBLE . 1982.

TOUBACHE .A.

Industrialisation Biens d'Equipement et Choix Techniques - Thèse de Magister. 1986.

3 - المقـــــــــــــالات :

ABDERRAHMAN A.

La Loi Bancaire . - CENEAP N° 9 Déc 1986.

ABDOUN .R.

Les Formes de Réalisation des Ensembles Industriels dans le Secteur Public en Algérie - CREAD N° 16 . 1988.

ANDREFF W. et HAYAB .A.

Priorités Industrielles de la Planification Algérienne . In Tiers Monde . T X IV N° 76 Déc 1978.

AOULUMER .M.S.

- Analyse de la Fiscalité sur l'efficience Economique de l'Entreprise Publique.

Le Rôle de la Fiscalité sur le Plan des Equilibres Macro-Economiques.

Séminaire National sur la Fiscalité 27. 28. 29 OCTOBRE 1991.

BABA AHMED .M.

Le Crédit comme Moyen de Financement de l'Investissement Productif - CENEAP N° 6 . 1986.

BENHASSINE .M.

- A propos de la Rentabilité du Secteur d'Etat en Algérie. R.A.S.J.E.P. XXIV N°2 OPU - Juin 1986.

- L'Industrialisation en Algérie 1960 - 1980 Reflexion sur une Expérience Nationale de Développement. - R.A.SJ.E.P. Volume N° 3 - OPU .Sept,198

BOCCARA P:

Pour des Critères Economiques d'Efficacité Social des Gestions Opposés à ceux de la Rentabilité Financière . CENEAP - Symposium du 6,7,8 Déc 19..

BOUZIDI .A.

- Planification des Investissements en Algérie R.A.SJ.E.P. N°5,OPU 1981 .
- L'Entreprise Publique de l'Etat en Algérie CENEAP N0 1 Mars 1985.
- L'Evolution du Statut de l'Entreprise Publique Algérienne dans la Politique Nationale de Dévelop pement - CENEAP . Symposium du 6, 7, 8 Déc 1986.
- L'Industrie Publique - CENEAP N° 7,Juin 1986. en Algérie.

BOUYACOUB .A.

- Epargne et Efficacité du Système Bancaire . CREAD N° 6 , 1986.
- La Crise de la Gestion dans les Entreprises Industrielles Publiques . - CREAD N° 16 , 1988.
- Activité Economique et Taille de l'Entreprise CREAD N° 12 , 1987.
- Quelques Hypothèses concernant les Nouveaux Mécanismes de l'Entreprise . - CREAD N°12 . 1987.
- Les Mécanismes Financiers. et l'Entreprise Publi.. CREAD - Avril , 1987.
- Le Cycle des Investissements Global . CREAD , Avril 1987.

BUSSERY .A. et CHARLOIS .B.
Actualisation et Critères de Choix des Investissements - BIRD . 1975.

BUSSERY .A.
Evaluation de la Rentabilité Economiques des Projets Productifs dans les Pays en Voie de Développement METRA - Volume IX N° 4 , 1970.

CHAREF .A. et BOUZIDI .A.
La Structure Financière de l'Entreprise Publique Algérienne . CENEAP N° 1 Mars , 1985.

CHERVEL .M.
Evaluation des Projets par Méthode des effets dans les Pays en Voie de Développement . Industrialisation et Productivité, 1973.

CHOUAM .B.
- Evolution et Partage du Capital au sein de l'Entreprise Publique Restructurée . CREAD N°12, 1987.

- La Régulation de l'Economie Algérienne : Le Taux d'Investissements et les Exportations . CREAD N° 15 , 1989.

DEBERNIS .G.
Les Industries Industrialisantes et les Options Algériennes Tiers Monde N°47 Juil-Sept. 1971.

DIETER ERNEST.

Une Politique Technologique Auto centrée : Problèm fondamentaux. Revue Internationale des Sciences Sociales . Volume XXXIII N° 3 , 1981.

DJEFLAT .A.

- Ressources Economiques et Politique Technologique dans le Monde Arabe : Les Facteurs de Blocage CREAD N° 6 , 1986.
- Examen de l'Evolution des Formes Contractuelles dans l'importation des Techniques en Algérie. Séminaire , ORAN le 22/24 MAI 1979.

FARDEHEB .A. et HAMEL .B.

Système Productif et Choix Economiques et Sociaux Alternatifs R.A. SJEP . Volume XXIII N° 1 - O.P.U. MARS 1986.

GALDON .A.

- Le Fait Industriel en Algérie , Sa Signification en Mitidja Orientale . CNERAT N° 7 Juil-Sept 19
- Industrialisation et Organisation Spatiale dans l'Algérois , leurs Incidences en Mitidja Orientale CNERAT N° 10,11,12 , O.P.U. 1980 .

GHAFOUR .A.

Engineering et Biens d'Equipement - CENEAP N° 7 JUIN 1986.

HAKIKI .F.

- Les Determinants et Lieux de manifestation du pouvoir monetaire en Algérie 1979 - 1984. CREAD N° 6 . 1986.

- La Regulation Monetaire en Algérie
CREAD N° 18 , 1989.

- La Décision d'Investir et le Financement
CREAD Avril 1987.

HAKIKI.F. BELLOU.A. et SAKER .A.
Endettement Extérieur et Contrainte d'Accumulation
Cas de l'Algérie . CREAD , AVril 1989.

HAMEL .B.
Restructuration Industrielle et Emploi en Algérie
(Ou logique Financière d'Entreprise contre l'Emploi
et la Productivité du Travail Social).
CREAD N° 10 1987.

HARIMUST EL SENHANS.
Transfert de Technologie et Intégration Interindus-
trielle Arabe . CREAD N° 4 , 1984.

JUDET .P.
L' Economie Algérienne et la Logique de l'Indépendan
le Monde Diplomatique - Février 1979.

LAKSACI .M.
- La Monnaie dans le Financement des Investissements
des Entreprises Publiques en ALgérie.
- Intermédiation Financière et Mécanismes de Créat
Monetaire en Algérie . CENEAP N° 0 Déc 1986.

LATOUCHE .S.
La Contreverse sur le Choix des Techniques dans le
Développement . Un Essai de Synthèse . Cahiers Lill
d'Economie et de Sociologie N° 3 . LILLE,1984.

LELLOU .A.
Le Financement Extérieur de l'Algérie .
CREAD . Avril 1989.

MADLUF .B.
L'Ordre Technologique International Production
et Transfert . Notes et Etudes Documentaires
N° 4041 . 4042 du 10/11/1981.

MESSAOUDI .A.
Contribution à la Reflexion sur le Transfert
de Technologie et de Développement Technologique
en Algérie . CREAD N° 3 1984.

MOKRAOUI .M.
Reforme Fiscale . Loi de Finance 1989 .
Séminaire National sur la Fiscalité 27,28,29 OCT.

OTTO ECKSTEIN.
Aspects Economiques de l'Evaluation des Projets
(Le Développement des Ressources Hydrauliques)
BIRD . 1963.

PALLOIX .C.
Industrialisation et Financement lors des Plans
Quadriennaux 1970 - 1977 . Tiers Monde N° 83
Juin - Juillet 1980.

PERENNES .J.J.
Nature des Enjeux des Evolutions du Système
Algériens de Planification . R.A.SJ.E.P.
Volume XVII N° 2 OPU JUIN 1985.

REBBAH .F.

Un Nouvel Espace des Rapports Economiques après la Restructuration des Entreprises Industrielles. CENEAP . Symposium 6. 7, 8 Déc 1986.

REHIEL .M.H.

Le Financement par le Système Bancaire . CREAD Avril 1987.

SAHBI .R.

Cohérence et Incohérence dans la Planification Algérienne . R.A.SJ.E.P. N° 4 O.P.U. Déc 1982.

SAKER .A.

Etude du Circuit Monetaire du Trésor . CREAD Avril 1987.

TAIB .M.

Les Incidences Spatiales de l'Industrialisation en Algérie . CNERAT N° 3 O.P.U. Juil-Sept 1978.

LAS - ZEMIRLI .R.

Relation Technologie - Organisation du Travail et Formation Professionnelle . CREAD N° 9, 1987.

TCHENDERLI .B.N.

Nature des Incidences sur l'Emploi de la Restructuration du Secteur de l'Industrie et Appréciation de Leur portée Réelle . CREAD N° 10 , 1987.

TEHAMI .A.

Analyse de la Politique Industrielle de l'Algérie
Problématique des Industries Locales .
CNERAT N° 7 O.P.U. , 1970.

WAREN .C. BAUM.

Le Cycle des Projets . Finance Développement 197

YACHIR .F.

Procés de Travail et Maitrise Technologique le cas
du HautFourneau d'EL HADJAR . CREAD N° 3 , 1984

4 ـ الـوثـائـق و النصـوص الرسميـة :

- Rapport Général 1er Plan Quadriennal (1970 - 1973).
- " " 2ème Plan " (1974 - 1977).
- " " du 1er Plan Quinquennal (1980 - 1984).
- du Deuxième Plan Quinquennal , 1985 - 1989).
- Charte Nationale;
- Synthèse du Bilan Economique et Social M.P.A.T. MAI 1980.
- Rapport sur les Créances Inter- Entreprises M.P.A.T. JUIN, 1
- Rapport sur les Problèmes Financiers des Entreprises.
Socialistes - Ministères des Industries Légères AOUT 1978
- Annuaire Statistique de l'Algérie .
- L'Algérie en Quelques Chiffres.
- Bilan des Investissements de 1973 - 1982 .
Banque Angérienne de Développement.

5 ـ المجـلات و الجـرائـد الأجنبيـة :

- Annuaire de l'Afrique du Nord.
- Maghreb et Développement .
- Le Monde.
- Notes et Etudes Documentaires.
- Problèmes Economiques
- Revue Tiers-Monde
- Le Courrier Afrique Caraibes Pacifiques.

6 ـ المجـــــلات و الجـــــــرائـــــد الوطنيــــة :

- Journal Officiel de la Republique Algérienne.
- Algérie Actualité (Hebdomadaire).
- Bulletin Economique de l'A.P.S.
- El Handis.
- Intégration (Revue du Centre Maghrebin d'Etude et de Recherche Administratives).
- EL MOUDJAHID (Quotidien).
- Revue du CENEAP (Centre National d'Etudes et d'Analyses pour la Planification)
- Cahiers du CREAD (Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement).
- Revue Algérienne des Sciences Juridiques , Economiques et Politiques (R.A.S.JEP). Université d'ALGER.
- Revolution Africaine (Hebdomadaire).
- Cahiers d'Aménagement de l'Espace (Centre National d'Etudes et de Recherches pour l'Amenagement du Territoire).
- Revue Financière (Ministère des Finances).
- El Watan (Quotidien).
- Le Matin (Quotidien).

مراجع باللغة العربية

* محمد سليمان هدى
دراسات الجدوى و تقييم المشروعات الاستثمارية لشركات الملاحة و الموانىء البحرية و الترسانات . دار الجامعات المصرية ، 1984.

* محمد عبد الشفيع عيسى
العالم الثالث و التحدي التكنولوجي الغربي . دار الطليعة ، بيروت ، 1984.

* محمد محروس اسماعيل
اقتصاديات الصناعة .
دار الجامعات المصرية ، 1987.

الفهرســـــت

الصفحــــة

الباب الثالث : مميزات التخطيط الاستثماري في الجزائر.

الباب الرابع : السياسات الاستثمارية الوطنية .